# إعاقةُ المُبتَدعينَ

## نقضُ الفصل بينَ المُتنازعينِ في حديثِ

## اللهمَّ إني أسألكَ بحق السائلينَ

بقلم

عبد الله الرحوي

بسمِ الله الرحمنِ الرحيمِ

## مُقدمةٌ :

الحمُد لله ربِّ العالمينَ القائلِ في كتابه (اهدنا الصراطَ المُستقيمَ صراطَ الذينَ أنعمتَ عليهم غيرِ المَغضوبِ عليهم ولا الضالينَ)، والصلاةُ والسلامُ على الحبيبِ المُصطفى صَلواتُ ربي وسلامه عليهِ وعلى آله آمين، أما بعدُ :

فيقولُ العبدُ الفَقيرُ المُعترفُ بالعجزِ والتقصيرِ عبد الله الرحوي : لما كَثرَ التكفيرُ في الأمةِ وانتشرَ أيما إنتشارٍ، فكانَ ضررًا على العالمِ وعلى المُسلمينَ خاصةً، ولما كانَ هؤلاء المعروفينَ باسمِ الوهابيةِ السلفيةِ ممن عَملوا على التلاعبِ بثُراثِ الأمةِ من (عقيدةٍ وفقهٍ وسُلوكٍ ...الخ)، ولما كانَ هؤلاء ممن احترفوا في التَّدليسِ والكذبِ لما كانَ كلُّ هذا رُمنا بيانَ الحقِّ لعلنا نُوفقُ فيما رُمنا به، ولا نُردُّ على أعقابِنا خاسرينَ .

والكتابُ الذي نحن بصدده قد اهتمَّ ببيان الحقِّ في مسألةِ حديثِ "اللهم إني أسألك بحق السائلينَ" فإنه بينَ مُضعفٍ لهذا الحديث ومُحسنٍ أو حتى مُصححٍ له قد كَثرت الآراء، واختَلفت أشدَّ اختلافٍ وتباينت أيما تَباينٍ .

وبين هذا وذاكَ وُجدَ من يُحاولُ تَضعيف هذا الحديث لا لكونه ضَعيفًا ولا لكون الشخصِ حادًا في تعديله وإنما لمجردِ الهوى والإنتصار للطائفةِ والنفسِ، وهذا إن كانَ لا يليقُ بالمُسلمِ فكيفَ بطالبِ العلمِ فكيفَ اذا كانَ هذا الشخصُ يُحسبُ من العلماءِ بل من أفرادِ زَمانه ! هذه والله طامةٌ ليس بعدها طامة !

وإذا كانَ كذلك وعملًا بقوله سُبحانه : (واذ قالت أمَّةٌ منهم لم تَعظونَ قَومًا اللهُ مُهلكُهم أو مُعذبُهمْ عَذابًا شَديدًا قالوا معذرةٌ الى رَبكُم ولعَلهُم يَتَّقونَ) [الأعراف : ١٦٤] .

فإنَّه مع علمنا بأنَّ النصح في هؤلاءِ لا يَنفعُ غالبًا الا أنه لا زلنا نُبينُ لهم لعلَّهم يرجعون وإن كانَ غالبُ الظنِّ أنهم لن يرجعوا، لكن كما قلنا اعتِذارًا الى الربِّ وطمعًا في رُجوعهم الى الحقِّ، فإنَّهم قد شقُّوا صفَّ المُسلمينَ وسبُّوا أئمةَ الدينِ وما برحوا حتى كفَّروا علماء الأمةِ أجمعينَ الذين يُخالفونهم في مسائلَ كثيرةٍ، ومن ضمنها مسألةُ التوسلِ، وهذا الحديثُ كاسرٌ بإذن الله لسحرِ شَياطينهم ممن عملوا على العبثِ باللغةِ

العربيةِ فنَكحوها مع علمهم باليَقين أن فهمهم يُؤدي الى الحمقِ المُستبين، فاللهم اكفنا شرَّهم وبأسهم وكَيدهم الى يومِ الدينِ واجعلْ هذا الكتاب كالطَّودِ العظيمِ فوقَ رؤوسهم يَكسرها من حينٍ الى حينٍ، واجعَلهُ اللهمَّ حجةً على خَلقكَ أجمعينَ وعلى هؤلاء خاصةً من المُعتدينَ، المُفسدينَ الذينَ كرَّهوا الناس في الدينِ، اللهم كما وَفقتنا لبيانِ الحقِّ في هذه المسألةِ فاللهم وَفقْنا لبيانِ الحقِّ في غيرِها ووفقْ غيرنا لبيانِ شرِّ مُخططاتِ هؤلاء عبدةِ الإنجليز الذين خانوا الدينَ وكَسروا شوكةَ المُسلمينَ واستَباحوا بَيضتهم . آمين آمين آمين [١]

قلتُ : وقد سميتُ هذا الكتابَ المُباركَ (بإعاقةِ المُبتدعينَ نقضُ الفصلِ بين المُتنازعينِ في حديثِ اللهمَّ إني أسألكَ بحقِّ السائلينَ) رجاءَ أن يَكونَ اسمه كمَضمونِه مُعوِّقًا للمُبتدعينَ مُزلزلًا لهم في كلِّ وقتٍ وحينٍ، ناقِضًا لجهلِهم باليقينِ المُستَبينِ وانتِصارًا للرأي الحقِّ في حديث "اللهم إني أسألكَ بحقِّ السائلينَ" ردًّا على الجَهالاتِ المَسطورةِ لكاتبٍ معروفٍ في زماننا أدَّاه تَسرعه وهواهُ الى تَضعيفِ حديثِ رسولِ اللهِ صلى اللهُ عليه وآله وسلم، مُتَلاعِبًا بنصوصِ الأئمةِ مُدلسًا لكثيرٍ من أقوالهم وهذا كلُّه خدمةً لمصلحتِه، فالله حسيبه وعندَ اللهِ تَجتمعُ الخُصومُ .

وهران صبيحة الجمعة ١١ فبراير ٢٠٢٢ م

كتبه عبد اللهِ الرحوي

وتمت مُراجعته يوم السبت ١٢ فبراير ٢٠٢٢ م

واعيدت مُراجعته يوم

الإثنين ٢١ فبراير ٢٠٢٢ م

(١) : قلتُ : كان في بعضِ نسخِ الكتابِ يوجدُ دعاءٌ على هؤلاء المُعتدين، لكن نَبهني بعضُ من أعطيتُ له نسخةً من الكتابِ الى أن هذا الدعاء فيه شدة، فمحوته مع علمي تَمامًا أن هؤلاء سواء شَددنا عليهم أو لَيِّنًا فالأمر سيان .

# عَملي على الكتاب في سُطورٍ

١- وضعتُ مُقدمة للكتاب .

٢- وضعتُ شروطًا هامةً ينبغي مَعرفتها لكلٍّ من أراد الردَّ علينا .

٣- قمتُ بوضعِ أصل الكلام للشيخ العُصيمي بخطٍّ غليظٍ، وأتبعته بالردِّ ويكون ذلك بخطٍّ مُتوسط في السمك .

٤- قمتُ بذكر المصادرِ والمَراجعِ في الحاشيةِ وأحيانًا أذكرها في متن الردِّ، وأحيانًا لا أذكر الصفحة وهذا تفاديًا للتكرارِ اذا كنتُ قد ذكرتُ الصفحةَ في موضعٍ آخر أو ذكرتُ المصدرَ أو المرجعَ .

٥- عملتُ في الردِّ على كلامِ العُصيمي بنقضِ كلامه من عدةِ وُجوهٍ وقمتُ بالردِّ على الإحتمالاتِ المُمكنةِ التي يُمكن أن يردَّ بها عَلينا .

٦- قمتُ بتخريجِ روايات حديثِ "اللهم إني أسألك بحقِّ السائلينَ" التي ذكرها الشيخُ العُصيمي في أصلِ كتابه (الفصلُ بين المُتنازعين) .

٧- ذكرتُ من ضعف عطيةَ في آخر الكتاب وزدتُ عليهم هديةً مني للشيخِ .

٨- فعلتُ نفس الأمرِ بالنسبةِ لمن وثقَ عطيةَ لكنني التزمتُ بذكر سبعة عشر فقط (ولدينا مزيدٌ) .

٩- أتبعتُ ذلك بالجوابِ عن شبه تفسيرِ هذا الحديثِ بأنه ليس فيه دلالةً على جوازِ التوسل كما يقولُ البعضُ، وأجبتُ عن ذلك من ثمانيةِ وُجوهٍ .

١٠- قمتُ بوضعِ فهرسٍ للمصادرِ والمَراجعِ التي اعتمدتُ عليها ورتبته حسب الترتيبِ الألفبائي مُرقما .

١١- وضَعتُ فهرسًا لموضوعاتِ الكِتابِ .

# فصلٌ مُهمٌ في بيانِ أن من أرادَ الردَّ علينا يلزمه معرفة هذا

قلتُ : لما علمتُ مُسبقًا أن هؤلاء مُولعون بالردِّ على الخصومِ ولو بالباطلِ كانَ لزامًا أن نضبطَ الردَّ لمن أرادَ أن يردَّ علينا بالدليلِ لا بالتجهيلِ والاستِحمارِ والتهويلِ، فهذا لا يَنفع هُنا، فأقولُ وباللهِ أستعينُ وهو ولي ونعم الوكيلُ، ينبغي لمن أراد الردَّ علينا أن يعرفَ ما يلي :

١- أن يَتبعَ منهجَ العُصيمي في كتابه هذا، فإنه حسنَ لفُضيلٍ وضعفَ عَطيةَ، والا كانَ مُخالفًا لشيخه، ويلزمه تخطأة العُصيمي في تحسين فُضيلٍ ولا بدَّ، فلو أتى انسانٌ وأرادَ أن يُضعفَ فُضيلًا فسوفَ يجدُ نفسه يردُّ لا على شخصٍ ولا شخصينِ بل أكثر من ذلك، ربما مائة من يَدري ؟!

٢- أن تَحسيننا لهذا الحديثِ ليس بلازمٍ لنا نحنُ بتَحسين جميعِ أحاديث عطيةَ، فإن القُدماءَ كانوا يَتساهلونَ في فضائلِ الأعمالِ ويتشددون فيما سِواها كعبدِ الرحمن ابن مهدي وغيره .

وقد يقولُ القائلُ : كيفَ تُلزمونَ به غيركم ولا تَلتزمون به أليس ذلك من التناقضِ .

فيقالُ له الرد عليكَ من وُجوهٍ :

أ- أنه لما التزمَ غيرنا به الزمناهُ نحنُ، فإنه لدى هؤلاء اذا جاءَ الحديثُ بإسنادٍ حسنٍ وإن كانَ فردًا وان كانَ في العقيدةِ فيلزمُ قبوله والعملُ به ولا يجوزُ ردُّه، ومن ردَّه فقد ردَّ حديثَ رسول الله، وبذلك فإنه اذا ثبتَ أن إسناد هذا الحديثِ حسنٌ فيلزمهم العملُ به والا فكما قال الشاعر :

لا تَنه عن خُلقٍ وتأتيَ مثلَه * عارٌ عليكَ اذا فَعلتَ عظيمُ

ب- أن علماءَ السلف كابن مهدي وابن المبارك وغيرهما، كانوا يُشددون في أحاديثِ الأحكامِ ويَتساهلونَ فيما سوى ذلك، ونحنُ كذلك نقولُ : فإن حَديثَنا هذا في فضائلِ الأعمالِ ولا دخلَ له بالأحكامِ، كما أن حَديثنا هذا حسنٌ على قواعدِ الجُمهورِ، ففي الحقيقةِ نحنُ نُلزمهم بقواعدِ الجُمهورِ، فبطلَ زعمُ الخصمِ .

ج- أن هذا الحديثَ على أصلِ قواعدِ الخصمِ، فإنه حسنٌ ولا يُمكنهم الإنفكاكُ عن تَحسينه الا بتغييرِ منهجهم في التعاملِ مع الحديثِ وهذا يَلزمهم منه تضعيفُ جميعِ الأحاديث التي حسنوها أو صَححوها على أصلِ هذا المنهجِ، وذلك ما لا يُمكنهم فعله والا لزمَ أن ينهدمَ منهجهم من أصلِه الى فَصلهِ .

قال الذهبي رحمه الله في "الموقظةِ في مصطلح الحديثِ" (ص ٦٣) : ومن ثم قيلَ : تجبُ حكاية الجرحِ والتعديلِ، فمنهم من نفسه حادٌّ في الجرحِ، ومنهم من هو مُعتدِلٌ، ومنهم من هو مُتساهلٌ .

فالحادُّ فيهم : يَحيى ابنُ سعيدٍ، وابنُ معينٍ، وأبو حاتمٍ، وابن خِراشٍ وغيرُهم .

والمُعتدلُ فيهم : أحمدُ بنُ حنبلٍ، والبُخاري، وأبو زرعةَ .

والمُتساهلُ : كالترمذي، والحاكمِ، والدارقُطني في بعضِ الأوقاتِ . اهـ[١]

قلتُ : وعليه فمن أرادَ الردَّ علينا يلزمه المشي على منهجٍ ما، لا التناقضُ، فلا يصحُّ له التساهلُ في قبولِ أحاديث والتشدد في قبول أحاديثَ من نفسِ الموضوعِ، فإن هذا تَناقضٌ وتصحيحٌ وتضعيفٌ بالهوى نعوذ باللهِ منه .

فإن قُدرَ أن أحدًا ردَّ علينا مُتبعًا منهج الحدةِ في قَبولِ الحَديثِ، فإننا إن وجدناهُ تساهلَ في غير هذا الحديث فسوفَ نذكره بيانًا لتَلاعبهِ بأحاديثِ رسول الله ومناهجِ الأئِمةِ .

كما أنَّه يلزَمه أن يردَّ على جميعِ من عُرفَ عنه المشي على قواعدِ الجمهورِ في التصحيحِ والتضعيفِ، ومن بينهم الكثيرُ من مشايخِ مذهب الوهابيةِ فيلزمه مُخالفتهم، وبالتالي فلا يضرُّنا مُخالفتهُ ايانا مع أنَّ الكثيرَ من مشايخِ مذهبه يُوافقوننا في القواعدِ المُستعملةِ والمنهجِ المُتبعِ .

فإن قُدرَ أنه ردَّ علينا مع ذلك بغيرِ قواعدِ مشايخه، فإننا سوفَ نذكر له قواعد مَشايخه فإما أن يَقبلها فتكسرُ رأسه أو لا يقبلها وبالتالي فالخصامُ لا يُصبحُ معنا فحسب بل معَ جميعِ مشايخِ مذهبه وغيرهم ممن يُوافقوننا في المنهجِ المُتبعِ في التصحيحِ والتضعيفِ .

---

(١) : "الموقظةُ في مصطلح الحديثِ" (ت عمرو عبد المنعم سليم) (ص ٦٣) .

فإنَّه اذا لم يجز لمثل ابن خُزيمةَ الردَّ على ابن القطانِ في كونه ضعفَ حديثًا هو صحيحٌ على قواعدِ ومنهج ابن خُزيمةَ ضعيفٌ على منهجِ ابن القطان، فكذلك لا يجوزُ لمن يَمشي بمنهجِ ابن القطان الردَّ علينا لاختِلافِ المناهجِ، فإن أراد الردَّ علينا فلا بدَّ له أن يَمشي على قواعدِ الجمهور من المُتأخرينَ (كعبد الغني المَقدسي والعراقي وابن حجر العسقلاني ...الخ) .

فإن ردَّ علينا مع ذلك بينَّا تَناقضه وتلاعبه .

وقد يقولُ القائلُ لماذا تُفرقونَ بينَ المناهجِ ؟

فيقالُ له بيانُ ذلك من وُجوهٍ :

أ- أنه لو فَرضنَا وُجودَ مُصَارعينِ أحدها في الوزنِ الثقيلِ والآخرُ في الوزنِ الخفيفِ، فإنه لا يصحُّ أن يَتاقابلا ويَتبارزا لعدمِ تكافئ الفُرصِ، فكذلك هنا لا يصحُّ، على أنه حتى على قواعد من عُرفَ بالحدةِ فإن هذا الحديث حسنٌ عندهم كابن القطان الفاسي ويحيى ابن معين فقد وثقوا عطيةَ كما سَيأتي إن شاءَ اللهُ .

ب- أن المناهجَ أصلًا مُختلفةٌ فليس نحنُ من فرقَ بينها بل الأئمةُ نظرًا الى اختلافِ أنظراهم وكون هذا العلم اجتِهادي، فكلٌّ يُبدي برأيه لكن وفقَ ضوابطَ .

٣- أنه إن أتى المُخالفُ بأيِّ شيئٍ أو قاعدةٍ تُخالفُ ما في الكتاب الأصلي للعُصيمي، (الفصلُ بينَ المُتنازعينِ في حديثِ اللهم إني أسألكَ بحقِّ السائلينَ) فإننا سوفَ نردُّ عليه بكلامِ العُصيمي، ويلزمه اما موافقةُ العُصيمي فيكون الرد على العُصيمي ردًا عليه أو عدم مُفوافقتهِ للعُصيمي، فنأتيه بقولِ العُصيمي .

٤- يلزمُ من أراد الردَّ علينا أن يردَّ على كلِّ صغيرةٍ وكبيرةٍ طَرحناها في هذا الكتابِ دون مُخالفةٍ للعُصيمي والا سوف نردُّ عليه بكلامِ العُصيمي، وكذلك نقضه لبعضِ كلامنا وتركه للبعضِ الآخرِ لا ينفعُ فإنه دائمًا سوف تبقى مسألةٌ تَكسرُ رأسه، فيَلزمه الردَّ على كلِّ صغيرةٍ وكبيرةٍ أو عدم الردِّ أصلًا .

فإن قُدِّرَ أنه ردَّ على بعضِ كلامنا وسكتَ عن البعضِ الآخرِ فإننا سوفَ نَحكم مُباشرةً بأنه يُوافقُ على البعضِ الآخر، وبالتالي فيكونُ قد أقرَّ على بعضِ مسائلِ الكتابِ وهو ما نُريدُ .

واذا كانَ كذلك فإننا في حالةِ الرد عليهِ سوفَ نطرحُ المسائلَ التي سكتَ عنها في كتابنا هذا فإما أن يردها أو تكسرُ رأسه من جَديدٍ .

قلتُ : واما بالنسبةِ لما يتعلقُ بكَ إذا أردتَ الرد عَلينا يا شيخُ فهي كما يلي :

١- يَلزمك اذا أردتَ الرد علينا أن تردَّ على كلِّ صغيرةٍ وكبيرةٍ طرحناها في كتابنا، ولا يمكنك رد البعض والسكوتُ عن البعضِ، فقد تقدم أن ذلكَ لا ينفعك هُنا .

٢- أنه اذا كنتَ مُخالفًا في ردكَ علينا قولك في كتابك (الفصلُ بينَ المُتنازعين) فإننا سنُنبهكَ على ذلك ونُبينُ تناقضكَ، فإما أن توافق على قولك الأول وقد رددنا عليه أو أن تُخالفَ فيلزمك بيانُ أن قولك الأول كانَ خطأً ولا أظنك تَفعلُ ذلك .

٣- أنه لو فرضنَا أنك رددتَ علينا مُخالفًا بذلك قولك في كتابك (الفصل بين المُتنازعين) فإننا سنحكمُ ضمنًا أن قولك في كتاب (الفصل بين المُتنازعين) غلطٌ وسوف نُنبهك على ذلك في رَدنا عليكَ .

٤- أنه يلزمكَ المشيُ على المنهجِ الذي اتبعته في كتابك الأول (الفصل بين المُتنازعينِ)، فلا يصحُّ أن تردَّ بغيرِ المنهجِ الذي اتبعته في كتابك الأول، فإن قُدر مع ذلك أنكَ رددتَ علينا بغيرِ هذا المنهج فسنُنبهك على ذلك ونُبينُ تناقضكَ وتلاعبكَ بمَناهجِ الأئمةِ .

٥- أنه لو فَرضنا في ردك علينا أنكَ أتيتَ بقولٍ مُخالفٍ للجمهورِ فإننا سنُنبهك على ذلك، وكذلك إن أتيتَ بقولٍ يُخالفُ ما عليه أئمتكم .

فإن قلتَ : أنا مُجتهدٌ ولستُ بمُلزمٍ باتباعِ ما صححه أو ضَعفه مشايخي .

قلنا لكَ : إذًا لا يضُرنا كونك خالفتَ مشايخكَ بما أننا وافقناهم أليس كذلك ؟!

وبالتالي فسيكونُ ردك علينَا ردًّا على مَشايخك وبالتالي فلا تَنزعج اذا نَقلنا عن مشايخكَ في الردِّ عليكَ، وكذلك لا تنزعج من قولنا بما أنَّنا وافقنا مشايخك، فإن انزَعجتَ مع ذلك دلَّ على أنك صاحبُ هوى نَعوذ باللهِ من الهوى .

بسم الله الرحمنِ الرحيمِ

قال الشيخ صالح بنُ عبد الله العُصيمي في كتابهِ (الفصلُ بينَ المُتنازعينِ في حديثِ اللهم إني أسألكَ بحق السائلينَ) (ص ٧_٨) : (فإذا تَأملتَ ياذا العقلِ السليمِ، والفهمِ المُستَقيمِ ما أسلَفنا حِكايتَهُ، انقَدحَ في نفسكَ ما نُريدُ تَدوينهُ وكتابتهُ .

ذاكَ أنه قد حدثَ بينَ مُتَعاصرَينِ، "والمُعاصرةُ حرمان" كما قيلَ -مُناقضةٌ وجفاءٌ- ووقعَ بينَهما ما يقعُ بينَ الأقرانِ، وهو أمرٌ قَديمُ الحُدوثِ، الا أنَّه كلما بعدَ عن العهدِ النَّبوي زادَ في الفحشِ والنكارةِ .

ومما تَنازعا فيه حديثُ : (اللهم إني أسألكَ بحقِّ السائلينَ ...) فكتبتُ هذه الرسالةَ فصلا بَينهما .

والشيخانِ محفوظٌ حَقُّهما، مَعروفةٌ مَرتبتُهما، نُحبُّهما ونُقدِّرُهما، وما وقعَ بينهما لا يوجبُ تَركهُما، أو الانتصار لواحدٍ منهُما، بل الحقُّ هو المَطلوبُ، وكلاهُما يَبحثُ ويُنقِّبُ فيُدوِّنُ ما يَظفرُ به، أجود اصابةٍ وأدقَّ اجابةٍ، ولا يغيبُ عنكَ رَعاكَ اللهُ، أن التحاربَ بينَ عُلماءِ الأمةِ وفُقهاءِ الملةِ، إنما يَستفيدُ منه أعداءُ الإسلامِ، فهو يُؤجِجُ نار الفرقةِ بينَ العُلماءِ، ويُقسمُ الناسَ فرقًا وشيعًا، كل يُعارضُ صاحبهُ، والأعداءُ يَصطادونَ في هذا الماءِ العَكرِ ...الخ) . اه

قال عبدُ اللهِ الرحوي : ليتَ شعري ليتهم اتَّخذوا هذا المنهجَ مع من يُخالفُهم، فهاهو يقولُ : "والشيخانِ محفوظٌ حَقُّهما، مَعروفةٌ مَرتبتُهما، نُحبُّهما ونُقدِّرُهما، وما وقعَ بينهما لا يوجبُ تَركهُما، أو الانتصار لواحدٍ منهُما، بل الحقُّ هو المَطلوبُ، وكلاهُما يَبحثُ ويُنقِّبُ فيُدوِّنُ ما يَظفرُ به، أجود اصابةٍ وأدقَّ اجابةٍ" . اه

فانظرْ رعاكَ اللهُ كيفَ يَجدونَ لمَشايخهم الأعذارَ، وكيفَ يُقرونَ الإختلافَ بينهم مع عدمِ تبديعِ واحدٍ من المُتنازعينِ !

ثم انظر الى قوله : "وكلاهُما يَبحثُ ويُنقِّبُ فيُدوِّنُ ما يَظفرُ به، أجود اصابةٍ وأدقَّ اجابةٍ" . اهـ والله وتالله وبالله وهاللهِ وللهِ لو جرتْ هذه المسألة بينَ من يُخالفونَهم في المذهب لسارعوا الى تبديعِهم وتفسيقِهم، ولو صحَّح أو حسنَ هذا الحديثَ من المُعاصرينَ من يُخالفهم في العقيدةِ أو الفقهِ لسارعوا الى رميه (بالإبتداعِ والضلالِ والجهلِ ...الخ)، لكن لما كانَ واحدًا منهم وهو الشيخُ اسماعيل الأنصاري غيَّروا القاعدةَ، ولا عجب فهذا دئبهم ! فاللهُ حَسيبهم .

قال الشيخ العُصيمي (ص ١٤_١٥) : وأما حديثُ أبي سَعيدٍ الخُدري، فرواهُ عنه عطيةُ بنُ سعدٍ العَوفي، وعنهُ فُضيلُ بنُ مَرزوقٍ، ورَواهُ عن فُضيلٍ خمسةٌ هم :

١- أبو الجهم الفضلُ بنُ المُوفقِ عنه : أخرجه ابن ماجه (٧٧٨) حَدثنا مُحمدُ بنُ سعيدِ بنِ يَزيدَ ابنِ إبراهيمَ التُّستَري، حَدَّثَنا الفضلُ بن المُوفقِ أبو الجَهمِ، حَدثنا فُضيلُ بنُ مَرزوقٍ، عن عطيةَ عن أبي سعيدٍ الخُدري مَرفوعًا .(١)

٢- يَحيى بنُ أبي بُكيرٍ عنه : أخرجه ابن الجعد في مُسنده (٢١١٩)،(٢) والبَيهقي في الدعواتِ الكَبيرِ (٦٥) قال : حَدَّثنا فُضيلُ بنُ مَرزوقٍ، عن عَطيةَ العَوفي، عن أبي سَعيدٍ مَرفوعًا .(٣)

(١) : أخرجه ابن ماجه في سننه (ت الأرنؤوط) (٤٩٧/١-٤٩٨ ، رقم : ٧٧٨)، وقال عقبه : اسنادُه ضعيف لضعفِ عطيةَ العَوفي، ومع ذلكَ فقد حَسَّنه الحافظ في "نَتائجِ الأفكار" ٢٧٢/١ . اهـ

(٢) : أخرجه علي بن الجعد كما في مسنده (ت عبد الهادي) (ص ٧٩١ ، رقم : ٢١١٩) وبتحقيق عامر أحمد حيدر (ص ٢٩٩ ، رقم : ٢٠٣٢) . اهـ

(٣) : أخرجه البيهقي في الدعوات الكبير (ت بدر بن عبد الله البدر) (١٢٥/١ ، رقم : ٦٥)، وقال المُحقق : ... (قلتُ فإسنادُه ضعيفٌ، وعطيةُ مُدلِّس وقد عَنعنَ في إسنادِهِ، ولكنه حتى لو صَرحَ بالتحديثِ لا يُقبلُ، فقد كانَ يروي عن الكَلبي، وهو محمد بنُ سعيدٍ، وهو مَتروكٌ ويُكنِّيهِ بأبي سعيدٍ ...إلخ) . اهـ

٣- عبد الله بنُ صالحٍ العِجلي عنه : أخرجه الطَّبراني في الدُّعاءِ (٤٢١)[١] وعنه ابنُ حجر في التَّتائج (٢٧٣/١_٢٧٤)، [٢] وابن السني (٨٥) عن فُضيلٍ به مَرفوعًا . [٣]

---

(١) : اخرجه الطبراني في الدعاء (ت محمد حسن البُخاري) (ص ٩٩٠_٩٩١ ، رقم : ٤٢١)، وقال المُحقق : في إسنادِه عطيةُ وهو ابنُ سَعدٍ العَوفي، صَدوقٌ يُخطأ ويُدلِّس، وفُضيلُ بنُ مَرزوقٍ صَدوقٌ يَهمُ، وقال ابن حجر : هذا حَديثٌ حَسنٌ (نَتائج الأفكار ٢٥/أ) .

وأخرجه ابنُ ماجه من طَريقِ أبي الجَهمِ عن فُضيلِ بنِ مَرزوقٍ، به مثله، في المَساجد -بابُ المَشي الى الصلاةِ- ح (٧٧٨) .

وأخرجه الإمام أحمد عن يَزيدَ بنِ هارونَ، عن فُضيلِ بنِ مَرزوقٍ به مثله (٢١/٣) المُسند .

وأخرجه ابنُ خُزيمةَ في التوحيدِ من روايةِ محمد بنِ فُضيلِ بنِ غزوانَ، ومن روايةِ أبي خالدِ الأحمرِ، قاله ابنُ حجر .

وأخرجه ابنُ أبي شيبةَ عن وكيعٍ، عن فُضيلِ بنِ مَرزوقٍ به نحوه موقوفًا (٢١١/١٠) المُصنف .

وقال أبو حاتِمٍ : موقوفٌ أشبه . العلل ح (٢٠٤٨) . اه

(٢) : قال الحافظ في "نَتائجِ الأفكارِ في تخريجِ الأذكارِ" (ت حمدي السلفي) (٢٦٨/١ ، رقم : ٥٤) عن حديث عطية العَوفي : هذا حديثٌ حَسنٌ، أخرجه أحمد عن يزيدَ بنِ هارونَ، عن فُضيلِ بنِ مرزوقٍ .

وأخرجه ابن ماجه عن مُحمد بن يزيدَ بن ابراهيمَ التستَري، عن الفضلِ بنِ مُوفَّقٍ .

وأخرجه ابن خُزيمةَ في كتاب "التوحيد" من روايَةِ مُحمدِ بنِ فُضيلِ بنِ غَزوانَ، ومن روايةِ أبي خالدِ الأحمرِ .

وأخرجه أبو نُعيمٍ الأصبهاني من روايةِ أبي نُعيم الكوفي، كلُّهم عن فضيلِ بنِ مرزوقٍ . اه وقال حمدي السلفي تعقبًا على الحافظ : (والحديثُ غيرُ حسنٍ خِلافًا للحافظِ والتِّرمذي، فضيلُ بنُ مرزوقٍ قال الحافظُ نفسُه : صدوقٌ، يهمُ، فهذا جرحٌ مُفسَّرٌ، وعطيةُ يُدلسُ تَدليسَ الشيوخِ، فكانَ يروي عن الكَلبي، ويُكنيهِ بأبي سعيدٍ حتى يوهِمَ أنَّه الخدري، فلا يُفيدُ حديثُه التَّصريحَ بالحديثِ، والتصريحُ بأنه الخدري ربما يكونُ ممن بَعدهُ ...إلخ) . اه

(٣) : أخرجه ابن السني في عمل اليومِ والليلةِ (ت عاشق الهي البرني) (ص ٦٩/٧٠ رقم : ٨٤/٨٥)، وقال المُحققُ البرني عن طريق الوازعِ بن نافعٍ العُقيلي : قال النوويُّ في الأذكارِ (٥٩) حديثٌ ضعيفٌ أحدُ رواتِه الوازِعُ بنُ نافعِ العُقيلي، وهو مُتفقٌ على ضعفِه وأنه مُنكرُ الحَديثِ، ونقلَ تَضعيفَ البوصيري للحديثِ من طريقِ عطية العوفي، لكنَّه قال : رواهُ ابنُ خُزيمةَ في صحيحِه من طريقِ فُضيلِ بنِ مرزوقٍ، فهو صحيحٌ عندَه، وذكَرهُ رزينٌ ورواهُ أحمدُ بن منيعٍ وسندُه (حَدثنا يزيدُ، حَدثنا الفضلُ بنُ مرزوقٍ )، فذكرهُ بإسنادِه . اه وبتحقيق باشر محمد عُيون (ص ٤٢/٤٣ ، رقم : ٨٤/٨٥)، فقال المحقق تعليقًا على طريقِ العُقيلي : (قال ابن علانٍ في الفُتوحاتِ : ٣٧/٢ قال الحافظُ بعدَ تَخريجِه من طريقِ ابن السني : هذا حديثٌ واه جدا، أخرجَه الدارقُطني في "الأفرادِ" من هذا الوجهِ، وقالَ تفرد به الوَزاع وهو مُتفقٌ على ضعفِه وأنَّه مُنكرُ الحديثِ، قال الحافظُ والقَولُ فيه أشدُّ من ذلك، فقال ابن معينٍ والنَّسائي : ليسَ بثِقةٍ، وقال أبو حاتمٍ وجماعة : متروكٌ، وقال الحاكِم : روى أحاديثَ موضوعةً، قال ابنُ عدي : أحاديثُه كُلُّها غيرُ مَحفوظَةٍ ...إلخ)، وقالَ عن طريقِ عطيةَ : (... وحديثُ أبي سَعيدٍ المُشارِ اليهِ حسنٌ، أخرجَه أحمد وابن ماجه وابن خُزيمةَ في كتاب "التوحيد" ... فأمنَ بذلكَ تَدليسُ عطيةَ، قال الحافظُ : وعجبتُ للشيخِ -يعني النووي- كيفَ اقتَصرَ على سوقِ روايةِ بلالٍ دونَ أبي سَعيدٍ، وعلى عزوِ روايةِ أبي سَعيدٍ لابن السني دون ابن ماجه وغيرِه . اه

٤- يزيدُ بنُ هارونَ عنه : أخرجهُ أحمد (٢١/٣) [١] وابن الجعد (١١٨) [٢] عنه قال أخبرنا فُضيلُ بنُ مَرزوقٍ عن عطيةَ العَوفي عن أبي سَعيدٍ الخُدري به، قال فقلتُ لفضيلٍ رفعه ؟ قال : أحسبُ قد رفعه ثم ذَكره .

٥- أبو نُعيمٍ الفضلُ بنُ دكينٍ عنه : أخرجه في كِتابه الصلاة كما في النتائجِ (٢٧٣/١) عن فُضيلٍ به لكن لم يَرفعهُ .
[ثم وجدتُ راويًا سادسًا]

٦- وكيعُ بنُ الجراحِ عن فُضيلٍ به لم يَرفعهُ : أخرجه ابن أبي شيبةَ في المُصنفِ (٢١١/١٠_٢١٢) [٣] . اهـ

---

= وقال سليمُ بنُ عيدٍ الهِلالي في "عُجالة الراغبِ المتمني في تخريجِ كتابِ عملِ اليومِ والليلةِ لابن السُني" (١٣٥/١/١٣٦ رقم : ٨٥/٨٦) بالنسبةِ لإسنادِ العُقيلي : اسنادُه ضعيفٌ جدا، وبالنِّسبةِ لإسنادِ عطيةَ : (قلتُ اسنادُه ضعيفٌ جدا، فيه عطية العَوفي وهو سيِّئُ الحفظِ ومُدلسٌ وتَدليسهُ من أسوأ أنواعِ التَّدليسِ، وهو المَعروفُ بتَدليسِ الشُّيوخِ، وهو مُحرمٌ لخُبثِهِ، لأنَّه يُسمي شيخَه أو يُكنيهِ بغيرِ اسمِه أو كُنيتِه، تَعميةً لحالِه، فقد كانَ عطِيةُ اذا روى عن الكَلبي الكذابِ، كَناهُ بأبي سعيدٍ يوهِمُ أنَّه أبو سعيدٍ الخُدري، وعليهِ فَتدليسُه لا يَزالُ قائِمًا ولو صرَّحَ بالتحديثِ فتنبه لهذا ولا تكُ من المُقلدينَ ...إلخ) . اهـ

(١) : أخرجه أحمد كما في المُسند (ت الأرنؤوط) (٢٤٧/١٧/٢٤٨ ، رقم : ١١١٥٦)، وقال الأرناؤوط عقبه : اسنادهُ ضعيفٌ كسابِقه وقد رُوي موقوفًا وهو أشبه ... وله شاهدٌ لا يُفرحُ به من حديثِ بلالٍ عند ابن السني في "عملِ اليومِ والليلةِ" (٨٣) وفي اسنادِه الوازِع بنُ نافعٍ العُقيلي، قال البُخاري : مُنكرُ الحَديثِ، وقال النسائي : مَتروك . اهـ وبتحقيق شاكر (٦٨/١٠/٦٩ ، رقم : ١١٠٩٩) وقال المُحقق حمزة الزين : اسنادهُ حسن لأجلِ العَوفي، والحديثُ عند ابن ماجه ٢٥٦/١ رقم ٧٧٨ وابن خُزيمةَ ٤٥٨/٢ وابن السني في عمل اليومِ ٣٠ رقم ٨٣ . اهـ

(٢) : أخرجه علي بن الجعد كما في مسنده (ت عبد الهادي) (ص ٧٩١ ، رقم : ٢١١٨) وبتحقيق عامر أحمد حيدر (ص ٢٩٩ ، رقم : ٢٠٣١) . اهـ

(٣) : أخرجه ابن ابي شيبة كما في المصنف (ت عوامة) (١٠٦/١٥/١٠٧/١٠٨ ، رقم : ٢٩٨١٢)، وقال المحدثُ محمد عَوامة تَعليقًا على حديث عطية : هذا إسنادٌ موقوفٌ، وقد اختَلفَ الرواةُ في وقفِه ورَفعِه، فقد تابَعَ وكيعًا على وَقفِه أبو نعيمٍ الفضلُ بنُ دُكينٍ كما يُستَفادُ من "عللِ" ابن أبي حاتمٍ (٢٠٤٨)، وعَزاهُ ابنُ حَجَرٍ في "نَتائِجِ الأفكارِ" ١ : ٢٧٣ الى كتاب "الصَّلاةِ" لأبي نُعيمٍ هذا ... وبهكذا يُحكمُ بتَرجيحِ رفعِ الحديثِ على وقفِه، لا كما قالَ أبو حاتِمٍ "العلل" لابنِه (٢٠٤٨) : الموقوفُ أشبَه، واللهُ أعلَم، على أنَّه من الواضحِ من ألفاظِ الحديثِ أن مثله لا يُقالُ بالرَّأيِ، فالمَوقوفُ كالمَرفوعِ، وقد حسنَ الحديثَ جماعةٌ من الأئمةِ : الحافظُ عبد الغنيِّ المَقدسي، أدخَلهُ في جُزئِه 'النصيحةُ في الأدعِيةِ الصحيحةِ"، وأبو الحسنِ المقدسي شيخ المُنذِري، نَقلَ ذلكَ عنه في التَّرغيب ٢ : ٤٥٨ - ٤٥٩، والدمياطي في "المتجر الرابِحِ" (١٣٢٥)، ولفظُه حسنٌ إن شاء اللهُ، والعِراقي في تخريجِ الإحياء ١ : ٣٢٣، وابن حجرٍ في نَتائِجِ الأفكارِ ١ : ٢٧٢ . اهـ

قلث : كلامُ الشيخِ العُصيمي فيه نظرٌ فلم يُخرجه ستة كما ادَّعى وإنما خرجه ثمانية بإضافة كل من محمد بنُ فضيلِ بنِ غزوانَ وأبي خالدٍ الأحمر :

٧- محمدُ بنُ فضيلِ بنِ غزوان : أخرجه ابن خُزيمةَ في كتاب "التوحيد" (ص ٤٢ ، رقم : ٢٤) قال : حَدثنا محمدُ بنُ يحيى بنِ ضريسٍ، قال ثنا بن فُضيلٍ عن فُضيلِ بنِ مرزوقٍ، فرفعه .[1]

٨- سُليمانُ بنُ حيان أبو خالد الأحمر : أخرجه ابن خُزيمةَ في كتاب "التوحيد" (ص ٤٢ ، رقم : ٢٤) قال : حَدثنا مُحمدُ بنُ خَلفِ العَسقلاني، قال حَدثنا آدمُ بنُ أبي إياسٍ، قال حَدثنا سليمُ بنُ حيانٍ، عن فُضيلِ بنِ مرزوقٍ، فذكَرَ الحديثَ بتَمامِهِ، ورفعه أيضا :[1]

ومن العجبِ العُجاب أن يمرَّ الشيخُ العُصيمي على كلٍّ من كتاب "الدعاء" للطبراني وكتاب "نتائج الأفكار" للحافظ ابن حجر ولا يَنتبه الى روايةِ محمدِ بنِ فُضيلٍ ولا الى روايةِ أبي خالدٍ الأحمر !

فقد نبه مُحقق الدعاء للطبراني -حسن البُخاري- (ص ٩٩٠_٩٩١ ، رقم : ٤٢١)، على رواية كل من محمد بنِ فُضيلٍ وأبي خالدٍ الأحمر لهذا الحديث، وكذلكَ نبه عليهِ الحافظُ ابن حجر كما في "نتائج الأفكار" (ت حمدي السلفي) (٢٦٨/١ ، رقم : ٥٤) .

ولولا حسنُ الظنِّ بالشيخِ لجزمتُ أنه مرَّ على روايةِ كلٍّ من محمد بن فُضيلٍ وروايةِ أبي خالدِ الأحمرِ ولم يَذكُرهما لأنهما سوفَ يَقلبانِ استِدلاله من الأعلى الى الأسفلِ !

---

(١) : أخرجه ابن خُزيمةَ في كتاب "التوحيد" (ت ابراهيم الشَّهوان) (ص ٤٢/٤١ ، رقم : ٢٤) : قال أبو بكرٍ : قد أمليتُ طُرقَ هذا الخبرِ في غيرِ هذا الكِتاب، في خبرِ فُضيلِ بن مرزوقٍ عن عَطِيَّةَ، عن أبي سَعيدٍ عن النبي صلى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ في الدعاءِ عندَ الخُروجِ الى الصلاةِ، فيه (وأقبلَ اللهُ عليهِ بوَجهِه) .

حَدثنا محمدُ بنُ يحيى بنِ ضريسٍ، قال ثنا بن فُضيلٍ عن فُضيلِ بنِ مرزوقٍ .

(....) حَدثنا مُحمدُ بنُ خَلفِ العَسقلاني، قال حَدثنا آدمُ بنُ أبي إياسٍ، قال حَدثنا سليمُ بنُ حيانٍ، عن فُضيلِ بنِ مرزوقٍ، فذكَرَ الحديثَ بتَمامِهِ .

قال مُحمدُ بنُ خَلفٍ في حديثِهِ، قال : (رسولُ اللهِ صلى الله عليهِ وسلمَ، وقال ابن يحيى بنِ ضريسٍ رفعَه الى النبيِّ صلى الله عليه وسلَّمَ . وقال الدكتور الشهوان :

(فضيلُ بنُ مرزوقٍ : هو الأغر، أبو عبدِ الرحمن، صدوقٌ، يهمُ، ماتَ في حدودِ سنة (١٦٠ هـ)، روى له مُسلمٌ والأربعة ... وعطية : هو ابن سعدِ بنِ جنادةَ، العَوفي، ضعيفٌ ...الخ) . اهـ

وأخرج الحافظ ابن بشران رواية محمد ابن فضيل بن غزوان في الجزء الثاني عشر من اماليهِ لكن عن أبيه (ت عادل بن يوسف العزازي) (ص ٣٢٥/٣٢٦ ، رقم : ٧٥٤) .

فقد نقلَ من الكِتابينِ السابقينِ فكيفَ لم يَنتبه لذلك ؟!

قال الشيخُ العُصيمي (ص ١٩_٢٠) : وأما حديثُ أبي سَعيدٍ الخُدري فله ثلاثُ عللٍ :

الأولى : الإختلافُ في رفعهِ ووقفِه .

الثانيةُ : الإضطِرابُ في متنِه .

الثالثةُ : ضعفُ عطيةَ بن سعدٍ العَوفي .

العلةُ الأولى : قد قَدمنا الحديثَ مَسوقًا من ستةِ أوجهٍ عن فُضيلٍ، فالوجهُ الأولُ والثاني والثالثُ مرفوعة، والرابعُ تُرُددَ فيهِ، والأخيرانِ موقوفانِ ! فما الراجِحُ منها ؟

الراجحُ واللهُ أعلمُ الوَقفُ لأنَّ أبا نُعيمٍ ووكيعًا جَبلانِ امامانِ بَلَغا مَكانًا عَليًا في الحِفظِ لمَروياتِهما، والضبطِ والإتقانِ لها، والذينَ خالفوهُما ثلاثةُ نَفرٍ، فأما العجلي والفضلُ بنُ المُوفَّقِ فتَرجَمتهما شاهِدةٌ بانحِطاطِ قَدرِهما في الحِفظِ عن الإمامينِ، وأما يَحيى فلا يُشك في إتقانِه لكن ما يَفعلُ سيفٌ واحدٌ أمامَ سَيفَينِ ؟

وهذا الذي اختَرناهُ هو قولُ أبي حاتمٍ محمد بن ادريسَ الرازي، ففي العللِ لابنهِ (٢٠٤٨) قال : أبي موقوفٌ أشبه .[١]

(١) : أخرجه ابن أبي حاتِمٍ كما في "العلل" (ت سعد الحميد وآخرون) (٣٦٥/٥/٣٦٦ ، رقم : ٢٠٤٨) وقالَ : وسألتُ أبي عن حديثٍ رَواهُ عبدُ الله بنِ صالحٍ بن مُسلمٍ، عن فُضيلِ بنِ مرزوقٍ، عن عَطِيةَ، عن أبي سَعيدٍ، عن النبي صلى اللهُ عليه وسلمَ، قال : إذا خرجَ الرجلُ من بَيتِهِ، فقالَ اللهم بحقِّ السَّائِلينَ عليكَ، وبحقِّ مَمشايَ ... ، وذكرَ الحديثَ، ورواهُ أبو نُعيمٍ، عن فُضيلٍ عن عطيةَ، عن أبي سَعيدٍ موقوفٌ ؟

قال أبي : موقوفٌ، أشبَهُ . اهـ

ونَقلهُ الذَّهبي في الميزان في ترجمةِ عبدِ اللهِ العجلي (٤٣٨٤)، وسكتَ عنه كأنَّه ارتَضاهُ، وأما قولُ بعضِ المَشايخِ الفُضلاءِ :

وقولُ الامامِ أبي حاتمٍ في العللِ بأنَّ وقفَ هذا الحَديثِ أشبهُ، غيرُ مُؤثرٍ لأنَّ هذا الموقوفَ له حُكمُ الرفعِ إذ لا مَجالَ للرأي فيما تَضمَّنه اه

لكن الأمرُ كما قيلَ :

أوردَها سعدُ وسعدٌ مُشتملْ * ما هكذا يا سعدُ تُوردُ الإبلْ

فما هُنا يُقالُ لا مَجالَ للرأي، نعم لو كانت الروايةُ المَرفوعةُ ضَعيفةً، وجاءت من وجهٍ آخر صَحيح، فهُنا يُقالُ لا مَجالَ للرأي، أما الترجيحُ بينَ المَروياتِ من طَريقٍ واحدٍ في الرفعِ أو الوقفِ فلا سَبيلَ لهذا القولِ، بل يُعمدُ الى الترجيحِ بالحفظِ أو غيرِ ذلكَ من القَرائنِ . اه

قلتُ : هذه هي العلةُ الأولى التي ذكرها الشيخُ العُصيمي في سبيلِ تضعيفِ هذا الحديث، والردُّ عليهِ من وُجوهٍ :

الأول : قوله : (العلةُ الأولى : قد قَدمنا الحديثَ مَسوقًا من ستةِ أوجهٍ عن فُضيلٍ، فالوجهُ الأولُ والثاني والثالثُ مرفوعة، والرابعُ تُرُددَ فيهِ، والأخيرانِ موقوفانِ ! فما الراجِحُ منها ؟) ونسيتَ يا شيخ الوجهَ السابعَ والثامنَ المرفوعانِ من روايةِ كلٍّ من محمد بن فُضيلِ بنِ غزوانَ وسُليمانَ بنِ حيانَ أبي خالدِ الأحمرِ، وبذلكَ تَضطرُّ الى تَرجيحِ كفةِ الرفعِ على الوقفِ !

الثاني : قوله (والرابعُ تُرُددَ فيهِ)، الرابعُ يا شيخُ لم يَتردد فيه وانما قال : (أحسبُ قد رفعه) هكذا وقعَ عند أحمد كما في المُسند (ت الأرنؤوط) (٢٤٨/٢٤٧/١٧ ، رقم : ١١١٥٦)، وابن الجعد كما في مسنده (ت عبد الهادي) (ص ٧٩١ ، رقم : ٢١١٨) وبتحقيق عامر أحمد حيدر (ص ٢٩٩ ، رقم : ٢٠٣١)، من روايةِ يزيدَ بن هارونَ .

وقد هذه تُفيدُ مع الفعلِ الماضي اما التحقيقَ او التقريبَ، وفي كلا الحالتينِ سواء أفادت التحقيقَ أو التقريبَ فإنها تُفيدُ وُقوعهُ باللازمِ، وذلكَ لأنَّ قولَ القائلِ : "قد قامت الصلاةُ" مع أنها لم تَقم بعدُ لكنها سوفَ تقومُ لا محالةَ يُفيدُ وُقوعها اما في الأجلِ القريب أو في الحالِ، وفي كلا الحالتَينِ فإنه يُفيدُ وُقوعها لا محالةَ، فكذلكَ هنا سواء حكمنا عليها أنها تُفيدُ التقريبَ أو التحقيقَ فإنها تفيدُ باللازمِ وُقوعها لا محالة، وهو ما نُريدُ !

وقد يَقولُ القائلُ : ليسَ هُناكَ دليلٌ على أن قد تُفيدُ في التقريب وُقوعَ الفعلِ .

فنقولُ له الجوابُ عليك من وُجوهٍ :

١- أنه يلزمُ على أصلكَ أنه لو قال المُصلي : "قد قامتْ الصلاةُ" أنه لا يَلزمُ وُقوعها بعد حين ! فإذا كانَ لا يَلزمُ وُقوعها بعد حينٍ فلماذا لا يَقولُها الا قبلَ القيامِ الى الصلاةِ ؟!

٢- أنَّ قولكَ هذا يَحتاجُ الى بُرهانٍ، وقد قال سُبحانه : (وإن كُنتم في رَيبٍ مما نَزَّلنا على عبدِنا فاتوا بسورةٍ من مِّثلِه وادعوا شُهدائكم من دونِ اللهِ إن كُنتم صادقينَ) [البقرة : ٢٣] . ويُستفادُ من المَفهومِ أن من لم يأتِ بسورةٍ وهي البُرهانُ على دعواهُ فإنه من الكاذبينَ !

٣- أنه لو كانَ قولكَ صَحيحًا للزمَ أن لا يقع الفعلُ بعدَ قد التي تُفيدُ التقريب، وذلكَ باطلٌ لأنَّ الفعلَ واقعٌ لا محالةَ، فقولنا : "قد طلعت الشمسُ" يُفيدُ التقريب والتحقيق والقرينة هي الدالةُ لكن في كلا الحالتين سوفَ تَطلعُ وهو المُرادُ فيبطلُ زعمكم على كلِّ حالٍ .

وقد يقولُ القائلُ : هنا قد تُفيدُ التقريب بدليلِ القرينةِ وهي قوله (أحسبهُ) :

قلنا له : سواء أفادت التقريب أو التحقيقَ فإنها تُفيدُ وقوع الفعلِ ولو بعدَ حينٍ وهو المُرادُ فيبطلُ زعمكم .

الثالثُ : أنه حتى لو فرضنا أن قوله : (أحسبه قد رفعه) فيها ترددٌ فإنه بمُقابلِ من رفعه يُلحقُ بالرفعِ لأنَّهم هم الأكثر، وهذا هو المُوافقُ لما هم عليه .

فإن قلتَ : بإيِّ حقٍّ تُلحقه بالرواياتِ المَرفوعةِ مع أنه تردد فيها ؟!

قلنا لك الجوابُ عليكَ من وُجوهٍ :

١- أنه هو المُوافق لما عليهِ الجماعة ممن روى هذا الحديث بالرفعِ وهم : ١- أبو الجهم الفضلُ بنُ المُوفقِ، ٢- يَحيى بنُ أبي بُكيرٍ، ٣- وعبد الله بنُ صالحٍ العِجلي، ٤- ومحمدُ بنُ فضيلِ بنِ غزوان، ٥- وسُليمانُ بنُ حيان أبو خالد الأحمر، فهذه قرينةٌ على أنه أراد الرفعَ لا الوقفَ .

٢- أن قوله (أحسبه قد رفعه) هذه تُستعملُ في الظنّ الغالبِ والأحكامُ مُعظمها تدخل في باب الظنِّ الغالبِ، فالغالبُ أنه رفعه ولم يوقفه، ففي الحقيقةِ قوله (أحسبُ) لا تُفيدُ التردد وانما تُفيدُ الظنَّ الغالبَ وهو ما نُريدُ، فيبطل زعم الخصمِ .

فإن قال المُخالفُ : هذا ظنٌّ غالبٌ لا يُفيدُ اليَقينَ ! قلنا له : كذلكَ مُعظمُ الأحكامِ الفقهيةِ وغيرها من قبيلِ الظنِّ الغالبِ فهلا رددتَها ؟!

الرابعُ : قوله : (الراجحُ واللهُ أعلمُ الوَقفُ لأنَّ أبا نُعيمٍ ووكيعًا جَبلانِ امامانِ بَلَغا مَكانًا عَليًا في الحِفظِ لمَروياتِهما، والضبطِ والإتقانِ لها، والذينَ خالفوهُما ثلاثةُ نَفرٍ، فأما العجلي والفضلُ بنُ المُوقَّقِ فتَرجَمتهما شاهِدةٌ بانحِطاطِ قَدرِهما في الحِفظِ عن الإمامينِ، وأما يَحيى فلا يُشك في إتقانِه لكن ما يَفعلُ سيفٌ واحدٌ أمامَ سَيفَينِ ؟)، بل الراجحُ الرفعُ يا شيخُ ! فإذا كانَ أبو نُعيم ووكيع جَبلانِ امامانِ بلغا مكانًا عليا في الحفظِ لمَروياتهما والضبطِ والإتقانِ فماذا يَفعلان أمام كل من ١- أبو الجهم الفضلُ بنُ المُوفقِ، ٢- يَحيى بنُ أبي بُكيرٍ، ٣- وعبد الله بنُ صالحٍ العِجلي، ٤- ومحمدُ بنُ فضيلِ بنِ غزوان، ٥- وسُليمانُ بنُ حيان أبو خالد الأحمر ؟!

يعني خمسة ضمنهم يحيى بن بُكير ومحمد بن فُضيل وأبو خالد الأحمر مُقابل اثنينِ هما أبو نُعيمٍ ووكيع، لا شكَّ أن الغلبة ستكونُ للخمسةِ هذا مع اهمالِ روايةِ يزيدَ، اما مع ضمِّ يزيدَ بن هارون فلا شكَّ الغلبةُ للكثرةِ ! أليس كذلك ؟!

الخامسُ : وبما أنكَ قلتَ : (والذينَ خالفوهُما ثلاثةُ نَفرٍ، فأما العجلي والفضلُ بنُ المُوقَّقِ فتَرجَمتهما شاهِدةٌ بانحِطاطِ قَدرِهما في الحِفظِ عن الإمامينِ، وأما يَحيى فلا يُشك في إتقانِه لكن ما يَفعلُ سيفٌ واحدٌ أمامَ سَيفَينِ ؟) .

فيقال لكَ : وكذلك نحنُ نقولُ يا شيخ ! فالذينَ خالفوهما ليسَ ثلاثة كما ادَّعيتَ وإنما خمسة مع إهمالِ روايةِ يَزيدَ بنِ هارونَ ! فتترجحُ كفةُ الرفعِ على الوقفِ ولا بدَّ لك من ذلك !

وأما قولكَ : (وأما يَحيى فلا يُشك في إتقانِه لكن ما يَفعلُ سيفٌ واحدٌ أمامَ سَيفَينِ ؟) .

فيقالُ لك : وما يفعلُ سيفينِ أمام ثلاثةِ سيوفٍ مع إهمالِ يزيدَ بنِ هارونَ ؟! ولا ننسى الرجلينِ الباقيينِ فهما حَتمًا يُرجحانِ الكفة ولا بدَّ !

السادسُ : أما قولكَ : (وهذا الذي اختَرناهُ هو قولُ أبي حاتمٍ محمد بنِ ادريسَ الرازي، ففي العللِ لابنهِ (٢٠٤٨) قال : أبي موقوفٌ أشبه)، غيرُ مُسلمٍ إذ القرائنُ تدلُّ على أنَّ المَرفوعَ أشبه فقد تَقدمَّ أنه رفعه ستة وخالفَ اثنانِ، فأيهُما تأخذ يا شيخ ؟!

السابع : قولك : (وقولُ الامامِ أبي حاتمٍ في العللِ بأنَّ وقفَ هذا الحَديثِ أشبهُ، غيرُ مُؤثرٍ لأنَّ هذا الموقوفَ له حُكمُ الرفعِ إذ لا مَجالَ للرأي فيما تَضمَّنه اه

لكن الأمرُ كما قيلَ :

أوردَها سعدُ وسعدٌ مُشتملْ * ما هكذا يا سعدُ تُوردُ الإبلْ

فما هُنا يُقالُ لا مَجالَ للرأي، نعم لو كانت الروايةُ المَرفوعةُ ضَعيفةً، وجاءت من وجهٍ آخر صَحيح، فهُنا يُقالُ لا مَجالَ للرأي، أما الترجيحُ بينَ المَروياتِ من طَريقٍ واحدٍ في الرفعِ أو الوقفِ فلا سَبيلَ لهذا القولِ، بل يُعمدُ الى الترجيحِ بالحفظِ أو غيرِ ذلكَ من القَرائنِ . اه) .

والرد عليه من وُجوهٍ :

١- أن هذه لم تأت من طريقٍ واحدٍ حتى تقولَ (بل يُعمدُ الى الترجيحِ بالحفظِ أو غيرِ ذلكَ من القَرائنِ . اه) .

فقد رواها ستة من الرواة بالرفعِ وخَالفهم اثنانِ، وهنا لا شكَّ هؤلاء الاثنانِ غيرُ الستة

فيُحكمُ عليها بالرفعِ .

فإن قلتَ : هذا الحديثُ أتى فردًا من طريقِ فُضيلِ بنِ مَرزوقٍ، قلنا لك : سَلمنا أنه اتى من طريقٍ واحدٍ الا أنَّ الاختلاف في الرفعِ والوقفِ ليس من فُضيلٍ بل ممن بعده فيصدقُ عليه قاعدتك فبما أنه قد رواهُ ستة بالرفعِ وخالفَ اثنانِ وكان موضوعُ الحديثِ مما لا يُقالُ بالرأي، فحتى الموقوفُ له حكمُ الرفعِ وبذلك تنهدمُ القاعدةُ !

فمن أينَ لك من قريبٍ أو من بعيدٍ أن فُضيلا هو الذي خالفَ فرواه مرةً بالوقف ومرةً بالرفعِ ؟

فإن قلتَ : لأنَّ أبا نعيمٍ ووكيعًا حافظانِ ثقتانِ ضابطانِ، وقد روياه بالوقف قلنا لك : لا نُخالفُ في كونِهما ثقتان لكن قد خالفَهما ستةُ رجالٍ ضمنهم يَحيى بنُ بُكيرٍ، ويزيدُ بنُ هارون، ومحمد بنُ فُضيل، وأبو خالدٍ الأحمر، وقد رووه بالرفعِ !

فما هو ردك ؟!

٢- نُطالبك أن تأتينا بالدليلِ على أنه اذا رُويَ حديثٌ من طريقٍ واحدٍ مرفوعا موقوفًا ويكون متنُ الحديث مما لا يُقالُ بالرأي أنه لا يُلحقُ الموقوف بالمرفوعِ بل يُصارُ الى الترجيحِ مُباشرةً، فإن لم تأتِ بدليل واضحٍ على دعواكَ، فيصدق عليك مفهوم المُخالفة من قوله تَعالى : (وإن كُنتم في رَيبٍ مما نَزَّلنا على عبدِنا فاتوا بسورةٍ من مِّثلِه وادعوا شُهدائكم من دونِ اللهِ إن كُنتم صادقينَ) [البقرة : ٢٣] . فإن لم تأت بالدليل فأنتَ لستَ من الصادقينَ !

٣- وبما أنكَ قلتَ : (بل يُعمدُ الى الترجيحِ بالحفظِ أو غيرِ ذلكَ من القَرائنِ . اهـ)، فقد سهلتَ علينا المهمةَ، فالآن بعدما بينا لكَ أنه قد رواه ستة من الرجال بالرفعِ وخالفهم اثنان فوقفوهُ، فهلْ سوفَ تُطبِّقُ كلامكَ ؟! فتُرجحُ الروايةَ المَرفوعةَ على الروايةِ الموقوفةِ أم ربَّنا خلقتَنا ؟!

## قال الشيخُ العُصيمي (ص ٢٠_٢١) : العلةُ الثانيةُ : الإضطِرابُ في متنِه :

قد قَدَّمنا سياقَ هذا الحديثِ، ثمَّ وَجدنا له سياقًا آخر قَوى مظنةَ هذه العِلة، فقد أخرجَ ابنُ مَردويه في التَّفسير كما في الدر المَنثور (٣٦/٢) الحديثَ عن أبي سعيدٍ الخُدري مَرفوعًا بلفظِ إنَّ الرسولَ صلى اللهُ عليهِ وسلمَ كانَ يقول اذا قضى صَلاته : "اللهم إني أسألكَ بحقِّ السائلينَ عليكَ، فإنَّ للسائلينَ عليكَ حَقًّا، أيما عبدٍ أو أمةٍ من أهلِ البرِّ والبحرِ تَقبلتَ دَعوتَهم واستَجبتَ دُعاءهم، أن تُشركنا في صالحِ ما يَدعونكَ به، وأن تُعافينا وإياهم وأن تَقبلَ منا ومنهم، وأن تَتجاوزَ عنا وعنهم، بأنَّا آمنا بما أنزلتَ واتَّبعنا الرسولَ فاكتُبنا مع الشاهدينَ"، وكانَ يقولُ : (لا يَتكلمُ بهذا أحدٌ من خَلقِه الا أشركه اللهُ في دعوةِ أهلِ بَرِّهم وبَحرهم فعمَّتهم وهو مكانه) .

ولم نَقف على إسنادِه، ولكنه لا يُعرفُ الا من طريقِ فُضيلٍ[1] عن عطيةَ عن أبي سَعيدٍ رضي اللهُ عنه، واختِلافُ المَتنَينِ ظاهرٌ لا سيما في تَحديدِ وقتِ الدُّعاءِ . اهـ

قلتُ : الشيخُ العُصيمي يُحاولُ اظهار اضطراب المتنِ والرد عليه من وُجوهٍ :

الأول : قوله : (ولم نَقف على إسنادِه)، هذا كافٍ في نقضِ دعواهُ، اذ قد تَقرر أنه لا يُصارُ الى الاضطرابِ مع عدمِ تساوي الحديثينِ في الصحةِ أو الضعفِ، فهذا الحديثُ ذكره السيوطي في "الدر المنثور" بدونِ اسنادٍ، فكيفَ مع ذلك يُقال هو مُضطربٌ مع عدمِ تساوي الاسنادينِ في الصحة والضعفِ ؟! فالأولُ مُسندٌ والثاني ليسَ كذلكَ فكيفَ سوغتَ لنفسكَ وجودَ الاضطرابِ مع هذا البون الشاسعِ ؟!

الثاني : قوله : (ولكنه لا يُعرفُ الا من طريقِ فُضيلٍ عن عطيةَ عن أبي سَعيدٍ رضي اللهُ عنه، واختِلافُ المَتنَينِ ظاهرٌ لا سيما في تَحديدِ وقتِ الدُّعاءِ) .

---

(١) : وجدته في كتاب العُصيمي "الفصلُ بين المُتنازعين" (ص ٢١) هكذا [ولكنه لا يُعرف الا من طريقِ فُضيل بن عطيةَ] فلعله خطأ مَطبعي فقمتُ بتَصحيحِه .

هذه دعوى بلا دليلٍ، وهل كونه لا يُعرفُ الا من طريقِ فُضيلِ بنِ مَرزوقٍ عن عطيةَ دليلٌ على أنه رواهُ هو واضطربَ فيه ؟! وما أدراكَ أنه لم يضطرب فيه من هو فوق فُضيل بنِ مَرزوقٍ ؟! وما أدراكَ أن في سندهِ كذاب أو متروكٌ إجماعًا ؟! فلا يصحُّ البتة ! وما أدراكَ أن هذه الزيادة من راوٍ آخر ؟! ام أنكَّ اطلعتَ على الغيبِ ؟! فهذه دعوى بلا دليلٍ وكلُّ دعوى بلا دليلٍ فيصدقُ عليها قوله : (وإن كُنتم في رَيبٍ مما نَزَّلنا على عبدِنا فاتوا بسورةٍ من مِّثلِه وادعوا شُهدائكم من دونِ اللهِ إن كُنتم صادقينَ) [البقرة : ٢٣] . فإن لم تأت بالدليلِ فاعلمَ أنك من الكاذِبينَ !

الثالثُ : أن ادعائكَ باطلٌ بيقينٍ فهذا الحديثُ قد أخرجه الحافظ ابن حجر في "زهر الفردوس" (٥٣٧) قال : أخبرنا أحمدُ بنُ عليٍّ الحبَّال، أخبرنا الفضلُ بنُ سعيدٍ، أخبَرنا أبو مُحمدِ بنُ حيانَ، حَدثنا عبدُ اللهِ بنُ محمدِ بنِ زَكريا، حَدثنا محمدُ بنُ بُكيرٍ الحَضرمي، حَدثنا عمرو ابن عطيةَ العَوفي، عن أبيهِ، عن أبي سَعيدٍ الخُدري، أن النبي صلى الله عليهِ وسلَّمَ كانَ يقولُ إذا قضى صلاته : اللهم إني أسألكَ بحقِّ السائلينَ عليكَ، فإنَّ للسائلِ عليكَ حَقًّا، أيُّما عبدٍ أو أمةٍ من أهلِ البرِّ والبحرِ تَقبَّلتَ دَعوتهم، واستَجبتَ دُعاءهُم، أن تُشرِكنا في صالحِ ما يَدعونَكَ، وأن تُشركهم في صالحِ ما نَدعوكَ فيهِ، وأن تُعافينا وإيَّاهم، وأن تَقبَّلَ منَّا ومنهم، وأن تَجاوزَ عنَّا وعنهم، فإنَّا آمنا بما أنزلتَ واتَّبعنا الرسولَ، فاكتُبنا مع الشاهدينَ . اه [1]

فهاهو كما كنتُ أقول فالإسناد لا يصحُّ الى عطيةَ، فيه الفضلُ بنُ سعيدٍ !

قال المحقق مرتضى يونس : لم أعثر له على ترجمةٍ . اه

فقد أدخلتَ نفسكَ في مُشكلةٍ وزعمتَ بالغيبِ فقلتَ : (ولكنه لا يُعرفُ الا من طريقِ فُضيلٍ عن عطيةَ عن أبي سَعيدٍ رضي اللهُ عنه، واختِلافُ المَتنَينِ ظاهرٌ لا سيما في تَحديدِ وقتِ الدُّعاءِ) . اه

فهاهو ظهرَ أنه ليس من طريقِ فُضيلٍ عن عطيةَ، وإنما عن عمرو ابن عطيةَ عن عطيةَ، فيبطلُ زعمكَ على كلِّ حالٍ !

(١) : أخرجه الحافظ ابن حجر في كتاب "الغَرائب المُلتقطة من مسندِ الفردوس" -المُسمى زهر الفردوس- (ت مُرتضى سليمان يونس) (١٨٩/٢_١٩٠_١٩١ ، رقم : ٥٣٧)، وقال المُحقق : ضَعيفٌ فيه عمرو بن عطيةَ العَوفي وأبوهُ، أخرجه ابن الجشري في "أماليه" (٢١٢/١) من طريقِ ابن حيان به .

وعزاه السيوطي في "الدر المنثور" (٤٢٢/٢) الى ابن مَردويَّه . اه

قال الشيخُ العُصيمي (ص ٢١_٢٢) : العِلة الثالثة : ضعفُ عطيةَ العَوفي :

وقد ضعَّفه جَماعةٌ من أهلِ العلمِ منهم :

١- الإمام أحمدُ بنُ محمد بنِ حَنبلٍ : ففي "العلل" لابنهِ عبد الله (١٣٠٦)، قال : سمعتُ أبي ذكرَ عطيةَ العَوفي، فقال : هو ضعيفُ الحَديثِ، وقال أبي : بَلغني أنَّ عطيةَ كانَ يأتي الكَلبي، فيأخذُ عنه التَّفسيرَ، وكانَ يُكنِّيهِ بأبي سَعيدٍ فيقولُ : قال أبو سَعيدٍ . اهـ

قال الذَّهبي في "الميزان" (٨٠/٣) : يَعني يوهمُ أنَّه الخدري . اهـ

وقال ابن حبان في "المَجروحين" (٢٥٣/٢) : كانَ -يعني العوفي- يقولُ : حَدَّثني أبو سَعيدٍ يُريدُ به الكلبي، فيتَوهَّمون أنه أرادَ أبا سعيدٍ الخُدري . اهـ

٢- وفي "العلل" أيضًا (١٣٠٦) تمام كلامِ الإمام أحمد المُتقدم، قال : "وكانَ هُشيمٌ يُضعِّفُ حديثَ عَطيةَ"، وقال البُخاري في الصغيف (٣٠٢/٢) : "كانَ هُشيمٌ يَتكلَّمُ فيه" . اهـ
وهشيمٌ هو ابن بشيرٍ الواسطي .

٣- وفي "العلل" أيضًا (٤٥٠٢) : وكانَ سُفيان -يعني الثوري- يُضعفُ حديثَ عطيةَ . اهـ

٤- وقال ابن معين كما في "الضعفاء" للعُقيلي (١٣٩٢ ت) : كانَ عطية

العوفي ضَعيفًا . اه

٥و٦- وضعفه أيضًا أبو حاتمٍ وأبو زرعةَ الرازيان، فقالَ الأولُ كما في الجرحِ والتعديلِ لابنهِ (٣٨٣/٦) : "ضعيفُ الحَديثِ، يُكتبُ حَديثه"، ثم روى عن أبي زُرعةَ أنه قال : "كوفي لين" . اه

٧- النسائي فقال في "الضعفاء" (٤٨١) : ضعيفٌ . اه

٨- وقال أبو داودَ في سُؤالات الآجري (٢٤) : "ليسَ بالذي يُعتمدُ عليهِ" . اه

٩- وابن حبان في المَجروحينَ (١٧٦/٢) وذكرَ ما ذكره الامام أحمد من تَكنِيته للكَلبي بأبي سَعيدٍ . اه

قلتُ : الآن أخذَ الشيخُ العصيمي في ذكر من ضعفّ عطيةَ، والرد عليه من وُجوهٍ :

الأول : قوله : (ففي العلل" لابنهِ عبد الله (١٣٠٦)، قال : سمعتُ أبي ذكرَ عطيةَ العَوفي، فقال : هو ضعيفُ الحَديثِ، وقال أبي : بَلغني أنَّ عطيةَ كانَ يأتي الكَلبي، فيأخذُ عنه التَّفسيرَ، وكانَ يُكنِّيهِ بأبي سَعيدٍ فيقولُ : قال أبو سَعيدٍ . اه)، مَردودٌ وذلكَ لأنَّ هذه القصةَ مرويةٌ عن الكلبي وهو كذاب، وقد قال الشيخُ العُصيمي في كتابه هذا (ص ٢٨) : "(قلتُ لا نُخالفُ في أنَّ الكَلبيَّ ساقطٌ لا تُعتمدُ رواياتهُ ...الخ)" .

الثاني : ان الظاهرَ من قولِ الإمام أحمد عن عطيةَ العوفي (هو ضَعيفُ الحديثِ)، كانَ بسببِ القصةِ التي رواها الكلبي أنه كناه أبا سعيدٍ، فإذا ثبتَ أن القصةَ باطلةٌ ثبتَ أيضًا أن تضعيفَ الامام أحمد الذي بناه على هذه القصةِ باطلٌ أيضًا .

فإن قلتَ : كيفَ ذلك ؟

قلنا لك البيانُ من وجوه :

١- قال الحافظ ابن حجر في "تهذيب التهذيب" (٥١١/٤) : وقال مُسلمُ بنُ الحجاجِ : قال أحمد : وذكرَ عطيةَ العَوفي، فقالَ هو : ضَعيفُ الحَديثِ، ثمَّ قالَ بلغني أنَّ عطيةَ كانَ يأتي الكَلبي، ويسأله عن التَّفسيرِ، وكانَ يُكنيهِ بأبي سَعيدٍ، فيقولُ : قال أبو سَعيدٍ، وكانَ هُشيمٌ يُضعفُ حَديثَ عطيةَ . اهـ [١]

قلتُ : ففي قولهِ (ضَعيفُ الحَديثِ)، ثمَّ ترتيبُ ذلك بقوله : (بلغني أنَّ عطيةَ كانَ يأتي الكَلبي، ويسأله عن التَّفسيرِ، وكانَ يُكنيهِ بأبي سَعيدٍ، فيقولُ : قال أبو سَعيدٍ)، دليلٌ على أنه ارادَ تفسيرَ سبب تضعيفهِ له، وذلك مثل الشخص الذي يقول عن رجل : "أكرهه"، ثم يقولُ : "كانَ يضربني في صِغري"، فإنه من المَعلومِ لدى العُقلاءِ أن قوله "كانَ يَضربني في صغري" تفسيرٌ لسببِ كرهه له، فكذلكَ بعدما قال الامام أحمد عن عطيةَ "ضعيف الحديثِ"، فسرَ ذلك بقوله : "بلغني أنَّ عطيةَ كانَ يأتي الكَلبي، ويسأله عن التَّفسيرِ، وكانَ يُكنيهِ بأبي سَعيدٍ، فيقولُ : قال أبو سَعيدٍ" .

فإن قال المُخالفُ : لا نُسلمُ أن كلام الامام أحمد عن قصةِ الكلبي تفسيرٌ لقولِه : (ضعيفُ الحديثِ)، فلا يلزمُ أن ما ذكرَ بعد الكلام يكونُ تفسيرًا له وان ما أتى بعد الفعلِ يكونُ تفسيرًا له .

قلنا له : يلزمُ على أصلكَ أنه لو أكلَ رجلٌ أكلةً ثم رماها ثم قال : "هي حارة"، أن نفهمَ أن سبب رَميها ليس كونها حارة، بل هو أمرٌ آخر والله أعلم ما هو ! ولا اظن أن انسانا يُخالفُ في هذا !

ويلزم أيضًا أن نفهم أنه لو أخرجَ الريحَ رجلٌ بطريقةٍ قويةٍ ثم قال بعدها : "بَطني يؤلمُني" ! يلزمُ أن لا نفهمَ أن سبب اخراجه الريح هو آلام بطنه، لأنه قالها بعد اخراج الريحِ ! وذلك باطلٌ فكذلك ما يُؤدي اليه لا يكونُ الا باطِلًا !

ويلزم أيضًا على قولِ المُخالف أنه لو مرَّ بنا رجلٌ بسرعةٍ فدخل المرحاضَ أن نفهم أن سبب السرعةِ ليس هو قضاء الحاجةِ وانما هو امرٌ آخر وذلك لأنه دخل المرحاضَ بعد السرعةِ في المشي فلا يُفهم أن ارادته دخول المرحاض هو سبب سُرعته وكل ذلك باطلٌ لا يقولُ به عاقلٌ فضلا عن عالمٍ، فبطلَ زعم الخصمِ !

---

(١) : "تهذيب التهذيب" (ت عبد الموجودِ ومُحمد معوَّض) (٥١١/٤ ، رقم : ٥٤٢١) .

٢- وقد يقول البعضُ ان هذا الجمع من قبلِ الحافظِ، فقد لا يكونُ الامام أحمد هو الذي ذكرَ ذلك بعد قوله (ضعيف الحديث)، بل قد يكونُ ذكرها في موضعٍ آخر .

فيقال له الرد عليكَ من وجوهٍ :

أ- أنه اذا كانَ من كلامِ الحافظِ، فهو أعلمُ منكَ حيثُ وضعه في ذلكَ المَكانِ، فلا بدَّ أن يكون لسببٍ فبينوا لنا هذا السبب باركَ الله فيكم .

ب- أن كلامكم باطلٌ من أصله وفصله بدليل أن ابن عدي روى قصة الامام احمد هكذا، فقال (٥٨٢/٨ ، رقم : ١٣٣١٦) : حدثنا ابن حَمادٍ، حَدثني عبد اللهِ بنُ أحمدَ، عن أبيهِ، قال : كانَ سُفيانُ الثوري يُضعفُ حَديثَ عطيةَ، قال : سمعتُ أبي يَذكرُ عن عَطيةَ العَوفي، قال : هو ضعيفُ الحَديثِ، ثمَّ قالَ : بَلغني أنَّ عطيةَ كانَ يأتي الكلبي، فيأخذُ عنه التَّفسيرَ، قال : وكانَ يُكنِّيهِ بأبي سَعيدٍ، فيقولُ : قال أبو سَعيدٍ، وكانَ هُشيمٌ يُضعفُ حديثَ عطيةَ . اهـ [١]

فإن قالَ المُخالفُ : تضعيف أحمد لعطيةَ عن سبرٍ وتقسيمٍ، قلنا له : كذلك من حسنَ أو صَحح حديث عطيةَ فَعَلَه عن سبرٍ لمَروياته فلا فرقَ اذًا !

٣- أما قولُ الحافظِ الذهبي (يَعني يوهمُ أنَّه الخدري) فلا يُغني ولا يُسمنُ من جوعٍ، اذ تقدمَ أن القصةَ لا تثبتُ، فهو تفسيرٌ لقصةٍ لا تثبت فيبطل زعم الخصمِ على كلِّ حالٍ .

الثالث : قوله : (وقال ابن حبان في "المَجروحين" (٢٥٣/٢) : كانَ -يعني العوفي- يقولُ : حَدَّثني أبو سَعيدٍ يُريدُ به الكلبي، فيتَوهَّمون أنه أرادَ أبا سعيدٍ الخُدري . اهـ) .

تقدمَ أن القصةَ لا تثبتُ وبالتالي ما بُنيَ عليها من أوهامٍ كذلكَ لا يَثبت .

فإن قالَ القائلُ : تَضعيف ابن حبان لعطيةَ عن سبرٍ وعن اجتِهادٍ، قلنا له الرد من عليكَ وُجوهٍ :

١- اذا كانَ كذلكَ فالذينَ حسنوا لعطيةَ أو صححوا له كذلكَ فعلوه عن سبرٍ واجتهادٍ .

٢- أن هذه دعوى بلا بُرهانٍ ولا دليلٍ وكلِّ دعوى هذه حالها فقد صدق فيها قوله

(١) : "الكامل في الضعفاء" لابن عدي (ت السرساوي) (٥٨٢/٨ ، رقم : ١٣٣١٦) .

سُبحانه : (وإن كُنتم في رَيبٍ مما نَزَّلنا على عبدِنا فاتوا بسورةٍ من مِّثلِه وادعوا شُهدائكم من دونِ اللهِ إن كُنتم صادقينَ) [البقرة : ٢٣] .

٣- أن هذه الدعوى باطلةٌ من أصلها وفصلها، فقد قال ابن حبان كما في المَجروحينَ (٨١/١) : سمعتُ مَكحولًا يقولُ : سمعتُ جعفرَ بن أبانَ يقولُ : سمعتُ ابنَ نُمير يقولُ : سَمعتُ أبا خالدٍ الأحمرَ يقولُ : قال لي الكَلبي : قال لي عَطيةُ : كَنَّيتكَ بأبي سَعيدٍ، فأنا أقولُ : حَدَّثني أبو سَعيدٍ . اهـ (١)

والروايةُ التي ساقها ابنُ حبان تدلُّ على أنه اعتمدَ في تَضعيفه لعطيةَ على هذه القصةِ، فإن قلتَ : كيفَ عرفتَ أنه لم يَبن تَضعيفه على شيئ آخر غير القصةِ ؟

قلنا لك : وأنت كيفَ عرفتَ أنه بنى تَضعيفه على غيرِ هذه القِصةِ ؟

فإن قلتَ : لأنه مُجتهدٌ، قُلنا : غيره أيضًا مُجتهد وقد بنى تضعيفَه على هذه القصة مثل الامام أحمد، فقد تقدمَ بيانُ ذلك، ثم الذين حَسنوا أو صححوا لعطية الم يَجتهدوا أيضًا ؟!

٤- أنه حقيقةً قد بَنى ابن حبان تَضعيفه لعطيةَ على هذه القصة المَكذوبةِ، وليس على غيرِ ذلك ولو كانَ عندَه شيئٌ آخر غير القصة لأخرجَه، فلما لم يُخرجه دلَّ على أنه اعتمدها هي دونَ غَيرِها، فقد قال في ترجمة عطية بن سعدٍ العَوفي (١٧٦/٢) : كُنيته أبو الحسنِ من أهلِ الكوفةِ، يَروي عن أبي سَعيدٍ الخُدري، روى عنه فراسُ بنُ يحيى وفضيلُ بنُ مَرزوقٍ، سمعَ من أبي سعيدٍ الخدري أحاديثَ، فلما ماتَ أبو سعيدٍ جعلَ يُجالسُ الكَلبي، ويحضرُ قصصه فإذا قال الكلبي : قال رسولُ اللهِ بكذا، فيحفظه وكناهُ أبا سعيدٍ ويروي عنه، فإذا قيلَ له من حدثكَ بهذا ؟ فيقول : حَدثني أبو سعيدٍ فيتوَهَّمونَ أنه يريدُ أبا سَعيدٍ الخُدري، وإنما أرادَ به الكَلبي، فلا يحلُّ الاحتجاجُ به ولا كتابةُ حَديثه الا على جهةِ التعجُّبِ، ومات عطيةُ سنة سبع وعشرين ومائة . اهـ (٢)

قلتُ : فهاهو ابن حبان بعدما ذكرَ قصةَ الكلبي قال مُباشرة بعدها : (فلا يحلُّ الاحتجاجُ به ولا كتابةُ حَديثه الا على جهةِ التعجُّبِ) .

(١) : "المجروحين لابن حبان" (ت محمود ابراهيم زايد) (٨١/١) .

(٢) : المجروحين لابن حبان" (ت محمود ابراهيم زايد) (١٧٦/٢) .

وقد يقولُ القائلُ : كونه قال : (فلا يحلُّ الاحتجاجُ به ولا كتابةُ حَديثه الا على جهةِ التعجُّبِ) مباشرةً بعد ذكر قصة الكَلبي ليس دَليلًا على أنه بنى تضعيفه على هذه القصةِ .

فيقال له الرد عليكَ من وُجوهٍ :

أ- أن هذه دعوى بلا دليلٍ، بل الظاهرُ أنه بنى تَضعيفه على هذه القصة، وكل دعوى بلا دليل فيصدق فيها قوله سُبحانه : (وإن كُنتم في رَيبٍ مما نَزَّلنا على عبدِنا فاتوا بسورةٍ من مِّثلِه وادعوا شُهدائكم من دونِ اللهِ إن كُنتم صادقينَ) [البقرة : ٢٣] . فإن كنتَ على حقٍّ فالدليل وليس السفسطة والا ضَربناكَ بالمِطرقة حتى لا تُفرق بينَ السين والعينِ ولا بين الكافِ والشينِ يا مسكين !

ب- يلزمُ على أصلِ المُخالف أنه لو قال انسانٌ : "هذا الشخصُ احبه"، ثم قال بعدها : "كانَ يُعاملني بلطفٍ في صغري"، يلزمُ أن سببَ حُبه لذلك الشخصِ ليس كونه عامله بلطفٍ في صغره، ولا يختلفُ حسب ما نَعلم اثنانِ في أن سبب حبه هو كونه عامله بلطفٍ، فيبطلُ دليلُ الخصمِ .

ج- ويلزمُ أيضًا أن لا يصحَّ الحكمُ على فعلٍ ما او قولٍ اذا جاءَ بعده فعلٌ أو قولٌ، وكلُّ ذلك باطلٌ، فكذلك ما يُؤدي اليه لا يكونُ الا باطلا !

د- سَلمنا للخصمِ بأنه لم يبن تَضعيفه على تلك القصةِ، وعليه فعلى ماذا بناها ؟!

فإن قال الخصمُ : بناها على الاجتهادِ، قلنا : كذلك غيره حسَّن أو صحح لعطيةَ على الاجتهاد فما الفرق إذًا ؟!

هـ- أن يُقال له : لو كانَ حقيقةً بناها على غير هذه القصةِ لأتى بالدليلِ على ذلكَ فلما لم يذكر الا هذه القصة كانَ هذا دليلًا واضحًا انه بناها عليه، وإلا على ماذا بناها على الريح ؟!

و- أنه يَلزمُ على أصلِ الخصمِ أنه لو رأينا انسانًا يضربُ شَخصًا ثم قال الضاربُ : "لقد سَبني" ويُعيدها ! يلزمُ أن نفهمَ ان سبب ضربِ ذلك الانسان لشخصٍ آخر ليس هو السب وانما هو امرٌ آخر، وكلُّ ذلك باطلٌ !

ز- أنه قد تَقرر لدى العُقلاء وليس البُلهاء أنه لو قالَ انسانٌ : "أريدَ الماء"، ثم قالَ بعدها : "أنا عطشانٌ"، فإنه يُفهمُ مُباشرةً أن سببَ طلبه الماءَ هو العطشُ، فكذلكَ هنا فقد ذكر ابن حبان قصة الكلبي ثم أردفها بقوله : (فلا يحلُّ الاحتجاجُ به ولا كتابةُ حَديثه الا على جهةِ التعجُّبِ)، مما يدلُّ صراحةً على أنَّه اعتمدَ عليها وأنه ضعفَ عطيةَ بسببها لا بسببِ غيرها، كما هو ظاهر من هذا النص !

٥- ويدلُّ على ما قَدَّمناهُ أيضًا ان ابن حبان أعاد ذكر قصة الكلبي مسندة مُباشرة بعد قوله : (فلا يحلُّ الاحتجاجُ به ولا كتابةُ حَديثه الا على جهةِ التعجُّبِ)، فقال (١٧٧/٢) : سمعتُ مَكحولًا يقولُ : سمعتُ جعفرَ بنَ أبانَ يقولُ : ابن نُميرٍ يقول : قال لي أبو خالدٍ الأحمر : قال لِي الكَلبي : قالَ لي عَطيةُ : كنَّيتك بأبي سَعيدٍ، قال فأنا أقول : حَدَّثَنا أبو سَعيدٍ . اه [1]

قلتُ : ففي ما تقدمَّ من تكرار ابن حبان للقصةِ دليلٌ واضحٌ على أنه اعتمدَ عليها في التضعيفِ، وفيما تَقدمَ كلام كاف شاف مُعافٍ لمن كانَ له قلبٌ أو ألقى السمعَ وهو شهيدٌ .

٦- ونزيدُ القول قَولًا أنك قد قلتَ يا شيخ عن ابن حبان في معرضِ دفاعكَ عن فُضيلِ بنِ مرزوقٍ (ص ٣٢) : الأولُ : أن ابن حبان عريض الدعوى في كَلامه على الرجالِ، قاله الحافظُ . اه

وعليه فيقالُ لك : هلا طبقتَ هذه القاعدةَ هنا وقلتَ أنه عريض الدعوى في حقِّ عطيةَ أيضًا ؟! ام لا حياةَ لمن تُنادي ؟!

كما ان في كَلامك ابطالٌ واضحٌ صريحٌ في أنَّ ابن حبان ضعفَ عطيةَ عن اجتهادٍ وليسَ بسببِ القصةِ، فما هو ردكَّ إذًا ؟!

فإن قلتَ : سلمنا ان ابن حبان عريض الدعوى في الرجالِ الا أنه في قضية عطيةَ قد أصابَ .

قلنَا لك : وما الدليلُ ؟! ام على الله تَفترون ؟!

(١) : المجروحين لابن حبان" (ت محمود ابراهيم زايد) (١٧٧/٢) .

ثم يُقال لك : وما ادراكَ أن هذا الوصف لا يصدقُ على ابن حبان هنا ؟! هل لديكَ دليلٌ من قريبٍ أو من بعيدٍ ؟!

فإن قلتَ : لأنه قد وافقه غيرهُ، قلنا لك : كذلك من صحح أو حسن لعطيةَ قد وافقه غيره، فأين الفرق ؟!

فليسَ قول ابن حبان بأولى من قولِ غيره دونَ دليلٍ ؟! وانت تعلم ذلك أليسَ كذلك ؟!

الرابع : قوله : (وفي "العلل" أيضًا (١٣٠٦) تمام كلامِ الإمام أحمد المُتقدم، قال : "وكانَ هُشيمٌ يُضعِّفُ حديثَ عَطيةَ"، وقال البُخاري في الصغيف (٣٠٢/٢) : "كانَ هُشيمٌ يَتكلَّمُ فيه" . اهـ)، سلمنا أنه تَكلمَ فيه الا أن جرحه ليس مُفسرًا وقد قلتَ في مثل من تعارض فيه جرحٌ وتعديلٌ ما يلي : (فهذا تَعديلٌ وجرحٌ قد اعتَرضَا، والقاعدةُ في مثلِ صاحِبها حسن حَديثِه كما هو مَذهبُ ابن القَطان الفَاسي وابن سيد الناس في شرحِ الترمذي، وللسبكي في ذلكَ رسالة، وهذا ما لم يَترجح أحدهما بمُرجِّحٍ، ومُرجحُ الجرحِ تَفسيره وهو مَعدومٌ هُنا) . اهـ

فيقالُ لك : هلا طَبقتَ هذه القاعدةَ هنا فجعلتَ عطيةَ حسن الحديثِ ؟! ام ربنا خَلقتَنا ؟!

فإن قلتَ : عطيةَ ليس كفضيلِ بنِ مَرزوقٍ فلا يَلزمُ أن نُطبِّقَ عليه القاعدةَ .

قلنا الردُّ عليكَ من وُجوهٍ :

١- انكَ قلتَ : (فهذا تَعديلٌ وجرحٌ قد اعتَرضَا، والقاعدةُ في مثلِ صاحِبها حسن حَديثِه)، وكذلكَ نحن نقولُ يا شيخُ فإن عطيةَ العوفي فيه جرح وتعديلٌ، والقاعدةُ في مثلِ هذا أنه حسن حديثه .

٢- فإن زعمتَ أنه فيه جرحٌ مُفسرٌ، قُلنا لك هات بُرهانك إن كنتَ من الصادقينَ، فأما أحمد وابن حبان فقد تَقدمَ أنهما بَنيا جرحهما في عطية على قصةِ الكَلبي وتبعهما الذهبي كما في "الميزان" [1] فثبتَ ان عطيةَ فيه جرح وتعديلٌ مُتعارضان فهلا أعملتَ

(١) : "ميزان الإعتدال في نقد الرجال" (ت أبو سنة وآخرون) (١٠١/٥ ، رقم : ٥٦٧٣) .

القاعدةَ هنا ؟! ام كما كنتُ أقولُ ربنا خَلقتنا ؟!

٣- أنكَ قلتَ : (وهذا ما لم يَترجح أحدهما بمُرجِّحٍ، ومُرجحُ الجرحِ تَفسيره)، فيُقالُ لك : والذينَ قدمنا الكلامَ حولهم قد جَرحوا عطيةَ بقصةٍ مكذوبةٍ، فإذًا جرحهم مردودٌ، فيبقى الذينَ جرحوه دونَ تفسيرِ الجرحِ، ولا بدَّ لك من ذلك فيلزمُك ان تُعملَ القاعدة ! اليسَ كذلك ؟!

٤- أنكَ قلتَ في معرضِ الدفاع عن فُضيلِ بنِ مرزوقٍ : (ومُرجحُ الجرحِ تَفسيره وهو مَعدومٌ هُنا)، فيقالُ كذلك مُرجحُ الجرحِ وهو تَفسيره مَعدومٌ فيمن تقدم الكلام عليهم، فقد جَرحوه بسببِ قصةِ الكلبي، فإذا بطلتْ القصةُ بطلَ كذلك الجرحُ المَبنيُّ عليها فتصدق عليه القاعدةُ ولا بدَّ !

الخامسُ : قوله : (وفي "العلل" أيضًا (٤٥٠٢) : وكانَ سُفيان -يعني الثوري- يُضعفُ حديثَ عطيةَ . اهـ) .

قلتُ : الشيخُ العُصيمي يُحاولُ تَضعيفَ عطيةَ بكلامِ الثوري، والرد عليه من وُجوهٍ :

١- أن تضعيفَ الثوري لعطيةَ أيضًا بسببِ قصةِ الكلبي، فإذا سَقطتْ قصةُ الكلبي فكذلكَ يَسقطُ التَّضعيفُ ولا بدَّ !

٢- يدلُّ على ذلك ما رواه ابن عديّ (٨/٥٨٢_٥٨٣ ، رقم : ١٣٣١٧)، فقال : حَدَّثنا ابنُ حَمادٍ، قال : حَدثني عبدُ اللهِ بنُ أحمدَ، حَدَّثني أبي، ثنا أبو أحمدَ، سمعتُ سُفيانَ الثوري يقولُ : سَمعتُ الكلبي يقولُ : كَناني عَطيةُ أبا سَعيدٍ . اهـ[1]

قلتُ : يَتبينُ مما تَقدمَ أن سُفيانَ الثوري أيضا قد ضعفَ عطيةَ بسببِ قِصةِ الكلبي، وهو من رُواتها .

فإن قال القائلُ : سفيانُ الثوري ضعفَ عطيةَ بالإجتهادِ، قلنا له : كذلك كُنتم تقولونَ ان كلًّا من الامام أحمد وابن حبان والذهبي قد ضعفوهُ بالاجتهادِ وظهر عكسُ ذلك، اذ لو كانوا ضَعفوهُ بالإجتهادِ لأتوا بما يدلُّ على ذلك، فإذا لم يأتوا دلَّ على أنهم ضَعفوهُ بسببِ قصةِ الكلبي .

---

(١) : أخرجه ابن عدي في "الكامل" (ت مازن السرساوي) (٨/٥٨٢_٥٨٣ ، رقم : ١٣٣١٧) .

٣- أن هذه دعوى بلا دليلٍ، بل الظاهرُ أنه ضعفه بسببها، فإذا كانَ من هو خارجَ الاسنادِ وضعفه، فلا شكَّ أن من روى القصةَ يكونُ أولى بتَضعيفهِ، خصوصًا وأن سُفيان الثوري هو الذي سمعَ القصةَ من الكَلبي مُباشرة، فهو أولى بأن يُضعِّفه، وكلُّ دعوى بلا دليلٍ يصدق عليها قوله سُبحانه : (وإن كُنتم في رَيبٍ مما نَزَّلنا على عبدِنا فاتوا بسورةٍ من مِّثلِه وادعوا شُهدائكم من دونِ اللهِ إن كُنتم صادقينَ) [البقرة : ٢٣] . وعليه فُنطالبكم بالدليلِ !

وقد يقولُ القائلُ : أنه ليسَ من اللازمِ أن من روى قصةً في شخصٍ أن يكونَ الأولى بالأخذ بها، مع وجودِ من أخذ بها .

فنقولُ له الرد عليكَ من وُجوهٍ :

أ- سلمنا لكَ بأنه ليسَ لازما، الا أنه هنا لم يَروها فقط وإنما ضعفَ الشخصَ الذي تدورُ حوله القصة وهو عطية، وهذه قرينةٌ قويةٌ في كون سببِ التضعيفِ هو القصةُ التي رواها سُفيان الثوري .

ب- يلزمُ على أصلِ المُخالفِ أنه لو روى انسانٌ خبرَ زنى زوجتهِ بجارهِ، ثم علمنا بعدُ أنه طلَّقها، يلزمُ أن نفهمَ أنه لم يُطلقها بسببِ الزنى، ولا أظنُّ أن احدًا يُخالفُ هذا الكلام، فبطلَ زعمُ الخصمِ !

ج- ويلزمُ على أصلِ المُخالفِ، أنه لو سمعَ انسانٌ خبرَ موت أمه ثمَّ بعدها بكى ان نفهمَ أنه لم يبكِ لأنَّ أمهُ ماتث وانما بكى لسببٍ آخر واللهُ أعلمُ ما هو ! ونرجوا من الخصمِ أن يُبيِّنَ لنا هذا السبب !

د- سلمنا للخصمِ أنه ليسَ تضعيفُ الثوري لعطيةَ هو القصة مع أنه رواها، لكن يُقالُ للخصمِ وعليه فما هو سبب تَضعيف الثوري لعطيةَ ؟!

هـ- وبما انَّ الخصمَ ليسَ لديه دليلٌ على سببِ تضعيفِ الثوري لعطيةَ، فإنه يُرجحُ الظنُّ الغالبُ، وهو ما قُلناه من ان الظاهرَ ان الثوري ضعفَ عطيةَ بسبب القصة .

وقد يقولُ الخصمُ : أن الثوري ضعفَ عطيةَ اجتهادًا منه وليس استِنادًا الى القصةِ المَذكورةِ .

فيقالُ له : كذلكَ الذينَ حسنوا أو صححوا لعطيةَ انما فعلوا ذلك عن اجتِهادٍ، فلا فرقَ إذًا !

و- أن يقالَ للخصمِ : كذلك كنتم تقولونَ في الامام أحمد وابن حبان والذهبي، حتى ظهرَ بالدليل الواضحِ أنهم اعتمدوا في تَضعيفه على قصةِ الكلبي، فما أدراكم هنا أن الامام سُفيانَ لم يعتمد عليها أيضًا خُصوصًا وقد اشتَهرت ؟!

ز- أنه على فرضِ أن دليلَنا ضعيفٌ، فإنه ليسَ لديكم دليلٌ أصلًا في سببِ تَضعيفِ سُيفان لعطيةَ، وبالتالي فلديكم عدمٌ، ونحن لدينا ظن راجحٌ وإن كانَ ضَعيفًا على التسليمِ لكم بضعفه، ولا شكَّ الأخذ بالظنِّ الضعيفِ أولى من الإرتِكازِ على العدمِ، فإنَّ العدمَ لا يُنتجُ الا عَدمًا ! فبطل زعمُ الخصمِ، والحمد لله على كلِّ حالٍ .

السادسُ : قوله : (وقال ابن معين كما في "الضعفاء" للعُقيلي (١٣٩٢ ت) : كانَ عطية العوفي ضَعيفًا . اه) .

قلتُ : الآن أتى الشيخ العُصيمي الى قول ابن معينٍ، والرد عليهِ من وُجوهٍ :

١- أن تَضعيفَ ابن مَعينٍ لعطيةَ جرحٌ غيرُ مُفسرٍ، والقاعدةُ كما قلتَ يا شيخُ : (فهذا تَعديلٌ وجرحٌ قد اعتَرضَا، والقاعدةُ في مثلِ صاحِبها حسن حَديثِه كما هو مَذهبُ ابن القَطان الفَاسي وابن سيد الناس في شرحِ الترمذي، وللسبكي في ذلكَ رسالة، وهذا ما لم يَترجح أحدهما بمُرجِّحٍ، ومُرجحُ الجرحِ تَفسيره وهو مَعدومٌ هُنا)، لا شكَّ يا شيخ أنه هنا مَعدومٌ فلم يُبين ابن معين سبب تَضعيفِه له، فلا بدَّ لك ان تُحكِّمَ القاعدةَ، أليسَ كذلك ؟!

٢- ان ابن معينٍ اختلفت أقواله في عَطيةَ :

قال الحافظ ابن حجر : وقالَ الدوري عن ابن مَعينٍ : "صالح" . اه [(١)]

وقال ابن طَهمان عن ابن معينٍ : "عطيةُ العوفي ليسَ به بأسٌ، قيلَ يُحتجُّ به ؟ قال : ليسَ به بأسٌ" . اه [(٢)]

(١) : "تهذيب التهذيب" (ت عبد الموجودِ ومُحمد معوَّض) (٥١١/٤ ، رقم : ٥٤٢١) .

(٢) : من كلام أبي زَكريا يحيى بنِ معين في الرجال -رواية بن طَهمان البادي- (ت محمد نور سيف) (ص ٨٤ ، رقم : ٢٥٦) .

وقال الدوري أيضًا : "سَألت يحيى عَن عَطِيَّة الْعَوْفِيّ وَعَن أبي نَضرة فَقَالَ أَبُو نَضرة أحب إِلَيّ" . اه [1]

وقال العُقيلي في الضعفاء (٤٥٩٠) : حَدَّثنا جعفرُ بنُ أحمدَ، قال حَدثنا محمدُ بنُ إدريسَ، عن كتابِ أبي الوليدِ بنِ أبي الجارودِ، عن يَحيى بنِ مَعينٍ قال : كانَ عطيةُ العَوفِيُّ ضَعيفًا . اه [2]

وقال ابن عدي في "الكامل في الضعفاء" (١٣٣١٥) : حَدَّثنا علي بنُ أحمدَ بنِ سُليمانَ، ثنا ابنُ أبي مَريمَ، سألتُ يحيى بنَ مَعينٍ عن عطيةَ العَوفي، فقال : ضعيفٌ الا أنه يُكتبُ حَديثُه . اه [3]

قلتُ : ففي روايةِ الدوري : "صالح"، وفي روايةِ ابن طهمانَ : "ليسَ به بأس قيلَ يُحتجُّ به ؟ قال : ليسَ به بأس" .

وعليه نَفهمُ مما تَقدم أن يحيى مرةً ضعفه ومرةً وثقه .

وقد يقولُ القائلُ أن قول الامام يَحيى في عطيةَ "ليس به بأسّ" لا يدلُّ على التوثيقِ .

فيُقالُ له الردُّ عليكَ من وُجوهٍ :

أ- أن هذا على عكسِ ما فهمه الحُفاظُ من كلامِ ابن معينٍ، فقد قال ابن شاهينَ في ثقاتِهِ (١٠٢٣) : ليسَ به بأسّ، قاله يَحيى . اه [4]

قلتُ : لو كانت عبارة "ليس به بأس" لا تدلُّ على التوثيقِ لما ذكرها ابن شاهين في كتابه "الثقات" الذي جمعَ فيه من وُثِّقَ من الرجالِ، فلما ذكرها عُلمَ أنها عبارةُ توثيقٍ وليسَ تَمريضًا كما يَدعي البعض .

---

(١) : من كلامِ أبي زكريا يَحيى بن مَعين في الرجال -رواية الدوري- (ت محمد نور سيف) (٤٣٨/٣ ، رقم : ٢١٥٣) .

(٢) : الضُّعفاء الكبير للعُقيلي" (ت مازن السَّرساوي) (٤٥٧/٤_٤٥٨ ، رقم : ٤٥٩٠) .

(٣) : أخرجه ابن عدي في "الكامل" (ت مازن السرساوي) (٥٨٢/٨_٥٨٣ ، رقم : ١٣٣١٥) .

(٤) : "تاريخ أسماء الثقات" لابن شاهين (ت صبحي السامُرائي) (ص ١٧٢ ، رقم : ١٠٢٣) .

ب- سَلمنا لكم أن عبارة "ليس به بأس" لا تُفيدُ التوثيقَ، والآن نُريدُ أن تُبينوا لنا من أين أتى الحافظ المنذري بهذا الكلام ؟ فقد قال كما في الترغيب والترهيب (٥١١/٣) في ترجمةِ عطية العَوفي : قال أحمد وغيرُه : "ضعيفُ الحَديثِ"، وقال أبو حاتمٍ : "ضعيفٌ يُكتبُ حَديثُه"، ووثقه ابن معين وغيرهُ، وحَسَّنَ له الترمذي غير ما حَديثٍ، وأخرجَ حَديثه ابن خُزيمةَ في صَحيحه، وقال : "في القلبِ من عطيةَ شيئٌ" . اه [1]

فإذا كانت كلا العبارتينِ لا تُفيدُ التوثيقَ لا قوله "صالح" ولا قوله "ليس به بأس" فباللهِ عليكم أخبِرونا من أينَ أتى الحافظ المُنذري بهذه العبارةِ : "ووثقه ابن معين وغيرهُ" ؟!

ج- سَلمنا لكم أن عبارة "ليس به بأسٌ" لا تُفيدُ التوثيقَ، لكن ذكر الحافظ المُنذري ان ابن معين وثقَ عطيةَ، ولابن معين عبارتانِ توهمانِ التوثيقَ، فالأولى قوله "ليس به بأس"، فهذه قد سلمنا لكم انها لا تُفيدُ التوثيق، فبقي قوله "صالح"، فلا بدَّ لكم أن تُقروا انها تُفيدُ التوثيق والا كان الحافظ المُنذري كاذبًا، اذ يكونُ قوّل ابن مَعين ما لم يَقله، كما أنه يكونُ جاهلًا باصطِلاحِه !

د- وقد يقولُ القائلُ : أن عبارة "صالح" تُفيدُ أنه صالح للاعتبارِ لا للاحتِجاجِ .

فيقالُ له : لو كانَ كما تقولُ، لما قال الحافظ المُنذري : "وثقه يَحيى" إذ المُوثقُ ليس هو الصالحُ للاعتبارِ كما هو مَعلومٌ، فالصالحُ للاعتبارِ لا يُحتجُّ به، أما المُوثقُ فهو ثقةٌ يُحتجُّ به فبطلَ زعمُ الخصمِ .

هـ- سَلمنَا لكم أن قوله "صالح" يَعني به صالحٌ للاعتِبار لكن يَبقى دائما قول المُنذري : "وثقه ابن مَعين وغيره" فلا بدَّ لكم أن تُثبتوا أن ابنَ معين وثقَ عطية، وهو ما نُريدُ !

و- ومما يدلُّ على أنَّ عبارةَ "ليس به بأس" هي عبارةُ توثيقٌ وليست تمريضًا كما قيلَ، ما قاله الشيخُ شعيبُ الأرنؤوط في "تحرير تقريب التهذيب" (٢٠/٣) عن عطيةَ : (بل ضعيفٌ، ضَعَّفهُ هُشيمٌ ويحيى بنُ سَعيدٍ القطان، وأحمدُ بنُ حنبلٍ، وسُفيان الثوري، وأبو زُرعةَ، وابن معينٍ في عدةِ روايات، وقال في أخرى : "ليسَ به بأسٌ"، وضعَّفه أبو حاتِمٍ

(١) : التَّرغيب والترهيب للمُنذري" (ت عبد المقصود رضوان) (٥١١/٣)، وقال المُحقق : (عطيةُ بنُ سعدِ بنِ جُنادةَ الجَدلي، أبو الحسنِ الكوفي، قال عباس الدوري عن يَحيى بن معين : "صالح"، وقال ابن طهمان عن يَحيى : "ليسَ به بأس"، وقال ابن الجنيد عن يَحيى : "كانَ ضَعيفًا في القضاءِ، ضعيفًا في الحَديثِ" ...الخ) . اه

والنَّسائيُّ، والجوزجاني وابن عديٍّ، وأبو داودَ وابنُ حِبانٍ، والدَّارقطني والساجي، فهو مُجمعٌ على تَضعيفِهِ، ما وَثَّقه سوى ابن سعدٍ ! فلا نَدري من أين جاءَ بِعِبارتِه : (صدوقٌ يُخطأ كَثيرًا ...إلخ) .[٢]

قلتُ : فقوله "ضعفه ابن مَعين في عدةِ رواياتٍ"، ثم قوله : "وقال في أخرى ليسَ به بأسٌ" دليلٌ على أنه لم يُرد التضعيفَ بقولهِ "ليسَ به بأس" إذ قد تَقدمَ انه قال : "ضعفه ابن مَعين في عدةِ رواياتٍ" فلماذا يُعيدها ؟!

وإذا فرضنا أنه أعادها للتأكيد فلماذا يُعيدها هي دونَ سائرِ العباراتِ ؟!

وقد يقولُ القائلِ : أنه أرادَ بقوله "ليسَ به بأس" التضعيفَ بدليلِ أنه قال في الأخيرِ : "فهو مُجمعٌ على تَضعيفِهِ، ما وَثَّقه سوى ابن سعدٍ" .

فيقالُ له : على التسليمِ لك أنه أرادَ الضعفَ، فيلزمُ تَحصيلُ الحاصلِ، فيكونُ قوله : "ضعفه ابن معينٍ في عدةِ روايات، ثم قوله بعدها في أخرى : "ليسَ به بأسٌ"، تحصيلٌ للحاصلِ وتحصيلُ الحاصلِ قبيحٌ، لأنه قد ذكر أنه ضعفه يحيى، فلو لم يكن في قوله (ليس به بأس) زيادةُ مَعنى لكانَ قَبيحًا ذكره ! ولكانَ يُغني عنه قوله : "ضغفه ابن مَعين في عدة رواياتٍ"، فبطلَ زعمُ الخصمِ .

إذ قد تقرر لدى العُقلاء أنه لو قال انسانٌ "تضربني مُعلمتي" ثم قال مرةً أخرى "تُحبني مُعلمتي"، أنه أرادَ بالثاني غيرَ الأولِ، إذ يكونُ هنا تحصيلٌ للحاصلِ وهذا قبيحٌ لا يليقُ بالشيخِ شعيب ! فثبتَ عكسه وهو ما أرَدنا من أن "ليس به بأس" عبارةُ توثيق .

ثم لو فرضنا أنه أرادَ بقوله : "تضربني مُعلمتي" نفس الأمر "تُحبني مُعلمتي"، لكانَ قَلبًا للحقائقِ، ولو جازَ قلبُ الحَقائقِ، لجازَ أن يُصبح (الكلبُ حصانا والبقرةُ أخطبوطا والشجرةُ زرافةً ...الخ) وكلُّ ذلك باطلٌ، فكذلك ما يُؤدي اليه لا يَكونُ الا باطِلًا .

السابع : قوله : (وضعفه أيضًا أبو حاتمٍ وأبو زرعةَ الرازيان، فقالَ الأولُ كما في الجرحِ والتعديلِ لابنهِ (٣٨٣/٦) : "ضعيفُ الحَديثِ، يُكتبُ حَديثه"، ثم روى عن أبي زُرعةَ أنه قال : "كوفي لين" . اهـ) .

---

(٢) : "تَحريرُ تَقريبِ التَّهذيب" (٢٠/٣ ، رقم : ٤٦١٦) .

قلتُ : الآن أتى الشيخ العُصيمي بقول ابي حاتم الرازي وقول أبي زرعة، والرد عليهِ من وُجوهٍ :

١- أنك قلتَ في معرضِ دفاعكَ عن فُضيلِ بنِ مَرزوقٍ (٣١_٣٢) : (... فبقي قولا أبي حاتمٍ الرازي، وأبي حاتم ابن حبان، فأما الرازيَ فعُلمَ من منهجهِ التشدد في نقدِ الرواةِ، وتعرضه لرجالٍ ثقات، احتجَّ بهما البُخاري ومُسلم في الأصول، كما نبهَ على ذلك الزركشي وابن حجر وغيرهما، ولفظة لا يُحتجُّ به ليستْ جَرحًا -بالإستِقراءِ- عند أبي حاتمٍ، فإنَّه وصفَ بها جماعة من الأئمة، كعبدِ الرزاقِ الصنعاني الحافظ الثقةِ وغيره ممن هو مثله أو يُقارِبُه ... الخ)، قلتُ : فكذلكَ نقولُ هنا يا شيخُ، أبو حاتمٍ الرازي معلومٌ من منهجه التشدد، فلماذا لا تَحكمونَ هنا أيضًا على أنه تشدد في الحكم على عطيةَ كما حكمتم على فُضيلٍ ؟! ام ربنا خَلقتنا ؟!

٢- قال ابن أبي حاتم الرازي في "الجرح والتعديل" (٧٥/٧) في ترجمة فضيلِ بنِ مرزوقٍ : نا عبدُ الرحمنِ، قال : سألتُ أبي عن فُضيلِ بنِ مَرزوقٍ، فقال : هو صَدوقٌ، صالحُ الحَديثِ، يهمُ كَثيرًا، يُكتبُ حَديثُه، قلتُ : يُحتجُّ به ؟ قال لا . اهـ[1]

وقال أيضًا (٣٨٣/٦) في ترجمةِ عطيةَ العوفي : نا عبدُ الرحمن، قالَ : سألتُ أبي عن عطيةَ العَوفي، فقالَ : ضَعيفُ الحَديثِ، يُكتبُ حَديثه، وأبو نضرةَ أحبُّ اليَّ من عطية . اهـ[2]

قلتُ : فإذا كُنتم قد حَكمتم على من قال فيه أبو حاتمٍ : "لا يُحتجُّ به" وهو فضيل، بأنها ليستْ جَرحًا -بالإستِقراءِ- عند أبي حاتمٍ، فلماذا لا تَحكمونَ على من لم يَذكره أصْلًا بعدمِ الحُجيةِ في حَديثه وهو عطية، أليسَ ذلك من بابِ أولى ؟! فإذا كانَ من قالَ عنه أبو حاتمٍ : "لا يُحتجُّ به" لا يُعدُّ جَرحًا، فمن بابِ أولى الذي سَكتَ عليه ولم يقل لا يُحتجُّ به ؟! اليس كذلكَ ؟!

٣- أن الامام أبا حاتمٍ قالَ عن فُضيلٍ : "يهمُ كَثيرًا" ومع ذلك لم تَعدوا ذلكَ تَضعيفًا له ولا تكلمتم حولَ هذا الجرحِ المُفسَّر ولا ذكرتُم أي شيئٍ عنه، بل سَكتم ! فإذا كانَ من قال فيه ابو حاتمٍ : "يهمُ كَثيرًا" -وهو جرحٌ مُفسرٌ هنا- لا يُعدُّ تَضعيفًا عندكم، فمن

(١) : "الجرحُ والتَّعديلُ" (ت المُعلِّمي) (٧٥/٧ ، رقم : ٤٢٣) .

(٢) : "الجَرح والتَّعديل" (ت المُعلِّمي) (٣٨٣/٦ ، رقم : ٢١٢٥) .

بابِ أولى الذي لم يُفسر سبب تَضعيفه له وهو عطيةُ، فقد قال في عطية : "ضَعيفُ الحَديثِ، يُكتبُ حَديثه، وأبو نضرةَ أحبُّ اليَّ من عطية"، ولم يُفسر سببَ تَضعيفه له، بينما قال في فُضيلٍ : "هو صَدوقٌ، صالحُ الحَديثِ، يهمُ كَثيرًا، يُكتبُ حَديثُه، قلتُ : يُحتجُّ به ؟ قال لا" فقوله : "يهمُ كثيرًا" تَفسيرٌ لعدمِ الإحتجاجِ به، وبيانٌ له .

وقد يقولُ القائلُ : وما دَليلكم على أن قوله : "يهمُ كَثيرًا" هو تفسيرٌ لقوله (لا يُحتجُّ به) ؟!

فيُقالُ له الرد عليكَ من وُجوهٍ :

أ- أنه لو صحَّ ما تَقولُ، لصحَّ أن لا نَحكم على انسانٍ بأنه كذب كذبة لأنه كَذبها، ولا أحد حسب ما عَلمنا يَختلفُ في الحُكمِ على الكذابِ بأنه كَذابٌ بسببِ الكذبِ، فبطلَ زعمكم !

ب- أنه من المُتقررِ لدى العُقلاءِ لا السُّفهاءِ، أنه لو قالَ إنسانٌ لشخصٍ : "أنا مريضٌ بمرضٍ مُعدٍ"، ثم قال له : "لا تَشرب معي في إناء واحدٍ"، أنه قالَ ذلكَ خشيةَ أن يُصيبه المرضُ، لكن على أصلِ الخصمِ الباطلِ أنه يكونَ قال له ذلك لأمرٍ آخر والله أعلم ما هو ! ونرجوا من الخصمِ أن يُبيِّنه !

٤- أنه اذا ثبتَ أن جرحَ أبي حاتمٍ في فُضيلٍ مُفسرٌ ومع ذلك لم تَعدوهُ جَرحًا، لزمكم أن من ضعفه أبو حاتمٍ بدونِ ذكرٍ للعلةِ أن لا تَعدوهُ جَرحًا، والا كانَ هذا تَلاعُبًا واضحا ومَيلًا الى الهوى نعوذُ باللهِ من غضبِ اللهِ .

الثامن : أما قولُ أبي زرعة الرازي "كوفي لين"، فهذا تَصدقُ عليه القاعدةُ، فقد قُلتم : (فهذا تَعديلٌ وجرحٌ قد اعتَرضَا، والقاعدةُ في مثلِ صاحِبها حسن حَديثِه كما هو مَذهبُ ابن القَطان الفَاسي وابن سيد الناس في شرحِ الترمذي، وللسبكي في ذلكَ رسالة، وهذا ما لم يَترجح أحدهما بمُرجِّحٍ، ومُرجحُ الجرحِ تَفسيره وهو مَعدومٌ هُنا)، فهلا سيدي طَبقتم القاعدةَ هنا ؟! فأبو زرعةَ لم يُبيِّن سبب تضعيف عَطيةَ، وبذلك يُصارُ الى التحسينِ، أليسَ كذلك ؟!

وقد يقولُ القائلُ : قولُ أبي زُرعةَ في عطيةَ "كوفي لين" هذا جرحٌ مُفسرٌ، فيقالُ له الرد عليكَ من وُجوهٍ :

١- أن هذه دَعوى بلا دليلٍ، فعلى الخصمِ أن يأتيَ بالدليلِ على ما يقولُ، وكلُّ دعوةٍ بلا دليلٍ فقد قال فيها سُبحانه : (وإن كُنتم في رَيبٍ مما نَزَّلنا على عبدِنا فاتوا بسورةٍ من مِّثلِه وادعوا شُهدائكم من دونِ اللهِ إن كُنتم صادقينَ) [البقرة : ٢٣] . فمن ليسَ لديه دليلٌ فهو من الكاذِبينَ !

٢- سَلمنا لكم أن قول أبي زرعة "كوفيٌ لَين" جرحٌ مُفسرٌ، فإذا كانَ قوله مُفسرًا فهلا بينتم لنا لماذا رَددتُم جرح ابن حبان المُفسر في فُضيلٍ ؟! فقد قال في ترجمةِ فُضيلِ بنِ مَرزوقٍ كما في "المَجروحينَ" (٢٠٩/٢) : من أهلِ الكوفةِ، يَروي عن عَطيةَ وذويهِ، رَوى عنه العِراقِيونَ، مُنكرُ الحَديثِ جدًا، كانَ ممن يُخطأ على الثقاتِ، وَيروي عن عَطيةَ الموضوعاتِ، وعن الثقاتِ الأشياء المُستَقيمةَ، فاشتَبهَ أمره، والذي عندي أنَّ كلَّ ما روى عن عطيةَ من المَناكيرِ يُلزقُ ذلكَ كُلُّه بعطيةَ ويُبرأ فضيلٌ منها، وفيما وافقَ الثقاتِ من الرواياتِ عن الأثباتِ يكونُ مُحتَجًا به، وفيما انفَردَ على الثقاتِ ما لم يُتابع عليهِ، يُتنكبُ عنها في الإحتِجاجِ بها على حسبِ ما ذَكرنا من هذا الجنسِ في كتاب "شَرائط الأخبار"، وأرجو أن فيما ذَكرتُ فيه ما يُستدلُّ به على ما وَراءه إن شاء اللهُ . اهـ [١]

قلتُ : فقوله : "مُنكرُ الحَديثِ جدًا" هذا على أصلكم جرحٌ مُفسرٌ بما أنكم جعلتم قول أبي زرعة في عطية "كوفي لين" جرحًا مُفسرًا ولا بدَّ !

وعليه فيُقالُ لكم : لماذا قَبلتُم جرحَ عطيةَ ورددتم جرح فُضيلٍ ؟!

وقد يَقولُ القائلِ أن قولَ ابن حبان : "مُنكرُ الحَديثِ جدًا" ليسَ بجرحٍ مُفسرٍ، فيقالُ له الرد عليك من وُجوهٍ :

أ- أنه قد تَقدمَ أنكم جَعلتُم قول أبي زرعة في عطيةَ "كوفي لين" جرحًا مُفسرًا، فيلزمكم جعلُ قول ابن حبان في فُضيل "مُنكرُ الحَديثِ جدًا" أيضًا جرحًا مُفسرًا، والتفريقُ بينهما يَحتاجُ الى دَليلٍ وكلُّ دعوةٍ بلا دليلٍ فقد صدق فيها قوله سبحانه : (وإن كُنتم في رَيبٍ مما نَزَّلنا على عبدِنا فاتوا بسورةٍ من مِّثلِه وادعوا شُهدائكم من دونِ اللهِ إن كُنتم صادقينَ) [البقرة : ٢٣] .

---

(١) : "المَجروحين لابن حبان" (ت ابراهيم زايد) (٢٠٩/٢) .

ب- على فرضِ التسليمِ لكم انها ليست جرحًا مُفسرًا فإن عبارةَ ابن حبان تُكذبُ دعواكم، فقد قال : (... كانَ ممن يُخطأ على الثقاتِ، وَيروي عن عَطيةَ الموضوعاتِ، وعن الثقاتِ الأشياء المُستَقيمةَ، فاشتَبهَ أمره ...)، وهذا بعدما قال : "مُنكرُ الحَديثِ جدًا"، فلا بدَّ أنها تفسيرٌ للجرحِ أليسَ كذلك ؟!

٣- أنه مع كونِ عبارةِ ابن حبان صريحة في تفسير الجرحِ فقد قال : (... مُنكرُ الحَديثِ جدًا، كانَ ممن يُخطأ على الثقاتِ، وَيروي عن عَطيةَ الموضوعاتِ، وعن الثقاتِ الأشياء المُستَقيمةَ، فاشتَبهَ أمره ...) الا أنكم رددتموها بقولكم (ص ٣٢) : (الأول : أن ابن حبان عريض الدعوى في كلامه على الرجال، قاله الحافظ)، فإذا كُنتم رَددتم التضعيف المُفسرَ لابن حبان مع انه جرحٌ مُفسرٌ، فهلا رددتم قول أبي زرعة الغير المُفسرِ، وجعلتموه من قبيلِ الجرحِ الغيرِ المُفسرِ ؟! فلا شكَّ ان دلالة تضعيف أبي زرعة لعطية على الجرحِ المُفسرِ أقلُّ من دلالةِ تضعيف ابن حبان على الجرح المُفسر لفُضيلٍ، فلماذا قبلتم تضعيفَ أبي زرعةَ مع ان دلالته على تفسير الجرح ضعيفة مُقارنة بدلالةِ ابن حبانٍ على تفسيرِ الجرحِ، ومع ذلك رددتم جرح ابن حبان وليس فقط دلالة تفسير الجرح لابن حبان ؟!

التاسعُ : قوله : (النسائي فقال في "الضعفاء" (٤٨١) : ضعيفٌ . اهـ) .

قلتُ الآن أتى دور النَّسائي، والرد على الشيخِ من وُجوهٍ :

١- أن هذا التضعيفَ من النسائي غيرُ مُفسرٍ، والقاعدةُ فيمن جرحه غير مُفسر وتعارض معه تعديلٌ يا شيخ كما قلتَ : (فهذا تَعديلٌ وجرحٌ قد اعتَرضَا، والقاعدةُ في مثلِ صاحِبها حسن حَديثِه كما هو مَذهبُ ابن القَطان الفَاسي وابن سيد الناس في شرحِ الترمذي، وللسبكي في ذلكَ رسالة، وهذا ما لم يَترجح أحدهما بمُرجِّحٍ، ومُرجحُ الجرحِ تَفسيره وهو مَعدومٌ هُنا)، فيلزمكم جعلُ حديثه حسنا أليسَ كذلك ؟!

فإن قُلتم : جرحُ النسائي مُفسرٌ .

قلنا لكم : الرد عليكم من وُجوهٍ :

أ- أن هذه دعوى بلا دَليلٍ وكما قلنا كلُّ دعوى بلا دليلٍ فهي كما قال سُبحانه :

(وإن كُنتم في رَيبٍ مما نَزَّلنا على عبدِنا فاتوا بسورةٍ من مِّثلِه وادعوا شُهدائكم من دونِ اللهِ إن كُنتم صادقينَ) [البقرة : ٢٣] . فنُطالبكم بالدليلِ وليسَ لديكم، فبطلَ زعمكم على كلِّ حالٍ !

ب- سَلمنا لكم أن قول النسائي : "ضعيفٌ" هو جرحٌ مُفسرٌ، فلماذا جعلتم هذا الجرحَ المُفسرَ في فُضيلٍ من قبيلِ الجرحِ الغيرِ المُفسرِ، وجعلتموه هُنا في عطيةَ من قبيلِ المُفسرِ ؟!

ج- أنه اذا جعلتم جرح النسائي المُفسر على زعمكم من قبيلِ غيرِ المُفسر لزمكم أيضًا أن تجعلوا الجرحَ المُفسرَ في عطيةَ من قبيلِ غيرِ المُفسرِ ولا بدَّ !

العاشر : قوله : (وقال أبو داودَ في سُؤالات الآجري (٢٤) : "ليسَ بالذي يُعتمدُ عليهِ" . اه) .

قلتُ : الآن جعلَ الشيخُ العُصيمي يأتي بكلامِ أبي داود، والرد عليه من وُجوهٍ :

١- قال أبو داود في رسالتِه الى أهلِ مكةَ (ص ٢٤_٢٦_٢٧_٢٨) : أما بعدُ عافانا اللهُ واياكم عَافيةً لا مَكروهَ مَعها، ولا عقابَ بَعدها، فإنَّكم سألتُم أن أذكرَ لكم الأحاديثَ التي في كتاب "السنن" : أهي أصحُّ ما عرفتُ في البابِ ؟

ووقفتُ على جميعِ ما ذَكرتُم، فاعلَموا أنَّه كذلك كُلُّه، الا أن يكونَ قد رُويَ من وجهينِ صَحيحينِ فأحدُهما أقومُ اسنادًا والآخرُ صاحِبه أقدمُ في الحفظِ، فربما، كتبتُ ذلكَ، ولا أرى في كتابي من هذا عشرةُ أحاديثَ ... وإذا كانَ فيه حَديثٌ مُنكرٌ بَينتُ أنه مُنكرٌ، وليسَ على نحوِه في البابِ غيره ... وما كانَ في كتابي من حَديثٍ فيه وهنٌ شديدٌ فقد بَيَّنتُه، ومنه ما لا يَصحُّ سَندُه ... وما لم أذكر فيه شَيئًا فهو صالحٌ، وبَعضُها أصحُّ من بعضٍ ... وهو كتابٌ لا تردُ عليكَ سنةٌ عن النبي صلى اللهُ عليه وسلمَ بإسنادٍ صالحٍ الا وهي فيه، الا أن يكونَ كلامٌ استُخرج من الحَديثِ، ولا يكادُ يكونُ هذا . اه[1]

قلت : فانظر الى قول أبي داود : "وإذا كانَ فيه حَديثٌ مُنكرٌ بَينتُ أنه مُنكرٌ" ففيه دليلٌ على أن أبا داود لم يَسكتْ عن بيانِ المُنكرِ من الحديثِ في سننهِ .

---

(١) : "رسالةُ أبي داود الى أهلِ مكةَ في وصفِ سُننه" (ت لطفي الصباغ) (ص ٢٤_٢٦_٢٧_٢٨) .

ثم انظُر الى قولِهِ : "وما كانَ في كتابي من حَديثٍ فيه وهنٌ شديدٌ فقد بَيَّنتُه، ومنه ما لا يَصحُّ سَندُه" تفهم أنه لم يَسكت عن حديثٍ فيه وهنٌ شديدٌ في سننهِ .

ثم راجع قوله : (وما لم أذكر فيه شَيئًا فهو صالحٌ، وبَعضُها أصحُّ من بعضٍ) تعرف أن ما سكتَ عنه أبو داود فهو صالحٌ للاحتجاجِ به .

ثم أعد النظر في قوله : (وهو كتابٌ لا تردُ عليكَ سنةٌ عن النبي صلى اللهُ عليه وسلمَ بإسنادٍ صالحٍ الا وهي فيه، الا أن يكونَ كلامٌ استُخرج من الحَديثِ، ولا يكادُ يكونُ هذا)، تفهمُ أنه يريدُ بالحديثِ الصالح ما كانَ صالحًا اسناده للإحتجاجِ به، إذ لا يقال عن الاسناد الصالح اذا توبع أنه صالحُ الاسناد، بل الحديثُ هو الذي يُقال عنه اما صالح للاحتاجِ أو صالحٌ اذا توبعَ، فعُلمَ أنه يُريد بالإسنادِ الصالح ما كانَ صالحًا للاحتجاجِ به .

فإذا تقرر ما تَقدَّم فاعلم أن عطيةَ العَوفي قد أخرج له أبو داود أحاديثَ في "سُننه" وسكتَ عليها،[1] فيُستفادُ أن اسناد هذه الروايات صالحٌ، وإذا كانَ صالحًا للاحتجاجِ به فحَتمًا رجاله مُوثَّقونَ عند أبي داودَ وهو ما نُريد !

وعليه فقد وَثَّقَ أبو داود عطيةَ العوفي في "سُننه"، وضعفه أخرى خارج السنن فقال : (ليسَ بالذي يُعتمدُ عليهِ)، والقاعدةُ كما قلتَ يا شيخ فيمن تعارضَ فيه جرح وتعديلٌ غيرُ مُفسرينِ : (فهذا تَعديلٌ وجرحٌ قد اعتَرضَا، والقاعدةُ في مثلِ صاحِبها حسن حَديثِه كما هو مَذهبُ ابن القَطان الفَاسي وابن سيد الناس في شرحِ الترمذي، وللسبكي في ذلكَ رسالة، وهذا ما لم يَترجح أحدهما بمُرجِّحٍ، ومُرجحُ الجرحِ تَفسيره وهو مَعدومٌ هُنا)، فيُستفادُ أن حديث عطية العوفي حسنٌ عند أبي داود أليسَ كذلك ؟!

وقد يقولُ القائلُ أنه ليس كلُّ ما أخرجه أبو داود صحيحٌ، بل في سنن أبي داود الصحيح والحسن والضعيفُ !

فيُقال له الرد عليكَ من وُجوهٍ :

---

(١) : هذه أرقام جميع الأحاديث التي وقفتُ عليها من طريق العَوفي، ولم يَتكلم عليها أبو داود بشيئٍ فيها في "سُننه"، راجع سنن أبي داود (ت الأرنؤوط) : (٤٥٢)، (٣١٢٨)، (٣٤٦٨)، (٣٩٧٨)، (٣٩٧٩)، (٣٩٨٧)، (٣٩٩٨)، (٣٩٩٩)، (٤٣٤٤) .

أ- إن كنتَ تريدُ أنه ليس كلُّ ما أخرجه أبو داود في سُننه وسكتَ عنه صحيحٌ عند غيرهِ، فنحنُ نُسلمُ لك بذلك، لكن مَبحثُنا ليس في كون الأحاديث التي سكتَ عليها أبو داود صحيحة عند غيره، إنما مَبحَثنا في كونِ الأحاديث التي أخرجها في سُننه وسكتَ عليها أبو داود أنها صالحةٌ للاحتجاجِ عنده هو، وقد سكتَ عن أحاديث من طريقِ عطيةَ، فيُستفادُ أن اسنادَها حجةٌ عنده، وهو ما نُريدُ !

ب- أننا لا ننكرُ وُجود الصحيح والحسنِ والضعيف في سنن أبي داود، لكن هذا على رأي غيره وليس على رأي أبي داود، فهذه الأحاديث التي أخرجها أبو داود في "سننهِ" وسكتَ عليها صالحةٌ للاحتجاج عنده، فقد قال : (وهو كتابٌ لا تردُ عليكَ سنةٌ عن النبي صلى اللهُ عليه وسلمَ بإسنادٍ صالحٍ الا وهي فيه، الا أن يكونَ كلامٌ استُخرج من الحَديثِ، ولا يكادُ يكونُ هذا) .

وقد يقولُ القائلُ : سَلمنا لكم أن كل حديث أخرجه أبو داود في سُننه وسكتَ عنه فهو صالحٌ للاحتجاجِ، وسلمنا أن عطيةَ مُوثقٌ عند أبي داود فمن أينَ لكم أن طريق فُضيلٍ عن عطيةَ صالحةٌ للاحتِجاجِ عند أبي داود ؟! لأنَّ مبحثنا في حديثٍ من طريق فضيلٍ عن عَطيةَ !

فيقالُ له الرد عليكَ كما يلي :

أ- أن أبا داود أخرجَ حَديثًا من طريقِ فُضيلٍ عن عطيةَ وسكتَ عنه، فقد قال في "سننه" (٣٩٧٨) : حَدَّثَنَا النُّفَيْلِيُّ، حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، حَدَّثَنَا فُضَيْلُ بْنُ مَرْزُوقٍ، عَنْ عَطِيَّةَ بْنِ سَعْدٍ الْعَوْفِيِّ، قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ : {اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ ضَعْفٍ} [الروم : ٥٤] فَقَالَ : (مِنْ ضُعْفٍ) «قَرَأْتُهَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَمَا قَرَأْتَهَا عَلَيَّ، فَأَخَذَ عَلَيَّ كَمَا أَخَذْتُ عَلَيْكَ» . اهـ[1]

٢- أنه ليسَ فقط نحنُ من فهمَ أن سكوتَ أبي داود حُجةٌ عنده -أي عند أبي داود-، فقد قال الحافظ ابن حجر في "نَتائج الأفكار" (٢٦٧/١) : قوله (ورَوينا في كتاب ابن السني

(١) : سنن أبي داود (ت الأرنؤوط) (١٠٥/٦ ، رقم : ٣٩٧٨)، وقال الأرنؤوط : إسناده ضعيفٌ لضعفِ عطيةَ بنِ سعدٍ العَوفي، زُهيرٌ هو : ابن مُعاويةَ، والنُّفيلي هو : عبدُ اللهِ بن مُحمدِ بنِ علي بنِ نُفيلٍ .

وأخرجه الترمذي (٣١٦٤) و(٣١٦٥) من طريقِ فُضيلِ بنِ مَرزوقٍ به، وقال : "هذا حديثٌ حسنٌ غَريبٌ، لا نَعرفه الا من حديثِ فُضيلِ بنِ مَرزوقٍ" .

وهو في مُسندِ أحمد (٥٢٢٧) . اهـ

مَعناهُ من روايةِ عَطيةَ العَوفي، عن أبي سعيدٍ الخدري رضي اللهُ عنه، عن رسولِ اللهِ صلى اللهُ عليهِ وسلَّمَ، وعطيةُ أيضًا ضعيفٌ) .

قلتُ -أي الحافظ- : ضعفُ عطيةَ إنَّما جاء من قبلِ التشيعِ، ومن قبلِ التَّدليسِ، وهو في نَفسه صَدوقٌ، وقد أخرجَ له البُخاري في الأدبِ المُفردِ، وأخرجَ له أبو داودَ عدةَ أحاديثَ ساكتًا عليها، وحسَّنَ له الترمذي عدةَ أحاديثَ بعضُها من أفرادِه، فلا يُظن أنه مثلُ الوازعِ . اه) .[1]

قلتُ : يَتبيَّنُ من كلامِ الحافظِ المُتقدمِ أن سكوتَ أبي داود حجةٌ، فقد قال الحافظ في معرضِ توثيقه لعطيةَ : "وأخرجَ له أبو داودَ عدةَ أحاديثَ ساكتًا عليها"، فلولا أنه يُريدُ توثيقَ عطيةَ العوفي بسببِ تخريجِ أبي داود لعطيةَ وسُكوته عن الأحاديث التي من طَريقِه لما استَقامَ الكلامُ ! اذ قد ذكرَ سكوتَ أبي داود في معرضِ توثيقه لعطيةَ، وهذا واضحٌ ظاهرٌ بينٌ ليس بالخفي !

الحادي عشر : قوله : (وابن حبان في المَجروحينَ (١٧٦/٢) وذكرَ ما ذكره الامام أحمد من تَكنِيته للكَلبي بأبي سَعيدٍ . اه) .

قلتُ : الشيخُ العُصيمي ذكر كلام ابن حبان في تضعيفِ عطيةَ العوفي مرتين ليزيدَ في الحجة، فقد تقدم أنه قال : (وقال ابن حبان في "المَجروحين" (٢٥٣/٢) : كانَ -يعني العوفي- يقولُ : حَدَّثني أبو سَعيدٍ يُريدُ به الكلبي، فيتَوهَّمون أنه أرادَ أبا سعيدٍ الخُدري . اه) فلماذا يُعيدُه هنا مع أن القصةَ نفسها وهي قضية الكلبي ؟!

وعلى كلِّ حالٍ فالردُّ عليه من وُجوهٍ :

١- أنه تقدمَ أن تضعيفَ الامام ابن حبان والثوري وأحمد مبني على قصةِ الكلبي، فإذا ثبتَ بُطلانُ قصةِ الكلبي، ثبتَ أيضًا بُطلان تجريح ابن حبان وأحمد والثوري، ولا بدَّ منه أليس كذلكَ يا شيخ ؟!

٢- على فرض التسليمِ لكم بصحةِ حكايةِ الكَلبي فإنها فيما رواه عطيةُ عن الكلبي من التَّفسيرِ خاصةً، قال الحافظ ابن رجب الحنبلي في "شرح علل التِّرمذي" (٦٩٠_٦٩١) :

(١) : "نَتائجُ الأفكار في تخريجِ أحاديثِ الأذكارِ" (ت حمدي عبد المجيد السلفي) (٢٦٧/١ ، رقم : ٥٤) .

قال عبد الله بنُ أحمد، سمعتُ أبي ذكرَ عطيةَ العَوفي، فقال : هو ضعيفُ الحَديثِ، بَلغني أن عطيةَ يأتي الكَلبي، فيأخذُ عنه التفسيرَ، وكانَ يُكنيهِ بأبي سَعيدٍ فيقولُ : قال أبو سَعيدٍ قال أبو سَعيدٍ .

قال عبدُ اللهِ، ونا أبي، نا أبو أحمدَ الزبيري، سمعتُ الثَّوريَّ قال : سمعتُ الكلبيَّ قال : كَناني عطيةُ بأبي سَعيدٍ .

ولكنَّ الكلبيَّ لا يُعتمدُ على ما يَرويهِ، وإن صحت هذه الحِكايةُ عن عَطيةَ، فإنَّما تَقتَضي التوقُّفَ فيما يَحكيهِ عطيةُ عن أبي سَعيدٍ من التفسيرِ خاصةً .

فأما الأحاديثُ المَرفوعةُ التي يَرويها عن أبي سَعيدٍ، فإنَّما يُريدُ أبا سَعيدٍ الخُدري، ويُصرِّحُ في بَعضها بنسبتِه . اهـ [١]

قلتُ : فَيتبيَّنُ مما تَقدمَ أنه حتى على فرضِ صحةِ قصةِ الكلبي فإنه يَقتضي رد ما يرويه من التَّفسيرِ خاصةً، وهو هنا معدومٌ، قال الحافظ ابن بشران في الجزء الثاني عشر من أماليه (٧٥٤) : وأخبَرنا دعلجٌ، ثنا جعفرُ بنُ أحمدَ الساقانيُّ، ثنا مُحمدُ بنُ يَحيى بنِ ضريسٍ، ثنا ابنُ فُضيلٍ، ثنا أبي، عن عَطيةَ، حَدَّثني أبو سَعيدٍ الخدري، قال : قال النبيُّ صلى اللهُ عليهِ وسلمَ : ما من رجلٍ يخرجُ من بيتِه الى الصلاةِ، فقال : اللهم إني أسألكَ بحقِّ السائلينَ عليكَ، وبحقِّ ممشايَ هذا، لم أخرج أشرًا ولا بَطرًا، ولا رياءً ولا سُمعةً، خرجتُ اتِّقاءَ سخطِكَ، وابتِغاءَ مرضاتِكَ، أسألك أن تُعيذني من النارِ، وتغفرَ لي ذُنوبي، إنَّه لا يَغفرُ الذنوبَ الا أنتَ، الا وُكِّلَ به سبعونَ ألفَ ملكٍ يَستغفرونَ له، وأقبلَ اللهُ عزَّ وجلَّ عليه بوجهِهِ، حتى يَقضيَ صلاته . اهـ [٢]

فبالله عليكم يا أهلَ العقولِ هل في هذا الحديثِ أي تفسيرٍ ام هؤلاء على اللهِ يَفترونَ ؟!

---

(١) : "شرح علل الترمذي" لابن رجب الحَنبلي (ت نور الدين عتر) (ص ٦٩٠_٦٩١) .

(٢) : أخرجه الحافظ ابن بشران في الجزء الثاني عشر من اماليهِ (ت عادل بن يوسف العزازي) (ص ٣٢٥/٣٢٦ ، رقم : ٧٥٤) .

وقال الحافظ ابن مُحب الصامت عقبَ ذكرِ هذا الحديث كما في كِتابهِ "صفات رب العالمين" (ت فرحان بن راضي الشَّمري) (ص ١٨٧ ، رقم : ٧٩٦) : وهو عندَنا في الثاني عشرَ من "أمالي" عبدِ الملكِ بنِ بِشرانَ، وفي "جُزءِ أبي الجَهْمِ" . اهـ

هل في هذا الحديث سببٌ لنُزولِ آيةٍ، أو شرحٌ للفظةٍ غريبةٍ في القرآنِ، أو حتى بيانٌ لقراءةٍ ما ؟!

وقد يقولُ القائلُ : ليسَ هُناكَ دليلٌ على أنَّ هذا الحديث ليس في تفسير القرآن .

فيقالُ له الرد عليك من وُجوهٍ :

أ- أن هذا الكلام يَحتاج الى دليلٍ وكلُّ قول بلا دليلٍ فهو كما قال سُبحانه : (وإن كُنتم في رَيبٍ مما نَزَّلنا على عبدِنا فاتوا بسورةٍ من مّثلِه وادعوا شُهدائكم من دونِ اللهِ إن كُنتم صادقينَ) [البقرة : ٢٣] . فنُطالبكم بالبُرهانِ على أنه لا فرق بين أحاديث تَفسير القُرآن وبين أحاديث فضائل الأعمال !

ب- أنه لو صحَّ كلامك لما صحَّ التفريقُ بينَ أحاديث تفسير القرآن وغيرها، وقد عُلم خلافُ ذلك فبطلَ زعمُك .

ج- أنه لو كانَ كلامك صحيحًا لكانت أحاديث الأحكامِ هي أحاديثُ الزهد وهي نفسها أحاديث المناقب، إذ لا فرقَ، وقد عُلم خلاف زعمك فبطلَ قولكم على كل حال !

د- أنه لو صحَّ كلامك لصحَّ قلبُ الحقائقِ، فيكونُ (الكلبُ نعجةً والقردُ زَرافةً والقطُّ إوزَّةً ...إلخ)، وكلُّ ذلك باطلٌ فكذلك ما يُؤدي اليه لا يكونُ الا باطِلًا !

## قال الشيخُ العُصيمي (ص ٢٣_٢٤) :

١٠- الدارقطني، ففي سُننه (٣٩/٤)، قال : عطيةٌ ضَعيفٌ .

١١- الساجي، ففي التَّهذيب (٢٢٦/٧) عنه قال : ليسَ بحُجةٍ .

١٢- ابن شاهين، فإنَّه ذكرهُ في الضعفاءِ (٤٨٠) قائلًا : (ضعفه أحمد ويَحيى) .

١٣- الحاكم كما في نصبِ الرايةِ (٤٠٦/١) .

١٤- البيهقي في السننِ (١٢٦/٢) (٣٠/٦)، قال : "لا يُحتجُّ به"، وفي (٦٦/٧) نحوه وكذا (١٢٦/٨) نحوه .

١٥- ابن حزم في المُحلى (١٤٩/٧، ٣٠٩/١٠، ٨٦/١١)، وقال في موضعٍ منها : "هالكٌ" .

١٦- الذهبي، ففي "السير" (٣٢٥/٥)، قال : ضَعيفُ الحديثِ، وفي "الميزان" (٧٩/٣)، قال : ضَعيفٌ، نقلَ في "الديوان" (٢٨٤٣) الإجماعَ على ضعفِه .

١٧- ابن حجر العَسقلاني : ففي "تعريف أهلِ التقديس" له (ص ١٣)، قال : "ضَعيفُ الحفظِ، مَشهورٌ بالتَّدليسِ القَبيحِ" . اهـ وقال في "التقريب" : "صَدوقٌ يُخطأ كَثيرًا وكانَ شيعِيًّا"، وضعفه في الفتح (٦٦/٩، ٥/١٢، ١٠٢/١٣)، وفي "التلخيص" (٢٤١ -هندية-) .

فهذه كَلماتُ سبعة عشر إمامًا -(ولَدينا مزيد)- في تَضعيفِ عَطيةَ، وترى في أقوالِهم أنهم قَدحوا فيهِ بثلاثةِ أمورٍ :

أحدهما : ضعفُ حِفظِهِ وغلبةُ الخَطأ على حَديثِه .

الثاني : تَدليسه القَبيحُ .

الثالثُ : التَّشيعُ . اهـ

قلتُ : أتى الشيخُ بأقوال أخرى الآن، والرد عليه من وُجوهٍ :

الأول : قوله : (الدارقطني، ففي سُننه (٣٩/٤)، قال : عطيةٌ ضَعيفٌ)، سلمنا لكَ ان الدارقطني قد ضعفه الا أن جرحه غيرُ مُفسَّرٍ، فتنطبقُ عليه القاعدةُ، وهي قولك : (فهذا تَعديلٌ وجرحٌ قد اعتَرضَا، والقاعدةُ في مثلِ صاحِبها حسن حَديثِه كما هو مَذهبُ ابن القَطان الفَاسي وابن سيد الناس في شرحِ الترمذي، وللسبكي في ذلكَ رسالة، وهذا ما لم يَترجح أحدهما بمُرجِّحٍ، ومُرجحُ الجرحِ تَفسيره وهو مَعدومٌ هُنا)، أليسَ كذلك ؟!

فإن قلتَ : كيفَ تَجعلُ من جرحِ الدارقطني غير مُفسرٍ ؟!

قلنا لك : وأنت كيفَ تجعلُ جرح كل من يحيى ابن معين والحاكمِ وأبي حاتمِ الرازي والنسائي وابن حبان وعثمان ابن سعيد وابن شاهين جرحًا غيرَ مُفسرٍ في فُضيلٍ ؟! ام أنَّ ذلك حلالٌ عليكَ حرامٌ علينا ؟!

فإن قلتَ : لأنهم لم يُبينوا سبب الجرحِ في فُضيلٍ، قلنا لك : كذلك الدارقُطني لم يُبين سبب جرحه في عطيةَ، فهلا أعملتَ القاعدةَ هنا ؟!

الثاني : قوله : (الساجي، ففي التَّهذيب (٢٢٦/٧) عنه قال : ليسَ بحُجةٍ) . اهـ

قلتُ : لا أدري لماذا الشيخُ العُصيمي لم يذكر كلام الساجي بتمامه ! لعله نساه، لكن نحن سوف نذكره، قال الحافظ ابن حجر في "التهذيب" (٥١١/٤_٥١٢) : وقال الساجي : "ليسَ بحُجةٍ، وكانَ يُقدِّمُ عليًا على الكلِّ" . اهـ[1]

فقوله (ليسَ بحجةٍ) هذا جرحٌ غير مُفسرٍ، إذ يقالُ لماذا ليس عطيةُ بحجةٍ ؟!

فتنطبق عليه القاعدةُ كما قلتَ يا شيخُ : (فهذا تَعديلٌ وجرحٌ قد اعتَرضَا، والقاعدةُ في مثلِ صاحِبها حسن حَديثِه كما هو مَذهبُ ابن القَطان الفَاسي وابن سيد الناس في شرحِ الترمذي، وللسبكي في ذلكَ رسالة، وهذا ما لم يَترجح أحدهما بمُرجِّحٍ، ومُرجحُ الجرحِ تَفسيره وهو مَعدومٌ هُنا)، أليسَ كذلك ؟!

وقد يقولُ القائلُ : أن قولَ الساجي : "ليسَ بحجةٍ" هو جرحٌ مُفسَّرٌ .

---

(١) : : "تهذيب التهذيب" (ت عبد الموجودِ ومُحمد معوَّض) (٥١١/٤_٥١٢ ، رقم : ٥٤٢١) .

فيُقالُ له الرد عليكَ من وُجوهٍ :

١- أن هذه دعوى بلا دليلٍ، إذ يُقالُ لماذا هو ليسَ بحجةٍ ! وكلُّ دعوى بلا دليلٍ فيصدق عليها قوله سُبحانه : (وإن كُنتم في رَيبٍ مما نَزَّلنا على عبدِنا فاتوا بسورةٍ من مِّثلِه وادعوا شُهدائكم من دونِ اللهِ إن كُنتم صادقينَ) [البقرة : ٢٣] . فمن لم يأت بالدليلِ فهو من الكاذبينَ !

٢- سلمنا لكم أن قولَ الساجي (ليسَ بحجةٍ) هو جرحٌ مُفسرٌ، لكن مع ذلك نُطبقُ عليه القاعدة، وهي قولكم : (فهذا تَعديلٌ وجرحٌ قد اعتَرضَا، والقاعدةُ في مثلِ صاحِبها حسن حَديثِه كما هو مَذهبُ ابن القَطان الفَاسي وابن سيد الناس في شرحِ الترمذي، وللسبكي في ذلكَ رسالة، وهذا ما لم يَترجح أحدهما بمُرجِّحٍ، ومُرجحُ الجرحِ تَفسيره وهو مَعدومٌ هُنا) .

فإن قُلتُم : شرطُ تطبيقِ القاعدةِ هو انعدامُ الجرحِ المُفسرِ وهو موجودٌ هنا ! فكيفَ سوَّغتم لأنفُسكم تطبيقَ القاعدةِ مع وُجودِ الجرحِ المُفسرِ ؟!

قلنا لكم : وأنتم كيفَ سَوَّغتم لأنفُسكم تطبيقَ القاعدةِ مع وجودِ الجرحِ المُفسرِ في فُضيلٍ ؟! فقد قال فيه أبو حاتمٍ الرازي كما في "الجرح والتعديل" (٧٥/٧) : "هو صَدوقٌ، صالحُ الحَديثِ، يهمُ كَثيرًا، يُكتبُ حَديثُه، قلتُ : يُحتجُّ به ؟ قال لا" . اه [١]

وقال فيه ابن حبان كما في "المَجروحينَ" (٢٠٩/٢) : (من أهلِ الكوفةِ، يَروي عن عَطيةَ وذويهِ، رَوى عنه العِراقِيونَ، مُنكرُ الحَديثِ جدًا، كانَ ممن يُخطأ على الثقاتِ، وَيروي عن عَطيةَ الموضوعاتِ، وعن الثقاتِ الأشياء المُستَقيمةَ، فاشتَبهَ أمره، والذي عندي أنَّ كلَّ ما روى عن عطيةَ من المَناكيرِ يُلزقُ ذلكَ كُلُّه بعطيةَ ويُبرأ فضيلٌ منها، وفيما وافقَ الثقاتِ من الرواياتِ عن الأثباتِ يكونُ مُحتَجًّا به، وفيما انفَردَ على الثقاتِ ما لم يُتابع عليهِ، يُتنكبُ عنها في الإحتِجاجِ بها على حسبِ ما ذَكرنا من هذا الجنسِ في كتاب "شَرائط الأخبار"، وأرجو أن فيما ذَكرتُ فيه ما يُستدلُّ به على ما وَراءه إن شاء اللهُ . اه)،[٢] ام أن ذلك حلالٌ عليكم حرامٌ علينا ؟!

---

(١) : "الجرحُ والتَّعديلُ" (ت المُعلِّمي) (٧٥/٧ ، رقم : ٤٢٣) .

(٢) : "المَجروحين لابن حبان" (ت ابراهيم زايد) (٢٠٩/٢) .

٣- أن يُقالَ لكم اما أن قول الساجي : "ليسَ بحُجةٍ، وكانَ يُقدِّمُ عليًّا على الكلِّ"، جرحٌ مُفسرٌ أو ليسَ بمُفسَّرٍ ؟ فإن قلتم أنه ليسَ بجرحٍ مُفسَّرٍ، فيقالُ لكم : وعليه فتنطبقُ عليه القاعدةُ ونُعيدُها عليكم حتى لا تنسوها، وهي قولكم : (فهذا تَعديلٌ وجرحٌ قد اعتَرضَا، والقاعدةُ في مثلِ صاحِبها حسن حَديثِه كما هو مَذهبُ ابن القَطان الفَاسي وابن سيد الناس في شرحِ الترمذي، وللسبكي في ذلكَ رسالة، وهذا ما لم يَترجح أحدهما بمُرجِّحٍ، ومُرجحُ الجرحِ تَفسيره وهو مَعدومٌ هُنا)، وكما يُقال : في الإعادةِ إفادَة !

وإن قُلتم : انه جرحٌ مُفسَّرٌ، قلنا لكم : هل كلُّ قوله : "ليسَ بحُجةٍ، وكانَ يُقدِّمُ عليًّا على الكلِّ"، جرحٌ مُفسَّرٌ ام فقط قوله "ليسَ بحُجةٍ" هو الجرحُ المُفسرُ ؟!

فإن قُلتم : قوله : "ليس بحُجةٍ" فقط هو الجرح المُفسَّرُ، قلنا لكم : الرد عليكم من وُجوهٍ :

أ- أن هذه دعوى بلا دليلٍ، وكلُّ دعوى بلا دليلٍ فيصدُقُ عليها قوله سُبحانه : (وإن كُنتم في رَيبٍ مما نَزَّلنا على عبدِنا فاتوا بسورةٍ من مِّثلِه وادعوا شُهدائكم من دونِ اللهِ إن كُنتم صادقينَ) [البقرة : ٢٣] .

ب- أنه اذا كانَ قوله : "ليسَ بحُجةٍ" جرحًا مُفسرًا، فكذلكَ قول هؤلاء جرحٌ مُفسرٌ : (يحيى ابن معين والحاكمِ وأبو حاتمٍ الرازي والنسائي وابن حبان وعثمان ابن سعيد وابن شاهين)، فإذا رددتم جرحَ هؤلاء في فُضيلٍ فكذلكَ يجوزُ لنا ردَّ جرح الساجي في عطيةَ ولا بدَّ !

وإن قُلتُم أن كلَّ قوله : "ليسَ بحُجةٍ، وكانَ يُقدِّمُ عليًّا على الكلِّ" هو الجرحُ المُفسَّرُ، قُلنا لكم الردُّ عليكم من وُجوهٍ :

أ- أن يُقال لكم إذا كانَ كذلك فمعناهُ أن سببَ قولِ الساجي في عطيةَ : "ليس بحجةٍ" هو قوله : "وكانَ يُقدِّمُ عليًّا على الكلِّ" أليس كذلك ؟!

وقد عُلمَ أنَّ تَجريحَ الرجلِ بالمَذهبِ لا يَنفعُ، قال الحافظُ الذهبي في "الموقظة في مُصطلحِ الحَديثِ" (ص ٦٧) : قال شيخُنا ابن وهب : العَقائدُ أوجبت تَكفيرَ البَعضِ للبَعضِ، أو التَّبديعَ وأوجبتْ العَصبيةَ، ونَشأ من ذلك الطَّعنُ بالتَّكفيرِ والتبديعِ، وهو

كَثيرٌ في الطبقةِ المُتوسطةِ من المُتَقدِّمينَ .

والذي تَقرر عندنا أنَّه لا تُعتبرُ المَذاهبُ في الروايةِ، ولا نُكفرُ أهلَ القبلةِ إلا بإنكارِ مُتواترٍ من الشَّريعةِ، فإذا اعتَبرنا ذلك وانضمَّ إليه الورعُ والضبطُ والتقوى، فقد حَصلَ مُعتمدُ الروايةِ، وهذا مذهبُ الشافعي رضي اللهُ عنه، حيثُ يقولُ : "أقبلُ شهادةَ أهلِ الأهواءِ الا الخطابيةَ من الروافضِ" . اه [١]

قلتُ : ابن وهب هنا هو الشيخ ابن دقيقٍ العيد .

فأنتَ ترى أن التجريحَ بالمذهبِ غير مُعتمدٍ، وبالتالي فتبطلُ دعوى الساجي في عطيةَ، وهو ما نُريدُ !

ب- أن يقالَ لكم سَلمنا أن قوَله : "وكانَ يُقدمُ عليًّا على الكلِّ" ليس تَفسيرًا لقولِه : "ليس بحُجةٍ"، وعليه فإما يعودُ قوله : "ليسَ بحجةٍ" جرحًا غيرَ مُفسرٍ فتُطبقُ عليه القاعدةَ، أو تأتونا بتفسيرِ قوله : "ليسَ بحجةٍ" وليس لكم تفسيرٌ لها، فبطلَ زعمكم على كلِّ حالٍ !

٤- وقد يقولُ القائلُ : أن الساجي لم يقل في عطيةَ : "ليس بحجةٍ" بناءً على قوله : "وكانَ يُقدمُ عَليًّا على الكلِّ"، وإنما قالها بناءً على سبرِ مروياتِهِ .

فنقولُ له : كذلك الذينَ حسنوا أو صححوا لعطيةَ فعلوها بناءً على سبرِ مَروياتِهِ، فأينَ الفرقُ ؟! ام أنَّ الذين حسنوا او صححوا لعطيةَ فعلوها بناءً على التُفاحِ ؟!

الثالث : قوله : (ابن شاهين، فإنَّه ذكرهُ في الضعفاءِ (٤٨٠) قائلًا : (ضعفه أحمد ويَحيى) .

قلتُ : الآن جاءنا بقولِ ابن شاهينَ، ولنا مع هذا الكلامِ ردودٌ وهي من وُجوهٍ :

١- أنكَ يا شيخُ لما ذكرتَ من وثقَ عطيةَ لم تذكر ابن شاهينَ ضمن من وثقَ عطيةَ، فقلتَ (ص ٢٤) : وأما من وثقَ عطيةَ فإليكَ بسطُ أسمائهم :

---

(١) : "الموقظة في مُصطلحِ الحَديثِ" للذهبي (ت عمرو عبد المنعم سليم) (ص ٦٧) .

١- : ابن معين : فقد روى عنه أبو خالدٍ الدقاق (ص ٢٧)، قال : "عطيةُ العَوفي ليسَ به بأسٌ، قيلَ يُحتجُّ به ؟ فقال : ليسَ به بأسٌ" .

وقد ذهبَ بعضُ المَشايخِ الفُضلاءِ الى أن هذه العبارةَ توثيقٌ، ثمَّ ذكر اعتِمادَ ابن شاهين لذلكَ في الثقاتِ، [وفاته أنه ذكره في الضعفاءِ أيضًا] . اهـ

لكنكَّ لما أخذت تذكر من ضعفَ عطيةَ ذكرتَ ذلك مُصرحًا بأن ابن شاهينَ ممن ضعفَ عطيةَ، فقلتَ : (ابن شاهين، فإنَّه ذكرهُ في الضعفاءِ (٤٨٠) قائلًا : (ضعفه أحمد ويَحيى)، فيا عبد الله أما تخشى الله ؟!

انظروا كيفَ يَتلاعبُ، فقالَ : "وقد ذهبَ بعضُ المَشايخِ الفُضلاءِ الى أن هذه العبارةَ توثيقٌ، ثمَّ ذكر اعتِمادَ ابن شاهين لذلكَ في الثقاتِ،" فقال : "اعتماد ابن شاهينَ في الثقات" فهو يريدُ أن يُظهرُ أن ابن شاهينَ في الثقات اعتمدَ على أن قول يحيى ابن معين "ليس به بأس" يُفيدُ التوثيق، لكنه لم يَذكر أنه وثقه ابن شاهينَ كما في ثقاته ! فالله حسيبُك يا شيخُ وبيننا وبينكم الله ورسوله .

٢- أن هذا الجرحَ من ابن شاهينَ غيرُ مُفسرٍ، وكما قلتَ يا شيخُ نُعيدها إذ أن سماعَها يَنصحُ به الأطباءُ ! فقلتَ : (فهذا تَعديلٌ وجرحٌ قد اعتَرضَا، والقاعدةُ في مثلِ صاحِبها حسن حَديثِه كما هو مَذهبُ ابن القَطان الفَاسي وابن سيد الناس في شرحِ الترمذي، وللسبكي في ذلكَ رسالة، وهذا ما لم يَترجح أحدهما بمُرجِّحٍ، ومُرجحُ الجرحِ تَفسيره وهو مَعدومٌ هُنا)، أليسَ ذلك جميلٌ الإحساسُ بالراحةِ ؟!

٣- أنه كما ضعفه ابن شاهينَ، فقد وثقه، فقال في ثقاته (١٠٢٣) : "عَطيةُ العَوفي، ليسَ به بأسٌ" قاله يَحيى . اهـ [١]

فلماذا يا شيخُ لما أخذتَ في ذكرِ من ضعفَ عطيةَ ذكرتَ قولَ ابن شاهينَ ضمنَ من ضعفه، ولم تَذكر ذلك عندما تكلمتَ على من وَثَّقه ؟!

وعليه فَيتبيَّنُ أنَّ لابن شاهين قولان في عطيةَ، فمرة ضعفه ومرةً وثقه .

وإذا كانَ كذلك فما رأيكَ يا شيخُ أن نُطبقَ القاعدةَ ؟!

---

(١) : "تاريخ أسماء الثقات" لابن شاهين (ت السامرائي) (ص ١٧٢ ، رقم : ١٠٢٣) .

الرابعُ : قوله : (الحاكم كما في نصبِ الرايةِ (٤٠٦/١) .

قلتُ : الآن اتى دور الحاكِم، وعليه فالرد عليك يا شيخ كما عَودناكَ من وُجوهٍ :

١- ان تجريح الحاكمِ غيرُ مُفسرٍ في عطيةَ، فقد قال كما في مُستدركِه (٢٧١/٢) بعدما أخرج حَديثًا : "تَفردَ به عطيةُ العَوفي، ولم يَحتجا به، وقد احتَجَّ مُسلمٌ بالفُضيلِ بنِ مَرزوقٍ" .

وقال (٢٩٠/٢) : "هذا حَديثٌ صحيحُ الإسنادِ ولم يُخرجاهُ وانما يُعرفُ هذا الحَديثُ من حَديثِ سوارِ بن مُصعبٍ عن عطيةَ العَوفي عن أبي سَعيدٍ، وليسَ من شرطِ هذا الكتابِ" .

وقال (٢٤٧/٤) بعد أن أخرجَ حديثًا : "هذا حَديثٌ صحيحُ الإسنادِ، ولم يُخرجاهُ وشاهده حديثُ عَطيةَ عن أبي سَعيدٍ" .

وقال (٣٩٢/٤) : "وقد رُويَ في هذا البابِ عن عَطيةَ العَوفي حديثٌ لم أر من إخراجِه بُدا وقد علوتُ فيه أيضًا" .

وقال (٥٢٧/٤) بعدَ أن أخرجَ حديثًا : "هذا حَديثٌ صحيحٌ على شرطِ مُسلمٍ ولم يُخرجاهُ، وشاهده حَديثُ أبي سَعيدٍ الخُدري" .

وقال (٥٨٢/٤) : "هذا أعجبُ حديثٍ في ذكرِ الدجالِ، تَفردَ به عطيةُ بنُ سعدٍ عن أبي سَعيدٍ الخُدري ولم يَحتج الشيخانِ بعطيةَ" . اه [1]

وسكتَ كلٌّ من الحاكمِ والذهبي، عن ثلاثة أحاديثَ في اسانيدها عطيةُ العَوفي : (٣٠٤٨_٣٠٤٩_٨٤٩٣) .

قلتُ : يَتبينُ مما تَقدمَ في "المُستدرك" أن تضعيف الحاكمِ لعطيةَ غيرُ مُفسرٍ، وبذلك يُصارُ الى القاعدةِ .

وقد يقولُ القائلُ : أن تَضعيفَ الحاكمِ لعطيةَ مُفسرٌ، فيقالُ له الرد عليكَ من وُجوهٍ :

(١) : ذكر هذه الألفاظ الحاكم في "المُستدرك" (ت عبد القادر عطا) : (٢٩٧٤)، (٣٠٤٦)، (٧٥٢٤)، (٨٠٣٥)، (٨٤٧٨)، (٨٦٢١) .

أ- أن هذه دَعوى بدونِ دليلٍ وكلُّ دعوى دونَ دليلٍ فلا تُغني ولا تُسمنُ من جوعٍ، وبالتالي يصدقُ عليها قوله سُبحانه : (وإن كُنتم في رَيبٍ مما نَزَّلنا على عبدِنا فاتوا بسورةٍ من مِّثلِه وادعوا شُهدائكم من دونِ اللهِ إن كُنتم صادقينَ) [البقرة : ٢٣] .

ب- أن يُقالَ لكم هذه هي ألفاظُ الحاكمِ التي توهمُ التضعيفَ، "ولم يَحتجا به"، "وليسَ من شرطِ هذا الكتابِ"، "ولم يَحتجَّ الشيخانِ بعطيةَ"، فهل من شرطِ الصحيحِ أن يكونُ على شرطِ الشيخينِ ؟!

فإن قلتم : نعم، فنُطالبكم بالبُرهانِ وكلُّ دعوى بلا بُرهان فلا تُغني ولا تُسمنُ من جوعٍ .

وإن قلتم : لا، قُلنا : لكم اذًا لماذا تَحتجونَ بدعوى الحاكمِ عدم احتِجاجِ الشيخينِ بعطيةَ مع أنه ليس من شرطِ الصحيحِ أن يكونَ على شرطِهما ؟!

ج- أن يقالَ لكم : سَلمنا ان الحاكمَ ضعفَ حديثَ عطيةَ، الا أن ضعفه ليسَ شديدًا، فقد قال الحاكم في "مُستدركه" : (٢٤٧/٤) بعد أن أخرجَ حديثًا : "هذا حَديثٌ صحيحُ الإسنادِ، ولم يُخرجاهُ وشاهده حديثُ عَطيةَ عن أبي سَعيدٍ"، وكذلك فعل في (٥٢٧/٤) فقال : "هذا حَديثٌ صحيحٌ على شرطِ مُسلمٍ ولم يُخرجاهُ، وشاهده حَديثُ أبي سَعيدٍ الخُدري" .

قلتُ : يَتبينُ أن الحاكمَ يَستَشهدُ بحديثِ عطيةَ، فهو مُعتبرٌ عنده في الشواهدِ، وبذلك يَتبينُ أنه حتى على فرضِ التسليمِ للخصمِ بتضعيفِ الحاكمِ لعطيةَ فإنه مما يَنجبرُ ضعفه .

وقد يقولُ القائلُ : أنه ليسَ كلُّ ما يُعتبرُ في الشواهدِ يصحُّ الاستِشهادُ به .

فيقالُ له : سلمنا لك ذلك الا انه هنا مما يُعتبرُ به في الشواهدِ بدليلِ أن الحاكمَ في الموضعينِ لم يُشر الى عدمِ اعتبارِ الشاهدِ، فسكتَ عنه مما يُفيدُ أنه يَعتبرُ حديث عطيةَ في الشواهدِ مما يُفيدُ أن ضعفَ عطيةَ مما ينجبرُ .

٢- أنكم قُلتم عن قولِ الحاكمِ في فُضيلٍ : "فُضيلُ بنُ مَرزوقٍ ليسَ من شرطِ الصحيحِ، فعيبَ على مُسلمٍ بإخراجه في الصحيحِ"، (وأما قول الحاكمِ فمن ظَنه جرحًا لم يُصِب، وإنما هو تَعديلٌ له لأنَّه لم يَبلغ درجةَ الصحةِ عندَ مُسلمٍ، فلعلَّ حديثه في مَرتبةِ الحَسنِ

وهي الصحةُ الدنيا، وهي موجودةٌ في الصحيحَين)، هذا هو قولكم !

قلتُ : فأنتم ترونَ أن قولَ الحاكمِ في فُضيلٍ : "ليسَ من شرطِ الصحيحِ" ليسَ جرحا بدليلِ قولكم : "هو تَعديلٌ له لأنَّه لم يَبلغ درجةَ الصحةِ عندَ مُسلمٍ، فلعلَّ حديثه في مَرتبةِ الحَسنِ"، فهاهو الحاكمُ قال نفسَ القولِ في عطيةَ : "ولم يَحتجا به"، "وليسَ من شرطِ هذا الكتابِ"، "ولم يَحتجَّ الشيخانِ بعطيةَ"، فهذا قوله في عطيةَ يُشبه قوله في فُضيلٍ فلماذا هنا جعلتموه تَعديلًا وهنا لم تَجعلوه تَعديلًا ؟!

الخامسُ : قوله : (البيهقي في السننِ (١٢٦/٢) (٣٠/٦)، قال : "لا يُحتجُّ به"، وفي (٦٦/٧) نحوه وكذا (١٢٦/٨) نحوه) .

قلتُ : الآن اتيتَ بالبيهقي، ونحن نأتيكَ بالردودِ وهي كالآتي :

١- قال البيهقي في "السنن الكبرى" (١٨٠/٢_١٨١) عن عطيةَ : "قال الشيخُ رحمه الله : هو عن ابنِ مَسعودٍ صَحيحٌ، ومُتابعةُ السنةِ أولى، وابنُ عمرَ قد بينَ في روايةِ المُغيرة بن حكيمٍ عنه أنه ليسَ من سُنةِ الصلاةِ، وإنَّما فعلَ ذلك من أجلِ أنَّه يَشتكي، وعطيةُ العوفي لا يُحتجُّ به" .

وقال (٥١/٦) : "والإعتمادُ على حديثِ النهي عن بيعِ الطعامِ قبلَ أن يَستوفيَ، فإنَّ عطيةَ العوفي لا يُحتجُّ به" .

وقال (١٠٥/٧) : "ورُوي ذلك أيضًا من وجهٍ آخر عن عَطيةَ، وعَطيةُ هو ابنُ سَعدٍ العَوفي غيرُ مُحتج به، والله سُبحانه وتعالى أعلم" .

وقال (٦٠٥/٧) : "أخبرنا أبو بكرِ بنُ الحارثِ الفقيهُ، قالَ : قال أبو الحسنِ عليُّ بنُ عمرَ الدارقُطني الحافظُ : حَديثُ عبدِ الله بنِ عيسى عن عَطيةَ، عن ابنِ عُمرَ، عن النبي صلى اللهُ عليهِ وسلمَ مُنكرٌ غيرُ ثابتٍ من وَجهينِ، أحدهما أن عطيةَ ضعيفٌ، وسالمٌ ونافِعٌ أثبتُ منه وأصحُّ رواية، والوجهُ الآخرُ أن عمرَ بنَ شبيبٍ ضَعيفٌ لا يُحتجُّ بروايته واللهُ أعلم" .

وقال : (٢١٧/٨_٢١٨) : وأخبَرنا أبو سعدٍ الماليني، أنبأ أبو أحمدَ بنُ عدي، أنبأ الفضلُ بنُ

الحُبابِ، ثنا أبو الوليدِ الطيالسي، عن أبي إسرائيلَ المُلائي بنَحوهِ .

تَفردَ به إسرائيلُ، عن عَطيةَ العَوفي، وكلاهُما لا يُحتجُّ بروايَتهما . اه[1]

قلتُ : فيتبينُ من عباراتِ البيهقي في "الكبرى" التي وقفنا عليها وهي : "لا يُحتجُّ به"، "غيرُ مُحتج به"، "وكلاهُما لا يُحتجُّ بروايَتهما" وكذلك نقله عن الدارقطني تضعيفَ عطيةَ بنِ سعدٍ، أن تَضعيفَ البيهقي لعطيةَ من قبيلِ الجرحِ المُبهمِ، وعليه فكما قُلتَ يا شيخُ : (فهذا تَعديلٌ وجرحٌ قد اعتَرضَا، والقاعدةُ في مثلِ صاحِبها حسن حَديثِه كما هو مَذهبُ ابن القَطان الفَاسي وابن سيد الناس في شرحِ الترمذي، وللسبكي في ذلكَ رسالة، وهذا ما لم يَترجح أحدهما بمُرجِّحٍ، ومُرجحُ الجرحِ تَفسيره وهو مَعدومٌ هُنا)، أليسَ كذلك ؟!

٢- فإن قلتَ : ان قول البيهقي : "لا يُحتجُّ به" لا بدَّ وأن يكون عن سبرٍ وتَقسيمٍ، والا لما علم أنه لا يُحتجُّ به !

قلنا لك : كذلكَ الذينَ حسنوا أو صححوا لعطيةَ لا بدَّ أن يكونوا فعلوا ذلكَ عن علمٍ، والا لما حسنوا أو صحَّحوا له، أليسَ كذلك ؟!

السادسُ : قوله : (ابن حزم في المُحلى (١٤٩/٧، ٣٠٩/١٠، ٨٦/١١)، وقال في موضعٍ منها : "هالكٌ") .

قلتُ : قول ابن حزمٍ في عطيةَ أنه هالكٌ، لنا معه وقفاتٍ، وعلى كلٍّ حالٍ فالردُّ عليكَ من وُجوهٍ :

١- قال ابن حزم في "المُحلى" (ت سُليمان البُنداري) (٩٦/٦) : "وقد إحتجَّ المُخالفونَ بأخبارٍ واهِيةٍ : منها من طريقِ وكيعٍ، عن ابنِ أبي لَيلى، عن عَطيةَ العوفي، عن أبي سَعيدٍ الخدري، عن النبي صلى اللهُ عليه وسلمَ : (ذكاةُ الجَنينِ ذكاة أمهِ)، وابنُ أبي لَيلى سيئ الحفظِ وعطيةُ هالكٌ" . اه

وقال (١٨١/٦) : "وَخَبَرٌ : مِنْ طَرِيقِ سَوَّارِ بْنِ مُصْعَبٍ، وَسَعِيدِ بْنِ عُمَارَةَ، قَالَ سَوَّارٌ : عَنْ عَطِيَّةَ الْعَوْفِيِّ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، وَقَالَ سَعِيدٌ : عَنْ الْحَارِثِ بْنِ النُّعْمَانِ عَنْ أَنَسٍ، ثُمَّ اتَّفَقَ

(١) : ذكر هذه العباراتِ البيهقي في "السنن الكبرى" (ت عبد القادر عطا) : (٢٧٦٤)، (١١١٥٣)، (١٣٤٠٣)، (١٥١٦٧)، (١٦٤٥٤) .

أَبُو سَعِيدٍ وَأَنَسٌ قَالَا عَنْ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : «حُرِّمَتْ الْخَمْرُ بِعَيْنِهَا قَلِيلُهَا وَكَثِيرُهَا وَالسُّكْرُ مِنْ كُلِّ شَرَابٍ» وَسَوَّارٌ مَذْكُورٌ بِالْكَذِبِ، وَعَطِيَّةُ هَالِكٌ، وَالْحَارِثُ، وَسَعِيدٌ مَجْهُولَانِ لَا يُدْرَى مَنْ هُمَا ثُمَّ لَوْ صَحَّ لَمْ تَكُنْ فِيهِ حُجَّةٌ لِأَنَّ رِوَايَةَ شُعْبَةَ عَنْ مِسْعَرٍ عَنْ أَبِي عَوْنٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَدَّادٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ الَّتِي ذَكَرْنَا آنِفًا زَائِدَةٌ عَلَى هَذِهِ الرِّوَايَةِ، وَزِيَادَةُ الْعَدْلِ لَا يَجُوزُ رَدُّهَا . اه

وقال (٥٠٨/٩) : قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ : الْأَثَرَانِ سَاقِطَانِ -: لِأَنَّ أَحَدَهُمَا - مِنْ طَرِيقِ مُظَاهِرِ بْنِ أَسْلَمَ، وَهُوَ ضَعِيفٌ .

وَفِي الثَّانِي - عُمَرُ بْنُ شَبِيبٍ الْمُسْلِيُّ، وَعَطِيَّةُ، وَهُمَا ضَعِيفَانِ .

ضَعَّفَ مُظَاهِرًا : أَبُو عَاصِمٍ الَّذِي رَوَى عَنْهُ، وَالْبُخَارِيُّ .

وَضَعَّفَ عَطِيَّةَ : سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ .

وَضَعَّفَ عُمَرَ بْنَ شَبِيبٍ : ابْنُ مَعِينٍ، وَالسَّاجِيُّ- فَسَقَطَ التَّعَلُّقُ بِهِمَا . اه

وقال (٣٥/١٠_٣٦) : قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ : هَذَانِ خَبَرَانِ سَاقِطَانِ لَا يَجُوزُ الِاحْتِجَاجُ بِهِمَا؛ لِأَنَّ مُظَاهِرَ بْنَ أَسْلَمَ ضَعِيفٌ - وَكَذَلِكَ عُمَرُ بْنُ شَبِيبٍ، وَعَطِيَّةُ ضَعِيفَانِ لَا يُحْتَجُّ بِهِمَا، وَلَوْ صَحَّ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا لَمَا خَالَفْنَاهُ . اه

وقال (١٢٠/١٠) : وَالْخَبَرُ الثَّانِي - مِنْ طَرِيقِ عُمَرَ بْنِ شَبِيبٍ الْمُسْلِيِّ، وَعَطِيَّةَ وَهُمَا مُتَّفَقٌ عَلَى ضَعْفِهِمَا فَلَا يَحِلُّ الْأَخْذُ بِهِمَا - وَلَوْ صَحَّا لَمَا سَبَقُونَا إلَى الْقَوْلِ بِهِمَا وَقَالُوا : وَهُوَ قَوْلُ جُمْهُورِ السَّلَفِ الصَّالِحِ مِنْ الصَّحَابَةِ، وَالتَّابِعِينَ . اه

وقال أيضا (٣١٧/١١) : قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ -: وَكُلُّ هَذِهِ الْأَقَاوِيلِ فَلَا يَجِبُ الِاشْتِغَالُ بِهَا عَلَى مَا نُبَيِّنُ - إنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى : أَمَّا الْحَدِيثُ الَّذِي صَدَّرْنَا بِهِ : فَهَالِكٌ؛ لِأَنَّهُ انْفَرَدَ بِهِ عَطِيَّةُ بْنُ سَعْدٍ الْعَوْفِيُّ وَهُوَ ضَعِيفٌ جِدًّا ضَعَّفَهُ هُشَيْمٌ، وَسُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، وَيَحْيَى بْنُ مَعِينٍ، وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، وَمَا نَدْرِي أَحَدًا وَثَّقَهُ - وَذَكَرَ عَنْهُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ أَنَّهُ بَلَغَهُ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ يَأْتِي الْكَلْبِيَّ الْكَذَّابَ فَيَأْخُذُ عَنْهُ الْأَحَادِيثَ، ثُمَّ يُكَنِّيهِ بِأَبِي سَعِيدٍ وَيُحَدِّثُ بِهَا عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، فَيُوهِمُ النَّاسَ أَنَّهُ الْخُدْرِيِّ، وَهَذَا مِنْ تِلْكَ الْأَحَادِيثِ - وَاَللَّهُ أَعْلَمُ - فَهُوَ سَاقِطٌ . اه

قلتُ : فهذه أقوالُ ابن حزمٍ التي وَقفنا عليها في كتابه "المُحلى بالآثار" في تضعيفِ عطية العوفي، فقال : "وعطيةُ هالكٌ"، "وَفِي الثَّانِي - عُمَرُ بْنُ شَبِيبٍ الْمُسْلِيُّ، وَعَطِيَّةُ، وَهُمَا ضَعِيفَانِ ."، وبين سبب ضعفهما فقال : "وَضَعَّفَ عَطِيَّةَ : سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ . وَضَعَّفَ عُمَرَ بْنَ شَبِيبٍ : ابْنُ مَعِينٍ، وَالسَّاجِيُّ- فَسَقَطَ التَّعَلُّقُ بِهِمَا "، وكذلك قال : "وَكَذَلِكَ عُمَرُ بْنُ شَبِيبٍ، وَعَطِيَّةُ ضَعِيفَانِ لَا يُحْتَجُّ بِهِمَا"، "وَالْخَبَرُ الثَّانِي - مِنْ طَرِيقِ عُمَرَ بْنِ شَبِيبٍ الْمُسْلِيِّ، وَعَطِيَّةَ وَهُمَا مُتَّفَقٌ عَلَى ضَعْفِهِمَا فَلَا يَحِلُّ الْأَخْذُ بِهِمَا"، وقال : "أَمَّا الْحَدِيثُ الَّذِي صَدَّرْنَا بِهِ : فَهَالِكٌ؛ لِأَنَّهُ انْفَرَدَ بِهِ عَطِيَّةُ بْنُ سَعْدٍ الْعَوْفِيُّ وَهُوَ ضَعِيفٌ جِدًّا ضَعَّفَهُ هُشَيْمٌ، وَسُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، وَيَحْيَى بْنُ مَعِينٍ، وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، وَمَا نَدْرِي أَحَدًا وَثَّقَهُ - وَذَكَرَ عَنْهُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ أَنَّهُ بَلَغَهُ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ يَأْتِي الْكَلْبِيَّ الْكَذَّابَ فَيَأْخُذُ عَنْهُ الْأَحَادِيثَ، ثُمَّ يُكَنِّيهِ بِأَبِي سَعِيدٍ وَيُحَدِّثُ بِهَا عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، فَيُوهِمُ النَّاسَ أَنَّهُ الْخُدْرِيُّ، وَهَذَا مِنْ تِلْكَ الْأَحَادِيثِ - وَاَللَّهُ أَعْلَمُ - فَهُوَ سَاقِطٌ" .

قلت : فمع سقوط قصةِ الكلبي التي بنى عليها ابن حزمٍ تَضعيفه للكلبي يُصبحُ جرحه لعطية غير مُفسرٍ، فنطبقُ عليه القاعدةَ كما قلتَ يا شيخ : (فهذا تَعديلٌ وجرحٌ قد اعتَرضَا، والقاعدةُ في مثلِ صاحِبها حسن حَديثِه كما هو مَذهبُ ابن القَطان الفَاسي وابن سيد الناس في شرحِ الترمذي، وللسبكي في ذلكَ رسالة، وهذا ما لم يَترجح أحدهما بمُرجِّحٍ، ومُرجحُ الجرحِ تَفسيره وهو مَعدومٌ هُنا)، أليسَ كذلك ؟!

٢- قول ابن حزمٍ في عطيةَ : "وعطيةُ هالكٌ" مردودٌ لأمورٍ :

أ- أن هذا تَضعيفٌ شديدٌ، وقد صرح ابن حزمٍ بذلك فقال : "وَهُوَ ضَعِيفٌ جِدًّا"، فإذا كانَ ضعيفًا جدا فكيفَ أخرج له البُخاري في الأدبِ المُفردِ ؟!

قال الحافظ ابن حجر في "نتائج الأفكار" (٢٦٧/١) : (ضعفُ عطيةَ إنَّما جاء من قبلِ التشيعِ، ومن قبلِ التَّدليسِ، وهو في نَفسه صَدوقٌ، وقد أخرجَ له البُخاري في الأدبِ المُفردِ، وأخرجَ له أبو داودَ عدةَ أحاديثَ ساكتًا عليها، وحسَّنَ له الترمذي عدةَ أحاديثَ بعضُها من أفرادِه، فلا يُظن أنه مثلُ الوازعِ . اهـ) .[1]

قلتُ : يَتبينُ من ذكرِ الحافظ تخريج البُخاري لعطية في "الأدب المُفردِ" في معرضِ توثيقِه أن عطيةَ ليس بشديدِ الضعفِ كما زعم ابن حزم .

---

(١) : "نَتائجُ الأفكار في تخريجِ أحاديثِ الأذكارِ" (ت حمدي عبد المجيد السلفي) (٢٦٧/١ ، رقم : ٥٤) .

وقد يقولُ القائلُ : أن اخراجَ البُخاري في الأدب المُفردِ لعطيةَ لا يعني عدم شدةِ ضعفه .

فيقالُ له : قد قلتم في كتابكم "الفصل بين المُتنازعينِ" (ص ٢٦) في معرضِ الردِّ على كلامِ الحافظِ : (وقوله : "أخرج له البُخاري في الأدب المُفرد" إنما يَنفعُ هذا لو أن المُتكلم فيه ضعيفٌ جدًّا، كما حرره المُعلمي في "التنكيل" ونقلته عنه في "الإجابة عن ما ضَعفه الألباني من أحاديثِ البُخاري"، أما والحالُ كما هي هُنا فيبعُدُ الإنتِفاعُ والإحتِجاجُ بذلك، لأنَّ شرط البُخاري في الصحيحِ ليس شرطًا له في الأدبِ، فكم في الأدبِ من حديثِ ضَعيفٍ) . اه هذا هو كلامُكم بلفظِه !

فيقال لكم : سلمنا أنه يوجد أحاديث ضعيفةٌ في الأدبِ المُفردِ، لكن كلامنا ليس في كون عطيةَ ضعيفًا، وانما في كونه شديد الضعفِ، وقد سقطت هذه الدعوى بقولكم : (وقوله : "أخرج له البُخاري في الأدب المُفرد" إنما يَنفعُ هذا لو أن المُتكلم فيه ضعيفٌ جدًّا، كما حرره المُعلمي في "التنكيل" ونقلته عنه في "الإجابة عن ما ضَعفه الألباني من أحاديثِ البُخاري")، فُيستفاد من كلامكم أن عطيةَ ليس شديد الضعفِ بما انه قد أخرج له البُخاري في "الأدب المُفرد" أليس كذلك ؟!

ب- أن أبا داود قد أخرج لعطيةَ أحاديث ساكتًا عليها كلها كما تَقدم،[1] وقد قال كما في رسالته الى أهلِ مكة (ص ٢٤_٢٦_٢٧_٢٨) : أما بعدُ عافانا اللهُ واياكم عَافيةً لا مَكروهَ مَعها، ولا عقابَ بَعدها، فإنَّكم سألتُم أن أذكرَ لكم الأحاديثَ التي في كتاب "السنن" : أهي أصحُّ ما عرفتُ في البابِ ؟

ووقفتُ على جميعِ ما ذَكرتُم، فاعلَموا أنَّه كذلك كُلُّه، الا أن يكونَ قد رُويَ من وجهينِ صَحيحينِ فأحدُهما أقومُ اسنادًا والآخرُ صاحِبه أقدمُ في الحفظِ، فربما، كتبتُ ذلكَ، ولا أرى في كتابي من هذا عشرةُ أحاديثَ ... وإذا كانَ فيه حَديثٌ مُنكرٌ بَينتُ أنه مُنكرٌ، وليسَ على نحوِه في البابِ غيره ... وما كانَ في كتابي من حَديثٍ فيه وهنٌ شديدٌ فقد بَيَّنتُه، ومنه ما لا يَصحُّ سَندُه ... وما لم أذكر فيه شَيئًا فهو صالحٌ، وبَعضُها أصحُّ من بعضٍ ... وهو كتابٌ لا تردُ عليكَ سنةٌ عن النبي صلى اللهُ عليه وسلمَ بإسنادٍ صالحٍ الا وهي فيه، الا أن يكونَ كلامٌ استُخرج من الحَديثِ، ولا يكادُ يكونُ هذا . اه[2]

---

(١) : هذه أرقام جميع الأحاديث التي وقفتُ عليها من طريق العَوفي، ولم يَتكلم عليها أبو داود بشيئٍ فيها في "سُننه"، راجع سنن أبي داود (ت الأرنؤوط) : (٤٥٢)، (٣١٢٨)، (٣٤٦٨)، (٣٩٧٨)، (٣٩٧٩)، (٣٩٨٧)، (٣٩٩٨)، (٣٩٩٩)، (٤٣٤٤) .

(٢) : "رسالةُ أبي داود الى أهلِ مكةَ في وصفِ سُننه" (ت لطفي الصباغ) (ص ٢٤_٢٦_٢٧_٢٨) .

فانظر الى قوله : "وإذا كانَ فيه حَديثٌ مُنكرٌ بَينتُ أنه مُنكرٌ، وليسَ على نحوِه في البابِ غيره" فهل أبو داود أصبح يُخرجُ للهلكى ويسكتُ عن بيانِ حالهم في "سُننه" ؟!

ثم لاحظ قوله : "وما كانَ في كتابي من حَديثٍ فيه وهنٌ شديدٌ فقد بَيَّنتُه، ومنه ما لا يَصحُّ سَندُه"، فإذا تبيَّن أنه لم يُبين ما كانَ في كتابه من حديثٍ فيه وهنٌ شديدٍ، فإما أن يُقال : أنه ليس فيه وهنٌ شديدٌ، أو أن فيه وهنٌ شديدٌ وذهل عنه .

والثاني غيرُ مُمكنٍ، فالإنسانُ قد يذهلُ عن بعضِ الأحاديث ليس كلها ! فقد تقدمَ أنه سكت عن جميعِ أحاديثِ عطيةَ التي وقفنا عليها في "سننه" .

فإذا لم يكن الثاني كان الأولُ، وهو أن أحاديثَ عطيةَ حتى على فرضِ التسليمِ بضعفها فهي ليست من قبيلِ الوهن الشديدِ، فضلًا عن أن تكونَ أحاديث الهلكى !

ثم أعد النظر في قوله : "وما لم أذكر فيه شَيئًا فهو صالحٌ، وبَعضُها أصحُّ من بعضٍ"، فإذا ثبتَ أن أحاديث عطيةَ كلها قد سكت عنها أبو داود في "سننه" ثبت انها صالحةٌ، وحتى على فرضِ التسليمِ للخصمِ بأن قوله صالحة أي صالحة للإستشهاد والمُتابعةِ، فإنه لا يُستشهد ولا تُعتبرُ مُتابعة شديدي الضعفِ فَضلًا عن الهلكى !

فإذا تقرر ما تَقدمَ عُلم أن دعوى ابن حزم في عطيةَ شدة الضعف ليست بصَحيحةٍ فضلا عن دعواه الهلاك فيه !

ج- أن الترمذي قد أخرج له عدة أحاديث بعضها من أفراده وحسنها له، قال الحافظُ : (وحسَّنَ له الترمذي عدةَ أحاديثَ بعضُها من أفرادِه، فلا يُظن أنه مثلُ الوازعِ) .

قال الذهبي كما في "الموقظةِ في مُصطلح الحديثِ" (ص ٥٩) : "ومن الثقاتِ الذينَ لم يُخرج لهم في الصحيحينِ خلقٌ منهم : من صححَ لهم الترمذي وابنُ خُزيمةَ، ثم من روى لهم النَّسائي وابن حبان وغيرُهما، ثمَّ من لم يُضعِّفهم أحدٌ، واحتجَّ هؤلاءِ المُصنفونَ برِوايَتهم" . اهـ [١]

فهل الترمذي يُحسنُ أحاديثَ الهلكى وشديدي الضعفِ ؟!

وحتى على فرضِ التسليمِ للخصمِ بأنه أخرج له ما لم يَنفرد به وما توبع عليه، فإنه لا

(١) : "الموقظةُ في مُصطلحِ الحديثِ" (ت عمرو عبد المنعم سليم) (ص ٥٩) .

يُعتبرُ بمُتابعة شديدي الضعفِ فضلًا عن الهلكى عند الترمذي، أليس كذلك ؟!

٣- قول ابن حزم : "وَفِي الثَّانِي - عُمَرُ بْنُ شَبِيبٍ الْمُسْلِيُّ، وَعَطِيَّةُ، وَهُمَا ضَعِيفَانِ ."، فقد أبان عن ضعفهما بقوله : "وَضَعَّفَ عَطِيَّةَ : سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ .
وَضَعَّفَ عُمَرَ بْنَ شَبِيبٍ : ابْنُ مَعِينٍ، وَالسَّاجِيُّ- فَسَقَطَ التَّعَلُّقُ بِهِمَا "، وقال : "وَكَذَلِكَ عُمَرُ بْنُ شَبِيبٍ، وَعَطِيَّةُ ضَعِيفَانِ لَا يُحْتَجُّ بِهِمَا" .

قلتُ : الظاهرُ أن تَضعيفَ ابن حزمٍ لعطيةَ انما هو مَبني على تضعيف الامام الثوري وأحمد، فإذا ثبت بُطلان تضعيف الامام الثوري والامام أحمد لعطيةَ، ثبت بطلان تضعيف ابن حزمٍ لعطيةَ وهو ما نُريدُ !

وقد يقولُ القائلُ : وما أدراكم أن ابن حزمٍ قد بنى تَضعيفه لعطيةَ على قول الامام الثوري وأحمد ؟!

فيقالُ له الرد عليك من وُجوهٍ :

أ- أن يقالَ لكم : إذا لم يبن تضعيفه لعطيةَ على قولِ الامام الثوري وأحمد فعلى ماذا بناهُ ؟!

ب- سلمنا لكم أن ابن حزمٍ قد سبر وبحثَ في حالِ عطيةَ العوفي ولم يبن تضعيفَه له على قول الثوري وأحمد، فكذلك الذينَ حسنوا أو صححوا لعطيةَ قد بحثوا وسَبروا أحْواله فلا فرقَ !

ج- أن هذه الدعوى باطلةٌ من أصلها فقد أبان عن سبب تضعيفه له فقال كما في "المُحلى" (٥٠٨/٩) : قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ : الْأَثَرَانِ سَاقِطَانِ -: لِأَنَّ أَحَدَهُمَا - مِنْ طَرِيقِ مُظَاهِرِ بْنِ أَسْلَمَ، وَهُوَ ضَعِيفٌ .

وَفِي الثَّانِي - عُمَرُ بْنُ شَبِيبٍ الْمُسْلِيُّ، وَعَطِيَّةُ، وَهُمَا ضَعِيفَانِ .

ضَعَّفَ مُظَاهِرًا : أَبُو عَاصِمٍ الَّذِي رَوَى عَنْهُ، وَالْبُخَارِيُّ .

وَضَعَّفَ عَطِيَّةَ : سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ .

وَضَعَّفَ عُمَرَ بْنَ شَبِيبٍ : ابْنُ مَعِينٍ، وَالسَّاجِيُّ- فَسَقَطَ التَّعَلُّقُ بِهِمَا . اهـ

فهل بعد هذا التصريحِ الصريحِ من ابن حزمٍ في اعتماده على تضعيف الثوري في عطيةَ من جدالٍ ام ربنا خَلقتنا ؟!

وقد يقولُ القائلُ : لا يلزمُ من كونه ذكرَ تضعيف الثوري وأحمد في معرضِ بيان ضعفِ عطيةَ ان يكون مُرتكزه عليهما .

فيقالُ له : الرد عليك من وُجوهٍ :

أ- أن هذه دعوى بلا دليلٍ وكلُّ دعوى بلا دليلٍ فهي باطلةٌ، ويصدق عليها قوله سُبحانه : (وإن كُنتم في رَيبٍ مما نَزَّلنا على عبدِنا فاتوا بسورةٍ من مِّثلِه وادعوا شُهدائكم من دونِ اللهِ إن كُنتم صادقينَ) [البقرة : ٢٣] .

ب- أنه يَلزم على أصلِ الخصمِ أنه لو ضربَ رجلٌ رجلًا آخر ثم قال "لقد سَبني" أن نفهم انه لم يضربه لأنَّه سبه ! ولا يختلفُ اثنانِ في أن القرينة ظاهرةٌ بأن سبب ضربه له هو السب ! وكذلك هنا فقد قال في نفس الصفحة بعد جملتينِ : "وَضَعَّفَ عَطِيَّةَ : سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ"، فهل من مُدَّكر ؟!

ج- ويلزمُ على أصلِ الخصمِ الفاسدِ أنه لو ضربَ رجلٌ أخته ثم قال : "لقد وَجدتها تَزني" أن نفهم أنه لم يَضربها لأنها زنت ! وكلُّ ذلك باطلٌ، فكذلك ما يُؤدي اليه لا يكونُ الا باطلًا !

٤- قول ابن حزم : "وَالْخَبَرُ الثَّانِي - مِنْ طَرِيقِ عُمَرَ بْنِ شَبِيبٍ الْمُسْلِيِّ، وَعَطِيَّةَ وَهُمَا مُتَّفَقٌ عَلَى ضَعْفِهِمَا فَلَا يَحِلُّ الْأَخْذُ بِهِمَا"، فيه نظرٌ .

والرد عليه من وُجوهٍ :

أ- أنه قد أخرج له ابن خُزيمةَ في صحيحه في عدة مَواطنَ .

قال الذهبي في "الموقظة في مصطلح الحديث" (ص ٥٩) : "ومن الثقاتِ الذينَ لم

يُخرج لهم في الصحيحينِ خلقٌ منهم : من صححَ لهم الترمذي وابنُ خُزيمةَ، ثم من روى لهم النَّسائي وابن حبان وغيرُهما، ثمَّ من لم يُضعِّفهم أحدٌ، واحتجَّ هؤلاءِ المُصنفونَ برِوايَتهم" . اهـ [1]

قلتُ : وهاهي المواضع التي أخرج فيها ابن خزيمةَ في صحيحه لعطيةَ الذي يَعده الذهبي ضمن مرتبة سنن الترمذي، وهو الصحيحُ الأدنى في درجةِ الصحةِ .

قال ابن خُزيمةَ في صحيحه (١٢٥٤) : وَقَدْ رَوَى الْكُوفِيُّونَ أُعْجُوبَةً عَنِ ابْنِ عُمَرَ إِنِّي خَائِفٌ أَنْ لَا تَجُوزَ رِوَايَتُهَا إِلَّا لِتَبِينَ عِلَّتُهَا، لَا أَنَّهَا أُعْجُوبَةٌ فِي الْمَتْنِ، إِلَّا أَنَّهَا أُعْجُوبَةٌ فِي الْإِسْنَادِ فِي هَذِهِ الْقِصَّةِ، رَوَوْا عَنْ نَافِعٍ وَعَطِيَّةَ بْنِ سَعْدٍ الْعَوْفِيِّ عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ : صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْحَضَرِ وَالسَّفَرِ، فَصَلَّيْتُ مَعَهُ فِي الْحَضَرِ الظُّهْرَ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ وَبَعْدَهَا رَكْعَتَيْنِ، وَالْعَصْرَ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ لَيْسَ بَعْدَهَا شَيْءٌ، وَالْمَغْرِبَ ثَلَاثًا وَبَعْدَهَا رَكْعَتَيْنِ، وَالْعِشَاءَ أَرْبَعًا وَبَعْدَهَا رَكْعَتَيْنِ، وَالْغَدَاةَ رَكْعَتَيْنِ وَقَبْلَهَا رَكْعَتَيْنِ، وَصَلَّيْتُ مَعَهُ فِي السَّفَرِ الظُّهْرَ رَكْعَتَيْنِ وَبَعْدَهَا رَكْعَتَيْنِ، وَالْعَصْرَ رَكْعَتَيْنِ وَلَيْسَ بَعْدَهَا شَيْءٌ، وَالْمَغْرِبَ ثَلَاثًا وَبَعْدَهَا رَكْعَتَيْنِ، وَقَالَ: هِيَ وِتْرُ النَّهَارِ، لَا يَنْقُصُ فِي حَضَرٍ وَلَا سَفَرٍ، وَالْعِشَاءَ رَكْعَتَيْنِ وَبَعْدَهَا رَكْعَتَيْنِ، وَالْغَدَاةَ رَكْعَتَيْنِ، وَقَبْلَهَا رَكْعَتَيْنِ .

نَاهُ أَبُو الْخَطَّابِ، نَا مَالِكُ بْنُ سُعَيْرٍ، نَا ابْنُ أَبِي لَيْلَى، عَنْ نَافِعٍ، وَعَطِيَّةَ بْنِ سَعْدٍ الْعَوْفِيِّ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ .

وَرَوَى هَذَا الْخَبَرَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْكُوفِيِّينَ عَنْ عَطِيَّةَ عَنِ ابْنِ عُمَرَ، مِنْهُمْ : أَشْعَثُ بْنُ سَوَّارٍ، وَفِرَاسٌ، وَحَجَّاجُ بْنُ أَرْطَاةَ، مِنْهُمْ مَنِ اخْتَصَرَ الْحَدِيثَ، وَمِنْهُمْ مَنْ ذَكَرَهُ بِطُولِهِ .

وَهَذَا خَبَرٌ لَا يَخْفَى عَلَى عَالِمٍ بِالْحَدِيثِ أَنَّ هَذَا غَلَطٌ وَسَهْوٌ عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَدْ كَانَ ابْنُ عُمَرَ رَحِمَهُ اللَّهُ يُنْكِرُ التَّطَوُّعَ فِي السَّفَرِ، وَيَقُولُ : لَوْ كُنْتُ مُتَطَوِّعًا مَا بَالَيْتُ أَنْ أُتِمَّ الصَّلَاةَ؛ وَقَالَ : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا يُصَلِّي قَبْلَهَا، وَلَا بَعْدَهَا فِي السَّفَرِ . اهـ [2]

---

(١) : "الموقظةُ في مُصطلحِ الحديثِ" (ت عمرو عبد المنعم سليم) (ص ٥٩) .

(٢) : صحيح ابن خزيمة (ت الأعظمي) (٢/٢٤٤_٢٤٥ ، رقم : ١٢٥٤) .

وقال (١٨١٧) : أَنَا أَبُو طَاهِرٍ، نَا أَبُو بَكْرٍ، ثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحَكَمِ بْنِ أَبِي زِيَادٍ الْقَطَوَانِيُّ، نَا مُعَاوِيَةُ -يَعْنِي ابْنَ هِشَامٍ- ثَنَا شَيْبَانُ، عَنْ فِرَاسٍ، عَنْ عَطِيَّةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ نَبِيِّ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ : "إِذَا تَطَهَّرَ الرَّجُلُ فَأَحْسَنَ الطُّهُورَ، ثُمَّ أَتَى الْجُمُعَةَ، فَلَمْ يَلْغُ، وَلَمْ يَجْهَلْ حَتَّى يَنْصَرِفَ الْإِمَامُ، كَانَتْ كَفَّارَةً لِمَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْجُمُعَةِ" . اهـ[1]

وقال (٢٣٦٧) : حَدَّثَنَا أَبُو زُهَيْرٍ عَبْدُ الْمَجِيدِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْمِصْرِيُّ، حَدَّثَنَا شُعَيْبٌ -يَعْنِي ابْنَ يَحْيَى التُّجِيبِيُّ- حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عَطِيَّةَ -وَهُوَ ابْنُ سَعْدٍ- عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ أَسْلَمَ : أَنَّهُ لَمَّا كَانَ عَامُ الرَّمَدَاتِ وَأَجْدَبَتْ بِبِلَادِ الْأَرْضِ كَتَبَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ إِلَى عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ : مِنْ عَبْدِ اللَّهِ عُمَرَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ إِلَى الْعَاصِ بْنِ الْعَاصِ! لَعَمْرِي مَا تُبَالِي إِذَا سَمِنْتَ وَمَنْ قِبَلَكَ أَنْ أَعْجَفَ أَنَا وَمَنْ قِبَلِي وَيَا غَوْثَاهُ .

فَكَتَبَ عَمْرٌو : سَلَامٌ أَمَّا بَعْدُ لَبَّيْكَ لَبَّيْكَ، أَتَتْكَ عِيرٌ أَوَّلُهَا عِنْدَكَ وَآخِرُهَا عِنْدِي مَعَ أَنِّي أَرْجُو أَنْ أَجِدَ سَبِيلًا أَنْ أَحْمِلَ فِي الْبَحْرِ .

فَلَمَّا قَدِمَتْ أَوَّلُ عِيرٍ دَعَا الزُّبَيْرَ فَقَالَ : اخْرُجْ فِي أَوَّلِ هَذِهِ الْعِيرِ فَاسْتَقْبِلْ بِهَا نَجْدًا فَاحْمِلْ إِلَى كُلِّ أَهْلِ بَيْتٍ قَدَرْتَ عَلَى أَنْ تُحَمِّلَهُمْ، وَإِلَى مَنْ لَمْ تَسْتَطِعْ حَمْلَهُ فَمُرْ لِكُلِّ أَهْلِ بَيْتٍ بِبَعِيرٍ بِمَا عَلَيْهِ، وَمُرْهُمْ فَلْيَلْبَسُوا كِيَاسَ الَّذِينَ فِيهِمُ الْحِنْطَةُ وَلْيَنْحَرُوا الْبَعِيرَ فَلْيَجْمُلُوا شَحْمَهُ وَلْيَقْدُوا لَحْمَهُ وَلْيَأْخُذُوا جِلْدَهُ ثُمَّ لِيَأْخُذُوا كَمِّيَّةً مِنْ قَدِيدٍ وَكَمِّيَّةً مِنْ شَحْمٍ، وَحِفْنَةً مِنْ دَقِيقٍ . فَيَطْبُخُوا فَيَأْكُلُوا حَتَّى يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ بِرِزْقٍ، فَأَبَى الزُّبَيْرُ أَنْ يَخْرُجَ، فَقَالَ : أَمَا وَاللَّهِ لَا تَجِدُ مِثْلَهَا حَتَّى تَخْرُجَ مِنَ الدُّنْيَا، ثُمَّ دَعَا آخَرَ أَظُنُّهُ طَلْحَةَ فَأَبَى، ثُمَّ دَعَا أَبَا عُبَيْدَةَ بْنَ الْجَرَّاحِ فَخَرَجَ فِي ذَلِكَ، فَلَمَّا رَجَعَ بَعَثَ إِلَيْهِ بِأَلْفِ دِينَارٍ، فَقَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ : إِنِّي لَمْ أَعْمَلْ لَكَ يَا ابْنَ الْخَطَّابِ ! إِنَّمَا عَمِلْتُ لِلَّهِ، وَلَسْتُ آخُذُ فِي ذَلِكَ شَيْئًا . فَقَالَ عُمَرُ : قَدْ أَعْطَانَا رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فِي أَشْيَاءَ بَعَثَنَا لَهَا فَكَرِهْنَا، فَأَبَى ذَلِكَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَاقْبَلْهَا أَيُّهَا الرَّجُلُ؛ فَاسْتَعِنْ بِهَا عَلَى دُنْيَاكَ وَدِينِكَ، فَقَبِلَهَا أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الْجَرَّاحِ، ثُمَّ ذَكَرَ الْحَدِيثَ .

قَالَ أَبُو بَكْرٍ : فِي الْقَلْبِ مِنْ عَطِيَّةَ بْنِ سَعْدٍ الْعَوْفِيِّ،[2] إِلَّا أَنَّ هَذَا الْخَبَرَ قَدْ رَوَاهُ زَيْدُ

(١) : صحيح ابن خزيمة (ت الأعظمي) (١٥٩/٣ ، رقم : ١٨١٧) .

(٢) : قال الألباني في تعليقه على "صحيح ابن خُزيمة" (٦٩/٤) : (ليس لعطية ذكر في إسناد هذا الخبر كما ترى، فهل في ذلك ما يشير إلى أنه سقط من الناسخ ؟ ذلك ما أستبعده، فإن هشام بن سعد له رواية عن زيد بن أسلم، فلعل هناك سبق قلم من المؤلف أو الناسخ أراد أن يقول: هشام بن سعد، فقال: عطية بن سعد العوفي. والله أعلم. ثم بدا لي شيء آخر، وهو الصواب بإذن الله تعالى، وهو أن قول المؤلف وقع هنا سهوًا من الناسخ، ومحله بعد الحديث الآتي بعده، فإنه من حديث عطية كما ترى، وأيضًا فهو الذي أشار إليه المؤلف بقوله: "رواه زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار ... " وقد وصله في الموضع الذي أشار إليه المؤلف، وهو الآتي برقم (٢٣٧٤) - ناصر) . اهـ

بْنُ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، قَدْ خَرَّجْتُهُ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ . اه[(١)]

وقال (٢٣٦٨) : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَعْمَرِ بْنِ رِبْعِيٍّ الْقَيْسِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ الْحَنَفِيُّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عِمْرَانَ -هُوَ الْبَارِقِيُّ- عَنْ عَطِيَّةَ -مَعَ بَرَاءَتِي مِنْ عُهْدَتِهِ- عَنْ أَبِي سَعِيدٍ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ : "لَا تَحِلُّ الصَّدَقَةُ لِغَنِيٍّ إِلَّا لِخَمْسَةٍ : الْعَامِلِ عَلَيْهَا، أَوْ غَارِمٍ، أَوْ مُشْتَرِيهَا، أَوْ عَامِلٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، أَوْ جَارٍ فَقِيرٍ يَتَصَدَّقُ عَلَيْهِ، أَوْ أَهْدَى إِلَيْهِ" . اه [(٢)]

قلتُ : يَتبينُ مما تَقدمَ أن ابنَ خُزيمةَ قد صحح لعطيةَ العوفي .

اما قوله : "فِي الْقَلْبِ مِنْ عَطِيَّةَ بْنِ سَعْدٍ الْعَوْفِيِّ" هذا لأنه كانَ يَتشيعُ، وقد قال : "عَنْ عَطِيَّةَ -مَعَ بَرَاءَتِي مِنْ عُهْدَتِهِ-" ولم يقل مع ضعفهِ أو شيئٌ من هذا القبيلِ، فتبينَ أنه يُريدُ الديانةَ والمذهب لا صحة أحاديث العَوفي .

فإن قال القائلُ : وما دليلكم على أن قوله هذا يُريدُ به الديانة لا العدالة ؟

قلنا له الرد عليكَ من وُجوهٍ :

أ- أنه لو كانَ كما تقولُ لما صحَّ أن يُخرجَ أحاديثه في صحيحِه .

ب- أنه قد أخرج له حديثا برقم (١٨١٧) ولم يتكلم في عطيةَ بشيئٍ، ولو كانَ ضعيفًا عند ابن خُزيمةَ لبينَ حاله ولقال : (ضعيفٌ، او لا يُحتج به أو هالك ...الخ)، فلما لم يَفعل علمنا ان قصده الديانةَ .

ج- ومما يدلُّ أيضا قوله كما في صحيحه (٢٤٦/٢_٢٤٧) بعدما ذكر قصة ابن عمر :
قَالَ أَبُو بَكْرٍ : فَابْنُ عُمَرَ رَحِمَهُ اللَّهُ يُنْكِرُ التَّطَوُّعَ فِي السَّفَرِ بَعْدَ الْمَكْتُوبَةِ، وَيَقُولُ : لَوْ كُنْتُ مُسَبِّحًا لَأَتْمَمْتُ الصَّلَاةَ، فَكَيْفَ يَرَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَتَطَوَّعُ بِرَكْعَتَيْنِ فِي السَّفَرِ بَعْدَ الْمَكْتُوبَةِ مِنْ صَلَاةِ الظُّهْرِ، ثُمَّ يُنْكِرُ عَلَى مَنْ يَفْعَلُ مَا فَعَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَسَالِمٌ وَحَفْصُ بْنُ عَاصِمٍ أَعْلَمُ بِابْنِ عُمَرَ وَأَحْفَظُ لِحَدِيثِهِ مِنْ عَطِيَّةَ بْنِ سَعْدٍ . اه

(١) : صحيح ابن خزيمة (ت الأعظمي) (٦٨/٤_٦٩ ، رقم : ٢٣٦٧) .

(٢) : صحيح ابن خزيمة (ت الأعظمي) (٦٩/٤، رقم : ٢٣٦٨) .

قلتُ : فانظر الى قوله : "وَسَالِمٌ وَحَفْص بْنُ عَاصِمٍ أَعْلَمُ بِابْنِ عُمَرَ وَأَحْفَظُ لِحَدِيثِهِ مِنْ عَطِيَّةَ بْنِ سَعْدٍ"، ولو كانَ عطيةُ ضعيفًا عند ابن خُزيمةَ لاكتفى بقوله ضعيفٌ وانتهى، لكنه قام بالترجيحِ لروايةِ سالمٍ وحفصٍ ابن عمرَ، ولو كانَ عطيةُ غيرُ مُعتبرٍ به في الاحتجاجِ عند ابن خزيمةَ لما ذهبَ الى الترجيحِ أصلا، وقد قال : (وَسَالِمٌ وَحَفْص بْنُ عَاصِمٍ أَعْلَمُ بِابْنِ عُمَرَ وَأَحْفَظُ لِحَدِيثِهِ مِنْ عَطِيَّةَ بْنِ سَعْدٍ)، مما يدلُّ على ان عطيةَ عالمٌ حافظٌ لحديثِ ابن عمرَ الا أن سالما وحفصا أَعْلَمُ بِابْنِ عُمَرَ وَأَحْفَظُ لِحَدِيثِهِ من عطيةَ .

د- أن الذي قلناه بخصوصِ تصحيح ابن خزيمةَ لحديثِ عطيةَ هو ما ذهب اليه الحافظ المُنذري، فقد قال كما في "الترغيب والترهيب" (٥١١/٣) في ترجمةِ عطية العَوفي : قال أحمد وغيرُه : "ضعيفُ الحَديثِ"، وقال أبو حاتمٍ : "ضعيفٌ يُكتبُ حَديثُه"، ووثقه ابن معين وغيرهُ، وحَسَّنَ له الترمذي غير ما حَديثٍ، وأخرجَ حَديثه ابن خُزيمةَ في صَحيحه، وقال : في القلبِ من عطيةَ شيئٌ . اهـ

قلتُ : الظاهرُ من ذكرِ المُنذري لتخريجِ ابن خزيمةَ لحديث عطيةَ في معرضِ الجرحِ والتعديلِ دليلٌ على أنه يعتبر بتخريج ابن خزيمةَ لعطيةَ في صحيحهِ مما يدلُّ على أنه يرى أن تخريج ابن خزيمةَ لعطيةَ في صحيحهِ هو تَصحيحٌ لحَديثِه .

وقد يقولُ القائلُ : أن قول ابن خُزيمةَ : "وَسَالِمٌ وَحَفْص بْنُ عَاصِمٍ أَعْلَمُ بِابْنِ عُمَرَ وَأَحْفَظُ لِحَدِيثِهِ مِنْ عَطِيَّةَ بْنِ سَعْدٍ، ليسَ دليلًا على انه ثقةٌ عنده !

فيقالُ له : لو كانَ قولك صحيحًا للزمَ أن من كان لديه صديقين ثم قال لأحدهما "أنت أحبُّ لأيَّ من فلان" أنه لا يلزمُ أن فلانًا الآخر هو محبوبٌ لديه أيضًا ! وقد علمَ انه يلزمُ من قوله لأحدهما "أنت أحب الي من الآخر" أن يكونَ الآخر محبوبا لديه أيضًا، ولا يقولُ بذلك عاقلٌ فبطلَ زعمُ الخصمِ .

هـ- وكذلك رأي الحافظ البوصيري في "مصباح الزُّجاجةِ" (ت الشهري) (ص ٥٢٤/٥٢٣ ، رقم : ٢٩٣) قال : هذا إسنادٌ مُسلسلٌ بالضُّعفاءِ : عطيةُ هو العَوفي، وفُضيل بنُ مرزوقٍ، والفضلُ بنُ المُوفَّقِ كُلُّهم ضعفاء، لكنْ رواهُ ابنُ خُزيمةَ في صَحيحِه من طريقِ فُضيلِ بنِ مرزوقٍ، فهو صحيحٌ عندهُ . اهـ

قلتُ : فانظر الى قوله "لكنْ رواهُ ابنُ خُزيمةَ في صَحيحِه من طريقِ فُضيلِ بنِ مرزوقٍ،

فهو صحيحٌ عندهُ"، وقد رواه كما في كتابه "التوحيد" فيتبينُ أن حديث عطيةَ صحيحٌ عند ابن خزيمةَ، وهذا فهمه البوصيري، ولو كانَ غيرُ ذلك لما قال : "لكنْ رواهُ ابنُ خُزيمةَ في صَحيحِه من طريقِ فُضيلِ بنِ مرزوقٍ، فهو صحيحٌ عندهُ"، أليس كذلك يا شيخ ؟!

ب- أن الترمذي قد أخرج له عدةَ أحاديث بعضها من أفراده وحسنها، قال الحافظ ابن حجر في "نتائج الأفكار" (٢٦٧/١) : (ضعفُ عطيةَ إنَّما جاء من قبلِ التشيعِ، ومن قبلِ التَّدليسِ، وهو في نَفسه صَدوقٌ، وقد أخرجَ له البُخاري في الأدبِ المُفردِ، وأخرجَ له أبو داودَ عدةَ أحاديثَ ساكتًا عليها، وحسَّنَ له الترمذي عدةَ أحاديثَ بعضُها من أفرادِه، فلا يُظن أنه مثلُ الوازعِ . اه) .[١]

وهذا هو ما قال فيه الترمذي حسنٌ صحيحٌ من أحاديث عطية العَوفي :

قال (١٩٥٥) : قال أبو عيسى : هذا حديثٌ حسن صحيحٌ .

وقال (٢٣٨١) : قال أبو عيسى : هذا حديثٌ حسن صحيحٌ من هذا الوجهِ .

وقال أيضًا : (٢٥٢٢) : قال : هذا حديثٌ حسن صحيحٌ . اه

وهذا ما قال فيه ابو عيسى هذا حديثٌ حسنٌ من أحاديث عطية :

قال في تعليقه على الأحاديث (٥٥١) (٥٥٢) (٢٤٣١) (٢٤٤٠) (٣٢٤٣) (٣٩٠٤) : قال أبو عيسى : هذا حديث حسن .

وقال (٣٦٥٨) : قال أبو عيسى : هذا حديثٌ حسنٌ رُويَ من غيرِ وجهٍ عن عطيةَ عن أبي سعيدٍ . اه

وهذا ما قال فيه الترمذي حسنٌ غريبٌ من أحاديثِ عطيةَ :

قال : (٢١٧٤) : قال أبو عيسى : وفي البابِ عن أبي امامةَ وهذا حديثٌ حسن غريبٌ من هذا الوجهِ .

---

(١) : "نَتائجُ الأفكار في تخريجِ أحاديثِ الأذكارِ" (ت حمدي عبد المجيد السلفي) (٢٦٧/١ ، رقم : ٥٤) .

وقال (٢٣٥١) (٢٩٣٥) : قال أبو عيسى : هذا حديثٌ حسن غريب من هذا الوجه .

وقال (٢٤٦٠) : قال أبو عيسى : هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ لا نعرفه الا من هذا الوجه .

وقال (٢٥٢٤) (٢٥٩٠) : قال أبو عيسى : هذا حديثٌ حسنٌ غريب من حديثِ أبي سعيدٍ .

وقال أيضًا (٢٩٢٦) : قال : هذا حديثٌ حسنٌ غريب .

وقال (٣٠٧١) : قال أبو عيسى : هذا حديثٌ حسن غريب، ورواه بعضهم ولم يرفعه .

وقال (٣١٩٢) : قال : هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ من هذا الوجهِ .

وقال (٣٣٩٧) : قال أبو عيسى : هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ لا نعرفه الا من هذا الوجهِ من حديثِ الوصافي عبيدِ الله بنِ الوليدِ .

قال (٣٦٨٠) : هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ .

وقال (٣٧٢٧) : قال أبو عيسى : هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ لا نعرفه الا من هذا الوجهِ .

وقال (٣٧٨٨) : قال : هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ . اهـ

وهذا ما قال فيه الترمذي غريبٌ من أحاديث عطية :

قال (٢٤٤٩) : قال أبو عيسى : هذا حديثٌ غريبٌ .

وقال (٣١٢٧) : قال أبو عيسى : هذا حديثٌ غريبٌ، إنما نعرفه من هذا الوجهِ، وقد رُويَ عن بعضِ أهلِ العلمِ . اهـ [(١)]

قلتُ : يَتبيَّنُ مما تَقدمَ أن الترمذي يُحسنُ لعطيةَ العوفي الأحاديثَ التي يَنفردُ بها مما يدلُّ على أنه حسنٌ عنده، فبطل زعم ابن حزمٍ الاتفاق على تَضعيفه .

(١) : هذه أرقام جميع أحاديث عطية التي أعقبها الترمذي بالتعليق كما في "سنن الترمذي" (شرح وتعليق شاكر) : (٤٧٧)، (٥٥١)، (٥٥٢)، (١٣٢٩)، (١٩٥٥)، (٢١٧٤)، (٢٣٥١)، (٢٣٨١)، (٢٤٣١)، (٢٤٤٠)، (٢٤٤٩)، (٢٤٦٠)، (٢٥٢٢)، (٢٥٢٤)، (٢٥٣٥)، (٢٥٥٨)، (٢٥٩٠)، (٢٩٢٦)، (٢٩٣٥)، (٢٩٣٦)، (٣٠٧١)، (٣١٢٧)، (٣١٩٢)، (٣٢٤٣)، (٣٣٩٧)، (٣٦٥٨)، (٣٦٨٠)، (٣٧٢٧)، (٣٧٨٨)، (٣٩٠٤) .

وقد يقولُ القائلُ : سَلمنا لكم أن الترمذي يُحسنُ لعطيةَ لكن من غيرِ طريقِ فضيلِ بن مَرزوقٍ، وحديثُنا الذي نحنُ بصدده من طريقِ فضيلِ بنِ مرزوقٍ !

فيقالُ له : دعواكم باطلة مردودةٌ ليست بشيئٍ، فقد حسن الترمذي لعطيةَ من طريق فُضيلِ بن مَرزوقٍ :

قال (٤٧٧) : قال أبو عيسى : هذا حديث حسن غريبٌ .

وقال (١٣٢٩) : قال أبو عيسى : حديثُ أبي سعيدٍ حديثٌ حسنٌ غَريبٌ لا نَعرفه الا من هذا الوَجهِ .

وقال أيضًا (٢٥٣٥) : قال أبو عيسى : هذا حَديثٌ حسنٌ .

وكذلك قال (٢٥٥٨) : قال أبو عيسى : هذا حَديثٌ حسنٌ صحيحٌ .

قال (٢٩٣٦) : قال أبو عيسى : هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ . اه

قلتُ : فانظر الى قوله عن كل من الحديث رقم : (٤٧٧) (١٣٢٩) (٢٩٣٦) : "هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ" .

وقد يقولُ القائلُ : لكنه يُحسنُ لعطية اذا توبعَ أما اذا لم يُتابع فلا .

فيقالُ له : هذه دعوى بلا بُرهانٍ، فقد قال الترمذي عن الحديث رقم (١٣٢٩) : "قال أبو عيسى : حديثُ أبي سعيدٍ حديثٌ حسنٌ غَريبٌ لا نَعرفه الا من هذا الوَجهِ"، فانظر الى قوله "لا نعرفه الا من هذا الوجهِ" يظهرُ جليًا انه يُحسنُ لعطيةَ أحاديثَ ينفردُ بها من طريقِ فضيلِ بنِ مرزوقٍ فيبطلُ زعمُ الخصمِ، والحمد لله على كلِّ حالٍ .

وقد يقولُ القائلُ : أن دعواكم تحسينَ الترمذي لعطيةَ هو شيئٌ انفردْتم به ولم يُتابعكم غيركم عليه .

فيقالُ له الرد عليكَ من وجوهٍ :

أ- أن هذه دعوى بدونِ دليلٍ وكلُّ دعوى بدونِ دليل فيصدقُ عليها قوله سُبحانه :

(وإن كُنتم في رَيبٍ مما نَزَّلنا على عبدِنا فاتوا بسورةٍ من مِّثلِه وادعوا شُهدائكم من دونِ اللهِ إن كُنتم صادقينَ) [البقرة : ٢٣] .

ب- أن دعواكم باطلةٌ من أصلها، فقد قال الشيخ أحمد شاكر في تعليقه على "سنن الترمذي" (٣٤٣/٢) : "العوفي بفتحِ العينِ المُهملةِ وسكونِ الواوِ وبالفاءِ، وهو عطيةُ بنُ سعدِ بنِ جنادةَ بضمِّ الجيمِ وتخفيفِ النونِ، وعطيةُ هذا تكلموا فيه كَثيرًا، وهو صدوقٌ وفي حفظه شيئٌ، وعندي أن حديثه لا يقلُّ عن درجةِ الحسنِ، وقد حسنَ له الترمذي كَثيرًا كما في هذا الحديثِ" اه

قلتُ : الحديثُ الذي يُشير اليه الشيخُ شاكر هو الحديث رقم (٤٧٧) وهو من طريقِ فضيلٍ عن عطيةَ، قال الترمذي تَعليقًا عليه : "قال أبو عيسى هذا حديث حسن غريبٌ"، فتبطلُ دعوى الخصمِ على كلِّ حالٍ .

وعليه فيظهرُ أن دعوى ابن حزم الاتفاقَ على ضعفِ عطيةَ دعوى بلا برهانٍ، فقد حسن له الترمذي أحاديثَ ينفردُ بها من طريقِ فضيلٍ وصحح له ابن خزيمةَ وسكتَ أبو داود عن جميعِ أحاديث عطيةَ التي وقفنا عليها في سُننه .

ج- أنه على فرضِ عدمِ وجودِ من يُوافقنا، فإن لفظَ الترمذي "حسنٌ غريب" واضحٌ في انه يُحسنُ ما انفردَ به عطيةُ، والا فعلى الخصمِ أن يُبينَ لنا ما معناه حسنٌ غريبٌ !

٥- قول ابن حزمٍ : "أَمَّا الْحَدِيثُ الَّذِي صَدَّرْنَا بِهِ : فَهَالِكٌ؛ لِأَنَّهُ انْفَرَدَ بِهِ عَطِيَّةُ بْنُ سَعْدٍ الْعَوْفِيُّ وَهُوَ ضَعِيفٌ جِدًّا ضَعَّفَهُ هُشَيْمٌ، وَسُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، وَيَحْيَى بْنُ مَعِينٍ، وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، وَمَا نَدْرِي أَحَدًا وَثَّقَهُ - وَذَكَرَ عَنْهُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ أَنَّهُ بَلَغَهُ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ يَأْتِي الْكَلْبِيَّ الْكَذَّابَ فَيَأْخُذُ عَنْهُ الْأَحَادِيثَ، ثُمَّ يُكَنِّيهِ بِأَبِي سَعِيدٍ وَيُحَدِّثُ بِهَا عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، فَيُوهِمُ النَّاسَ أَنَّهُ الْخُدْرِيِّ، وَهَذَا مِنْ تِلْكَ الْأَحَادِيثِ - وَاَللَّهُ أَعْلَمُ - فَهُوَ سَاقِطٌ" .

والرد على دعوى ابن حزمٍ من وجوهٍ :

أ- ان قوله (فهالكٌ لأنَّه انْفَرَدَ بِهِ عَطِيَّةُ بْنُ سَعْدٍ الْعَوْفِيُّ وَهُوَ ضَعِيفٌ جِدًّا) مردودٌ فقد تقدمَ أن البُخاري قد أخرج له في الأدبِ المُفردِ، وكما قلتَ يا شيخ : (وقوله : "أخرج له البُخاري في الأدب المُفرد" إنما يَنفعُ هذا لو أن المُتكلم فيه ضعيفٌ جدًّا، كما حرره

المُعلمي في "التنكيل" ونقلته عنه في "الإجابة عن ما ضَعفه الألباني من أحاديثِ البُخاري"، أما والحالُ كما هي هُنا فيبعُدُ الإنتِفاعُ والإحتِجاجُ بذلك، لأنَّ شرط البُخاري في الصحيحِ ليس شرطًا له في الأدبِ، فكم في الأدبِ من حديثِ ضَعيفٍ) فيفيدُ أنه ضعيفٌ وليس شديدَ الضعفِ كما ادعى ابن حزمٍ أليس كذلك ؟!

ب- أن ابن حزمٍ قد فسرَ قوله عن عطية "ضعيفٌ جدا" بقوله : "ضَعَّفَهُ هُشَيْمٌ، وَسُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، وَيَحْيَى بْنُ مَعِينٍ، وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ" .

قلتُ : قد تقدمَ ان جرحَ هُشيمٍ ليس بفسرٍ وكذلك يحيى، فبقي جرح الثوري وأحمد بن حنبلٍ وهو مردودٌ لما تقدمَ من أنهما بَنيا جرحهما في عطية على قصةِ الكلبي .

ج- أما بالنسبةِ لقوله : "وَمَا نَدْرِي أَحَدًا وَثَّقَهُ" فهذا كلامٌ باطلٌ من أصله الى فصلِه لما تقدمَ من ان ابن خزيمةَ صحح لعطيةَ وسكت له أبو داودَ عن كل احاديثه التي وَقفنا عليها في سننِهِ وتحسينِ الترمذي لأحاديثَ ينفردُ بها عطية، فأينَ ذلك من قوله "وَمَا نَدْرِي أَحَدًا وَثَّقَهُ" ؟! على أنه قد وثقه كل من ابن سعد وابن شاهين ويحيى ابن معين في روايتيه وكذلك الطبري وغيرهم كما سيأتي إن شاء الله .

د- اما قوله (وَذَكَرَ عَنْهُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ أَنَّهُ بَلَغَهُ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ يَأْتِي الْكَلْبِيَّ الْكَذَّابَ فَيَأْخُذُ عَنْهُ الْأَحَادِيثَ، ثُمَّ يُكَنِّيهِ بِأَبِي سَعِيدٍ وَيُحَدِّثُ بِهَا عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، فَيُوهِمُ النَّاسَ أَنَّهُ الْخُدْرِيِّ، وَهَذَا مِنْ تِلْكَ الْأَحَادِيثِ - وَاَللَّهُ أَعْلَمُ - فَهُوَ سَاقِطٌ")، فمردودٌ لأنه من طريقِ الكلبي وقد بنى ابن حزمٍ تضعيفه لعطيةَ على قصةِ الكلبي، فقد قال بعدما أورد القصة : "وَهَذَا مِنْ تِلْكَ الْأَحَادِيثِ - وَاَللَّهُ أَعْلَمُ - فَهُوَ سَاقِطٌ" فيظهرُ أن جميع أقوال ابن حزمٍ في عطيةَ مردودة لما تقدمَ من أنه ضعفَ عطيةَ بناءً على قصةِ الكلبي، وهذا واضحٌ لمن كان له قلبٌ أو القى السمع وهو شهيدٌ .

السابعُ : قوله : (الذهبي، ففي "السير" (٣٢٥/٥)، قال : ضَعيفُ الحديثِ، وفي "الميزان" (٧٩/٣)، قال : ضَعيفٌ، نقلَ في "الديوان" (٢٨٤٣) الإجماعَ على ضعفِه) .

قلتُ : الآن أتى دورُ الذهبي والرد عليكَ يا شيخ من وُجوهٍ :

١- قال الشيخُ أبو معاذٍ طارق بن عوض الله بن محمدٍ في كتابه "تذهيبُ تقريبِ التهذيبِ" (٥٢٢/٣) عن عطيةَ : وقال الذهبي : "ضعفوهُ"، "من مشاهيرِ التابعينَ، ضعيف

الحديثِ"، "كانَ شيعيًّا"، "تابعي شهيرٌ ضعيفٌ"، "تابعي مشهورٌ، مُجمعٌ على ضعفِه"، "فيهِ ضعفٌ"، "ضعيفٌ"، "لا شيئَ"، "كانَ عطيةُ مع ضعفه شيعِيًّا"، "عطيةُ أضعف من فُضيلِ بنِ مرزوقٍ"، "واه" . اهـ [1]

قلتُ : فيتبينُ من ألفاظِ الذهبي في جرحِ عطيةَ التي نقلها الشيخُ طارقٌ أنها غيرُ مفسرةٍ، وكما قلتَ يا شيخُ : (فهذا تَعديلٌ وجرحٌ قد اعتَرضَا، والقاعدةُ في مثلِ صاحِبها حسن حَديثِه كما هو مَذهبُ ابن القَطان الفَاسي وابن سيد الناس في شرحِ الترمذي، وللسبكي في ذلكَ رسالة، وهذا ما لم يَترجح أحدهما بمُرجِّحٍ، ومُرجحُ الجرحِ تَفسيره وهو مَعدومٌ هُنا)، أليسَ كذلك ؟!

٢- اما بالنسبةِ لما نقله الذهبي في الديوان (٢٨٤٣) الإجماعَ على ضعفِه، فقال : "تابعي مشهورٌ، مُجمعٌ على ضعفِه"، ففيه نظرٌ فقد تقدمَ أنه صحح له ابن خزيمةَ وحسن له الترمذي عدة أحاديث من أفراده، وسكتَ أبو داود عن جميع الأحاديث التي وقفنا عليها في سُننه فأينَ هذا الإجماع ؟! والذهبي هو نفسه الذي يقولُ في "الموقظةِ" : "ومن الثقاتِ الذينَ لم يُخرج لهم في الصحيحينِ خلقٌ منهم : من صححَ لهم الترمذي وابنُ خُزيمةَ، ثم من روى لهم النَّسائي وابن حبان وغيرُهما، ثمَّ من لم يُضعِّفهم أحدٌ، واحتجَّ هؤلاءِ المُصنفونَ برِوايَتهم" . اهـ [2]

قلتُ : فيتبينُ أن عطيةَ حسنُ الحديثِ حتى على أصل الذهبي، بل هو ثقةٌ على أصله، فقد قال : "ومن الثقاتِ الذينَ لم يُخرج لهم في الصحيحينِ خلقٌ منهم : من صححَ لهم الترمذي وابنُ خُزيمةَ" .

قلتُ : وقد صحح ابن خزيمةَ والترمذي لعطيةَ كما تقدمَ، فهذا الزامٌ للذهبي بأنَّ عطيةَ ثقةٌ على أصله .

وهذه هي الأحاديث التي صححها الترمذي لعطيةَ :

قال (١٩٥٥) : قال أبو عيسى : هذا حديثٌ حسن صحيحٌ .

وقال (٢٣٨١) : قال أبو عيسى : هذا حديثٌ حسن صحيحٌ من هذا الوجهِ .

---

(١) : تَذهيب تَقريب التَّهذيب" (٥٢٢/٣ ، رقم : ٤٦٤٩) .

(٢) : "الموقظةُ في مُصطلحِ الحديثِ" (ت عمرو عبد المنعم سليم) (ص ٥٩) .

وقال أيضًا : (٢٥٢٢) : قال : هذا حديثٌ حسنٍ صحيحٌ .

وهذه أرقام الأحاديث التي ذكرها ابن خزيمةَ في صحيحه من طريق عطيةَ : (١٢٥٤)، (١٨١٧)، (٢٣٦٧)، (٢٣٦٨) .

فيتبينُ أن على الذهبي ان يُوثقَ عطيةَ والا كانَ تناقضًا واضحًا، فقد قال كما في "الموقظةِ" : "ومن الثقاتِ الذينَ لم يُخرج لهم في الصحيحينِ خلقٌ منهم : من صححَ لهم الترمذي وابنُ خُزيمةَ، ثم من روى لهم النَّسائي وابن حبان وغيرُهما، ثمَّ من لم يُضعِّفهم أحدٌ، واحتجَّ هؤلاءِ المُصنفونَ برِوايَتهم" . اهـ [1]

وقد يقولُ القائلُ : سلمنا أن الترمذي قد صحح لعطيةَ، لكنه صحح له من غيرِ طريقِ فُضيلِ بن مرزوقٍ .

فيقالُ لهم : كلامكم باطلٌ، فقد قال عن حديث من طريقِ فضيل عن عطيةَ برقم (٢٥٥٨) : "قال أبو عيسى : هذا حَديثٌ حسنٌ صحيحٌ"، فبطل زعمُ الخصمِ .

٣- قوله : "عطيةُ أضعف من فُضيلِ بنِ مرزوقٍ" يحسنُ بنا هنا أن ننقلَ كلامَ الذهبي في فُضيلٍ .

قال الشيخ طارق في كتابه "تذهيبُ تقريب التهذيب" (٢٢٦/٤) : وقال الذهبي : "المُحدث"، "كانَ يتأله"، "هو شيعي غيرُ رافضي"، "ثقةٌ"، "وثقه غيرُ واحدٍ"، "قالَ الحاكمُ عيبَ على مسلمٍ اخراجه في صَحيحِه . قلتُ : إنما روى له في المُتابعاتِ، ولم يذكره البُخاري في كتابِ الضعفاءِ ولا النسائي ولا العُقيلي، ولا أبو بشرٍ الدولابي، وهو صالحُ الحديثِ"، "قال الحاكمُ : عيبَ على مسلمٍ إخراجه في صحيحه . قلت : ما ذكره في الضعفاء البخاري، ولا العُقيلي ولا الدولابي، وحَديثه في عدادِ الحسنِ، وهو شيعي"، "إنَّما يروي له مُسلمٌ في المُتابعاتِ، وقيل : كانَ يأتي عن عطيةَ ببلايا" . اهـ [2]

قلتُ : فانظر الى قول الذهبي في فُضيلٍ : "المُحدث"، "ثقةٌ"، ثم انظر الى قوله : "وثقه غيرُ واحدٍ" والى قوله : "ما ذكره في الضعفاء البخاري، ولا العُقيلي ولا الدولابي، وحَديثه في عدادِ الحسنِ"، "وهو صالحُ الحديثِ" يظهرُ لك جليا ان فضيلًا ثقةٌ عند

---

(١) : "الموقظةُ في مُصطلحِ الحديثِ" (ت عمرو عبد المنعم سليم) (ص ٥٩) .

(٢) : "تذهيبُ تقريب التهذيب" (٢٢٦/٤ ، رقم : ٥٤٧٢) .

الذهبي، ثم انظر الى قوله : "عطيةُ أضعف من فُضيلِ بنِ مرزوقٍ" يظهرُ لك جليًا ان عطيةَ أضعفُ من الثقةِ فضيلٍ الصالح الحسنِ الحديثِ، فإذا كانَ كذلك فدعوى الذهبي في قوله عن عطيةَ : "لا شيئ"، "واه" مردودةٌ إذ أن الذي يكون حديثه "واهٍ" ولا "شيئ" ليس هو الذي يكون حديثه أضعف من الثقةِ، وهذا واضحٌ لمن تَأمَّل .

الثامنُ : قوله : (ابن حجر العَسقلاني : ففي "تعريف أهلِ التقديس" له (ص ١٣)، قال : "ضَعيفُ الحفظِ، مَشهورٌ بالتَّدليسِ القَبيحِ" . اه وقال في "التقريب" : "صَدوقٌ يُخطأ كَثيرًا وكانَ شيعِيًا"، وضعفه في الفتح (٦٦/٩، ٥/١٢، ١٠٢/١٣)، وفي "التلخيص" (٢٤١ -هندية-) .

قلتُ : والآن نحنُ مع ابن حجرٍ والرد عليك يا شيخ كما يَلي :

١- قال الشيخ طارق في كتابه "تذهيب تَقريب التهذيب" عن عطيةَ (٥٢١/٣_٥٢٢) : وقال -اي ابن حجر- أيضًا : "ضعيفٌ"، "ضعيفُ الحَديثِ"، "فيه ضعفٌ"، "لينُ الحَديثِ"، "مُختلفٌ فيه"، "ضعيفٌ مُدلسٌ"، وذكره في المرتبةِ الرابعةِ من المُدلسينَ، وقال : "تابعي معروفٌ، ضعيفُ الحفظِ، مشهورٌ بالتدليسِ القبيحِ"، "وصفَ بالتدليسِ مع صدقه"، "كوفي شيعي، فيه مقالٌ، وهو أشدُّ ضعفًا من علي بنِ قادمٍ وخالدِ بنِ طهمانَ"، "ضعفه إنما جاء من قبلِ التشيعِ، ومن قبلِ التدليسِ وهو في نفسه صدوقٌ، خرجَ له البُخاري في الأدبِ المُفردِ، وخرج له أبو داود عدةَ أحاديثَ ساكتًا عليها، وحسن له الترمذي عدةَ أحاديثَ بعضها من أفرادِه، فلا يظن أنه مثل الوازعِ"، "ضعفه أحمدُ ونسبه الى تَدليسِ الشيوخِ، فإنه روى عن الكلبي -أحدِ المتروكين المتهمينَ بالكذبِ-، فكناهُ أبا سعيدٍ، يوهمُ أنه الخدري لأنَّه كانَ كثيرَ الروايةِ عن الخدري، وضعفوه أيضًا من طريقِ التشيعِ"، "ضعيفٌ، لكن حديثه يُحسنه الترمذي اذا توبعَ" . اه

قلت : أما قوله : "ضعيفٌ"، "ضعيفُ الحَديثِ"، "فيه ضعفٌ"، "لينُ الحَديثِ" فهذه كما قلتَ يا شيخ : (فهذا تَعديلٌ وجرحٌ قد اعترَضَا، والقاعدةُ في مثلِ صاحِبها حسن حَديثِه كما هو مَذهبُ ابن القَطان الفَاسي وابن سيد الناس في شرحِ الترمذي، وللسبكي في ذلكَ رسالة، وهذا ما لم يَترجح أحدهما بمُرجِّحٍ، ومُرجحُ الجرحِ تَفسيره وهو مَعدومٌ هُنا)، أليس من الجميلِ أن نُطبقَ عليه القاعدةَ ؟!

٢- اما قوله : (كوفي شيعي، فيه مقالٌ، وهو أشدُّ ضعفًا من علي بنِ قادمٍ وخالدِ بنِ

طهمانَ)، فهذا كلامٌ مردودٌ وذلك لأن الذي يكونُ صدوقًا لا يكون "أشدَّ ضعفًا من علي بنِ قادمٍ وخالدِ بنِ طهمانَ"، بل أكثر أحواله ان يكون ضعيفًا .

٣- وأما قوله : "ضعيفٌ مُدلسٌ"، "تابعي معروفٌ، ضعيفُ الحفظِ، مشهورٌ بالتدليسِ القبيحِ"، "وصفَ بالتدليسِ مع صدقه"، "ضعفه إنما جاء من قبلِ التشيعِ، ومن قبلِ التدليسِ وهو في نفسه صدوقٌ" فإنَّ كل ما تقدمَ من التجريحِ في عطيةَ فسره الحافظُ بقوله : "ضعفه أحمدُ ونسبه الى تَدليسِ الشيوخِ، فإنه روى عن الكلبي -أحدِ المتروكين المتهمينَ بالكذبِ-، فكناهُ أبا سعيدٍ، يوهمُ أنه الخدري لأنَّه كانَ كثيرَ الروايةِ عن الخدري، وضعفوه أيضًا من طريقِ التشيعِ" .

قلتُ : فانظر الى قوله : "فإنه روى عن الكلبي -أحدِ المتروكين المتهمينَ بالكذبِ-، فكناهُ أبا سعيدٍ، يوهمُ أنه الخدري لأنَّه كانَ كثيرَ الروايةِ عن الخدري" يظهرُ لك جليًّا ان الحافظ ابن حجرٍ قد بنى تضعيفه على قول أحمد، يدلُّ على ذلك انه قال بعدما نقل تضعيف أحمد لعطيةَ : "فإنه روى عن الكلبي -أحدِ المتروكين المتهمينَ بالكذبِ-، فكناهُ أبا سعيدٍ، يوهمُ أنه الخدري لأنَّه كانَ كثيرَ الروايةِ عن الخدري" فهذا الكلامُ ليس لأحمدَ وانما هو للحافظِ، فيظهرُ أنه يُقرُّ حكايةَ أحمد لقصة الكلبي .

وقد يقولُ القائلُ : أن الحافظ ابن حجرٍ قد بنى تضعيفه لعطيةَ على غير قصةِ الكلبي .

فيقالُ له : كذلك الذين حسنوا أو صححوا لعطيةَ قد بنوا فعلهم على سبر وتقسيمٍ، على ان الحافظ نفسه هو الذي يقولُ عن عطيةَ صدوقٌ .

على أنه يُمكنُ أن يقال : إذا كان الحافظُ هو من الذين اتهموا عطيةَ بالتدليسِ وصرح بعدمِ قبول روايته دون تصريح السماعِ فإنه مع ذلك قبل حديث عطيةَ العوفي عن فضيلٍ، مما يُفيدُ زيادةَ علمٍ، فإنه لولا أنه عرف أن أبا سعيدٍ هنا هو الصحابي المشهور لما قبلَ تحسينَ الحديثِ مع علمه بتدليسِ عطيةَ، فقد قال : "ضعفُ عطيةَ إنَّما جاء من قبلِ التشيعِ، ومن قبلِ التَّدليسِ، وهو في نَفسه صَدوقٌ، وقد أخرجَ له البُخاري في الأدبِ المُفردِ، وأخرجَ له أبو داودَ عدةَ أحاديثَ ساكتًا عليها، وحسَّنَ له الترمذي عدةَ أحاديثَ بعضُها من أفرادِه، فلا يُظن أنه مثلُ الوازعِ"، فظهرَ أنه حتى على فرضِ التسليمِ لهذه الدعوى فإنها تفيدُ ثبوت الحديث لا العكس .

٤- قال الحافظ ابن حجر في كتابه "تعريفُ أهل التقديس بمراتب الموصوفينَ

بالتدليسِ" (ص ١٤) : الرابعةُ : "من اتفقَ على أنه لا يُحتجُّ بشيئٍ من حَديثهم الا بما صرَّحوا فيه بالسماعِ لكثرةِ تدليسهم على الضعفاءِ والمجاهيلِ كبَقِيةَ بنِ الوليدِ" . اهـ[1]

قلتُ : وقد ذكر الحافظُ عطيةَ ضمن المرتبةِ الرابعةِ، فيفيدُ أنه على فرضِ التسليم بتدليسِ عطيةَ للحافظِ فإنه لا يُقبلُ حديثه الا اذا صرحَ بالسماعِ، وقد فعل، قال الحافظ ابن بشران في الجزء الثاني عشر من أماليه (٧٥٤) : وأخبَرنا دعلجٌ، ثنا جعفرُ بنُ أحمدَ الساقانيُّ، ثنا مُحمدُ بنُ يَحيى بنِ ضريسٍ، ثنا ابنُ فُضيلٍ، ثنا أبي، عن عَطيةَ، حَدَّثني أبو سَعيدٍ الخدري، قال : قال النبيُّ صلى اللهُ عليهِ وسلمَ : ما من رجلٍ يخرجُ من بيتِه الى الصلاةِ، فقال : اللهم إني أسألكَ بحقِّ السائلينَ عليكَ، وبحقِّ ممشايَ هذا، لم أخرج أشرًا ولا بَطرًا، ولا رياءً ولا سُمعةً، خرجتُ اتِّقاءَ سخطِكَ، وابتِغاءَ مرضاتِكَ، أسألك أن تُعيذني من النارِ، وتغفرَ لي ذُنوبي، إنَّه لا يَغفرُ الذنوبَ الا أنتَ، الا وُكِّلَ به سبعونَ ألفَ ملكٍ يَستغفرونَ له، وأقبلَ اللهُ عزَّ وجلَّ عليه بوجهِهِ، حتى يَقضيَ صلاته . اهـ[2]

قلتُ : والحافظُ رحمه الله وعَفى عنه لم يقفْ على روايةِ ابن بشرانَ، ولو وقفَ عليها لذَكرها ولذلك استدلَّ بتصريح عطيةَ بالسماعِ من أبي سعيدٍ في الحديثِ الموقوفِ، لكن هذا الحديث الذي أمامنا كما ترى هو مرفوعٌ وقد صرحَ فيه عطيةُ بالسماعِ، فينتفي تَدليسه على فرضِ صحة التدليس من عطيةَ ولا بدَّ من قبولِ روايته يا شيخ العصيمي أليسَ كذلك ؟!

٥- أما قول الحافظ عن عطية : "مختلفٌ فيه" فذلك نظرًا الى تعارضِ الجرحِ والتعديلِ في عطيةَ، فقد ضعفه كل من احمد وابن معين في روايتين والثوري وهشيم وابن حبان وغيرهم، لكن وثقه ابن سعد وصحح له الترمذي وكذلك ابن خزيمةَ وسكتَ أبو داود عن جميعِ أحاديثه التي وقفنا عليها في سننهِ، وإذا كانَ كذلك فما رايكم ان نُطبقَ القاعدةَ يا شيخُ ؟! كما قلتَ : (فهذا تَعديلٌ وجرحٌ قد اعترَضَا، والقاعدةُ في مثلِ صاحِبها حسن حَديثِه كما هو مَذهبُ ابن القَطان الفَاسي

(١) : "تعريفُ أهل التقديسِ بمَراتبِ الموصوفينَ بالتَّدليسِ" (ت عاصم بن عبد الله القَريوتي) (ص ١٤) .

(٢) : أخرجه الحافظ ابن بشران في الجزء الثاني عشر من اماليهِ (ت عادل بن يوسف العزازي) (ص ٣٢٥/٣٢٦ ، رقم : ٧٥٤) .

وقال الحافظ ابن مُحب الصامت عقبَ ذكرِ هذا الحديث كما في كِتابهِ "صفات رب العالمين" (ت فرحان بن راضي الشَّمري) (ص ١٨٧ ، رقم : ٧٩٦) : وهو عندَنا في الثاني عشرَ من "أمالي" عبدِ الملكِ بنِ بِشرانَ، وفي "جُزءِ أبي الجَهْمِ" . اهـ

وابن سيد الناس في شرحِ الترمذي، وللسبكي في ذلكَ رسالة، وهذا ما لم يَترجح أحدهما بمُرجّحٍ، ومُرجحُ الجرحِ تَفسيره وهو مَعدومٌ هُنا)، وقد قيلَ أن في الإعادةِ افادةٌ !

٦- بقيَ لنا قولُ الحافظِ : "ضعيفٌ، لكن حديثه يُحسنه الترمذي اذا توبعَ" .

قلتُ : هذا الكلامُ فيه نظرٌ من وجوهٍ :

أ- أن هذا الكلام يُفيدُ أنه اذا لم يُتابع فإن الترمذي لا يُحسنه لعطيةَ، وهذا مخالفٌ لقول الحافظ نفسه كما في نتائج الأفكار (٢٦٧/١) : (ضعفُ عطيةَ إنَّما جاء من قبلِ التشيعِ، ومن قبلِ التَّدليسِ، وهو في نَفسه صَدوقٌ، وقد أخرجَ له البُخاري في الأدبِ المُفردِ، وأخرجَ له أبو داودَ عدةَ أحاديثَ ساكتًا عليها، وحسَّنَ له الترمذي عدةَ أحاديثَ بعضُها من أفرادِه، فلا يُظن أنه مثلُ الوازعِ . اه) .[1]

قلتُ : فانظر الى قوله : (وحسَّنَ له الترمذي عدةَ أحاديثَ بعضُها من أفرادِه)، هذا يُخالفُ تمامًا قوله : "لكن حديثه يُحسنه الترمذي اذا توبعَ" فتأمل .

ب- أن هذا القولَ باطلٌ بدليلِ أن الترمذي قد حسن لعطيةَ عدة أحاديثَ من أفراده كما تَقدمَ .

ج- أنه على رأي الذهبي في تصحيحِ الترمذي، فإن الترمذي لم يُحسن له فقط بل صحح له فقال :

قال (١٩٥٥) : قال أبو عيسى : هذا حديثٌ حسن صحيحٌ .

وقال (٢٣٨١) : قال أبو عيسى : هذا حديثٌ حسن صحيحٌ من هذا الوجهِ .

وقال أيضًا : (٢٥٢٢) : قال : هذا حديثٌ حسن صحيحٌ . اه

وقد قال الذهبي كما تقدمَ : "ومن الثقاتِ الذينَ لم يُخرج لهم في الصحيحينِ خلقٌ منهم : من صححَ لهم الترمذي وابنُ خُزيمةَ، ثم من روى لهم النَّسائي وابن حبان وغيرُهما، ثمَّ من لم يُضعِّفهم أحدٌ، واحتجَّ هؤلاءِ المُصنفونَ برِوايَتهم" .

---

(١) : "نَتائجُ الأفكار في تخريجِ أحاديثِ الأذكارِ" (ت حمدي عبد المجيد السلفي) (٢٦٧/١ ، رقم : ٥٤) .

قلتُ : فيكونُ على رأي الذهبي في تصحيحِ الترمذي أنه صحيح الحديثِ بما ان الترمذي قد قال عن أحاديثه "حسنٌ صحيحٌ"، اليس كذلك يا شيخ ؟!

التاسعُ : قوله : (فهذه كَلماتُ سبعة عشر إمامًا -(ولَدينا مزيد)- في تَضعيفِ عَطيةَ، وترى في أقوالِهم أنهم قَدحوا فيهِ بثلاثةِ أمورٍ :

أحدهما : ضعفُ حِفظهِ وغلبةُ الخَطأ على حَديثِه .

الثاني : تَدليسه القَبيحُ .

الثالثُ : التَّشيعُ . اهـ) .

قلتُ : والرد عليكَ من وجوهٍ :

١- اما عن قولك "أحدهما : ضعفُ حِفظهِ وغلبةُ الخَطأ على حَديثِه"، فقد نقلتَ قول الذهبي في معرضِ دفاعكَ عن فضيلٍ : "والثاني : أنَّه أورده في ثقاتِه، وقد صَنفها عقب المَجروحينَ -انظر الثقات (٦/٤٠٠)-" وقوله فيها : "كان ممن يُخطأُ" ليسَ بجرحٍ شديدٍ، فأي الرواةِ لا يُخطأ كما قالَ الذهبي وجماعة" .

قلتُ : وعليه فلا بدَّ من تطبيقِ القاعدة يا شيخ أليسَ كذلك ؟!

وقد يقولُ القائلُ : كيفَ تُطبقونَ القاعدةَ وعطيةُ ضعيفٌ من جهةِ حفظه وكثيرُ الخطأ ؟!

قلنا له الرد عليكَ من وُجوهٍ :

أ- أنكم قد فعلتم ذلك مع أبي حاتمٍ في معرض دفاعكم عن فُضيلٍ، فقد قال كما في "الجرح والتعديل" (٧/٧٥) : "هو صَدوقٌ، صالحُ الحَديثِ، يهمُ كَثيرًا، يُكتبُ حَديثُه، قلتُ : يُحتجُّ به ؟ قال لا" . اهـ [١]

قلتُ : فمع أنه ذكرَ أنه "يهمُ كثيرًا" الا أن هذا لم يَمنعكم من تطبيقِ القاعدة فهلا فعلتم نفسَ الشيئ هنا ام ربنا خَلقتنا ؟!

وكذلك قول ابن حبان كما في المَجروحينَ (٢/٢٠٩) : (من أهلِ الكوفةِ، يَروي عن عَطيةَ

(١) : "الجرحُ والتَّعديلُ" (ت المُعلِّمي) (٧/٧٥ ، رقم : ٤٢٣) .

وذويهِ، رَوى عنه العِراقِيونَ، مُنكرُ الحَديثِ جدًا، كانَ ممن يُخطأ على الثقاتِ، وَيروي عن عَطيةَ الموضوعاتِ، وعن الثقاتِ الأشياء المُستَقيمةَ، فاشتَبهَ أمره، والذي عندي أنَّ كلَّ ما روى عن عطيةَ من المَناكيرِ يُلزقُ ذلكَ كُلُّه بعطيةَ ويُبرأ فضيلٌ منها، وفيما وافقَ الثقاتِ من الرواياتِ عن الأثباتِ يكونُ مُحتَجًّا به، وفيما انفَردَ على الثقاتِ ما لم يُتابع عليهِ، يُتنكبُ عنها في الإحتِجاجِ بها على حسبِ ما ذَكرنا من هذا الجنسِ في كتاب "شَرائط الأخبار"، وأرجو أن فيما ذَكرتُ فيه ما يُستدلُّ به على ما وَراءه إن شاء اللهُ . اهـ) .[1]

قلتُ : فانظر الى قوله "مُنكر الحديثِ جدًا"، يظهرُ لك جليًّا أن الرجلَ أحاديثه مناكيرٌ الا أن هذا لم يمنع الشيخَ العصيمي من قوله : (فهذا تَعديلٌ وجرحٌ قد اعتَرضَا، والقاعدةُ في مثلِ صاحِبها حسن حَديثِه كما هو مَذهبُ ابن القَطان الفَاسي وابن سيد الناس في شرحِ الترمذي، وللسبكي في ذلكَ رسالة، وهذا ما لم يَترجح أحدهما بمُرجِّحٍ، ومُرجحُ الجرحِ تَفسيره وهو مَعدومٌ هُنا)، فهلا فعلتم هنا مثل ما فعلتم في فُضيلٍ ؟!

وقد يقولُ القائلُ : أن ابن حبان قد صرحَ بأنَّ مناكير فضيلٍ كلها تُلزقُ بعطيةَ، وعليه فلا مناكيرَ لفضيلٍ .

فيقالُ له : هذا قولٌ باطلٌ، فإن ابن حبان لم يقل أن جميعَ مناكير فضيلٍ تُلزقُ بعطيةَ، بل قال : "والذي عندي أنَّ كلَّ ما روى عن عطيةَ من المَناكيرِ يُلزقُ ذلكَ كُلُّه بعطيةَ ويُبرأ فضيلٌ منها، وفيما وافقَ الثقاتِ من الرواياتِ عن الأثباتِ يكونُ مُحتَجًّا به، وفيما انفَردَ على الثقاتِ ما لم يُتابع عليهِ، يُتنكبُ عنها في الإحتِجاجِ بها على حسبِ ما ذَكرنا من هذا الجنسِ في كتاب "شَرائط الأخبار" .

قلتُ : فيظهرُ جليًّا أن ابن حبان يرى أن ما رواه فُضيلٌ عن عطيةَ من المناكيرِ خاصةً يُلزقُ بعطيةَ لكن لم يقل أن جميعَ أحاديثه المناكير تُلزقُ بعطيةَ، فبطلَ زعمُ الخصمِ، وتبقى أحاديث فضيل من غير عطيةَ فيها مُنكراتٌ جدا وهو ما نُريدُ !

٢- قوله "الثاني : تَدليسه القَبيحُ ."، قد تَقدم ان دعوى التدليسِ في عطيةَ مبنيةٌ على قصةِ الكلبي وهي باطلةٌ، وما بُنيَ على باطلٍ فهو باطلٌ أليس كذلك ؟!

٣- قوله : "الثالثُ : التَّشيعُ" .

---

(١) : "المَجروحين لابن حبان" (ت ابراهيم زايد) (٢/٢٠٩) .

قلتُ : قد تقدمَ أن التضعيفَ بالمذهبِ ليسَ بشيئٍ، فقد قال الحافظُ الذهبي في "الموقظة في مُصطلحِ الحَديثِ" (ص ٦٧) : قال شيخُنا ابن وهب : العَقائدُ أوجبت تَكفيرَ البَعضِ للبَعضِ، أو التَّبديعَ وأوجبتْ العَصبيةَ، ونَشأ من ذلك الطَّعنُ بالتَّكفيرِ والتبديعِ، وهو كَثيرٌ في الطبقةِ المُتوسطةِ من المُتَقدِّمينَ .

والذي تَقرر عندنا أنَّه لا تُعتبرُ المَذاهبُ في الروايةِ، ولا نُكفرُ أهلَ القبلةِ إلا بإنكارِ مُتواترٍ من الشَّريعةِ، فإذا اعتَبرنا ذلك وانضمَّ إليه الورعُ والضبطُ والتقوى، فقد حَصلَ مُعتمدُ الروايةِ، وهذا مذهبُ الشافعي رضي اللهُ عنه، حيثُ يقولُ : "أقبلُ شهادةَ أهلِ الأهواءِ الا الخطابيةَ من الروافِضِ" . اهـ (١)

قال الشيخُ العُصيمي (ص ٢٤_٢٥) : أما من وثقَ عطيةَ فإليكَ بسطُ أسمائِهم :

١- ابن مَعين : فقد روى عنه أبو خالدٍ الدقاق (ص ٢٧) قال : عطيةُ العَوفي ليسَ به بأسٌ، قيلَ يُحتجُّ به ؟ فقالَ ليسَ به بأسٌ .

وقد ذهبَ بعضُ المَشايخِ الفُضلاءِ الى أن هذه العبارة توثيقٌ، ثم ذكر اعتِماد ابن شهين لذلكَ في الثقاتِ [وفاته أنه ذكره في الضعفاءِ أيضًا] .

وليسَ الأمرُ كذلكَ فما كلُّ رجلٍ قال فيه ابن معين : "ليس به بأسٌ" يكونُ توثيقًا، بل الظاهرُ -بالإستِقراءِ- أنه له فيها اصطِلاحانِ :
أحدهما : أنه ثقةٌ، والثاني : أنه ضَعيفٌ [وتحريرُ ذلك في غيرِ هذا الموضعِ]، والراجحُ -هنا- الثاني لأمرَينِ :

أحدهما : أنه ضعفه أيضًا كما نَقله ابن شاهين .

والثاني : أنه في بقيةِ الكلامِ قيلَ له يُحتجُّ به ؟ فقال : ليس به بأسٌ

(١) : "الموقظة في مُصطلحِ الحَديثِ" للذهبي (ت عمرو عبد المنعم سليم) (ص ٦٧) .

ولو كانَ ثقةً عنده لاحتجَّ به .

زد على ذلكَ أمرًا ثالثًا، وهو أنَّه سُئلَ عنه مرةً، فقال "صالحٌ" وهي تَضعيفٌ كما أفاد ابن حجر في مِثلهِ في الهديِ . اهـ

قلتُ : الظاهرُ ان الشيخ العُصيمي يدفعُ توثيق ابن معين لعطيةَ دفعًا بالصدر، والرد عليه كما يلي :

الاول : قوله : (وقد ذهبَ بعضُ المَشايخِ الفُضلاءِ الى أن هذه العبارة توثيقٌ، ثم ذكر اعتِماد ابن شهين لذلكَ في الثقاتِ [وفاته أنه ذكره في الضعفاءِ أيضًا] .

وليسَ الأمرُ كذلكَ فما كلُّ رجلٍ قال فيه ابن معين : "ليس به بأسٌ" يكونُ توثيقًا، بل الظاهرُ -بالإستِقراءِ- أنه له فيها اصطِلاحانِ : أحدهما : أنه ثقةٌ، والثاني : أنه ضَعيفٌ [وتحريرُ ذلك في غيرِ هذا الموضعِ]) . اهـ

نفهم مما تَقدمَ أنه من المُمكن ان يكون من قال فيه يحيى ابن معين "ليس به بأسٌ" ان يكونَ ضعيفًا عند ابن معين بهذه اللفظةِ .

فإذا تقرر هذا فالرد عليكَ من وُجوهٍ :

١- أن هذه دعوى بدونِ دليلٍ وكلُّ دعوى بدونِ دليلٍ فيصدق عليها قوله سُبحانه : (وإن كُنتم في رَيبٍ مما نَزَّلنا على عبدِنا فاتوا بسورةٍ من مِّثلِه وادعوا شُهدائكم من دونِ اللهِ إن كُنتم صادقينَ) [البقرة : ٢٣] فإن لم تأت بالدليل فأنتَ من الكاذبينَ .

٢- سلمنا لكَ أنه ليس كلُّ رجلٍ قال فيه يحيى ابن معين : "ليس به بأس" ثقةً مُطلقًا لكن من أين لك من قريبٍ أو من بعيدٍ أن قول يحيى في عطيةَ : "ليس به بأسٌ"، قد يفيد التضعيفَ عنده هو ؟!

٣- أن هذه دعاوي فارغةٌ باطلةٌ، قال الذهبي في "الموقظةِ في مصطلح الحديث" : ومن الثقاتِ الذينَ لم يُخرج لهم في الصحيحينِ خلقٌ منهم : من صححَ لهم الترمذي وابنُ خُزيمةَ، ثم من روى لهم النَّسائي وابن حبان وغيرُهما، ثمَّ من لم يُضعِّفهم أحدٌ، واحتجَّ هؤلاءِ المُصنفونَ بروايَتهم .

وقد قيلَ في بَعضهم : فُلانٌ ثقةٌ، فلانٌ صدوقٌ، فلانٌ لا بأسَ به، فلانٌ ليس به بأسٌ، فلانٌ محله الصدقُ، فلانٌ شيخٌ، فُلانٌ مستورٌ، فُلانٌ روى عنه شعبةُ، أو مالكٌ أو يَحيى، وأمثالُ ذلك، كفلان : حسن الحديثِ، فلانٌ صالحُ الحديثِ، فُلانٌ صدوقٌ إن شاء اللهُ .

فهذه العباراتُ كُلها جيدةٌ، ليست مُضعفةً لحالِ الشيخِ، نعم ولا مُرقيةً لحديثِه الى درجةِ الصحةِ الكامِلةِ المُتفقِ عليها، لكنْ كثيرٌ ممن ذَكرنا مُتجاذبٌ بينَ الاحتجاجِ به وعدمِه . اهـ [1]

قلتُ : فانظر الى قول الذهبي : "فلانٌ لا بأسَ به"، "فلانٌ ليس به بأسٌ" ثم اعد النظر في قوله : "فهذه العباراتُ كُلها جيدةٌ، ليست مُضعفةً لحالِ الشيخِ، نعم ولا مُرقيةً لحديثِه الى درجةِ الصحةِ الكامِلةِ المُتفقِ عليها" يظهرُ لك جليًّا ان هذه عبارةُ توثيقٍ تُرقي الرجل الى درجةِ الحسنِ، فبطلَ زعم الخصمِ .

وقد يقولُ القائلُ : سَلمنا ان عبارة : فلانٌ لا بأسَ به"، "فلانٌ ليس به بأسٌ" هي عبارةُ توثيقٍ، لكن عند يحيى هي عبارةٌ مُتجاذبةٌ بين التوثيق والتضعيفِ .

فيُقالُ له : الرد عليكَ من وُجوهٍ :

أ- أن هذه دعوى بدونِ دليلٍ وكل دعوى بدونِ دليلٍ فهي باطلةٌ .

ب- سَلمنا لكم انها عبارةٌ مُتجاذبةٌ بين التوثيق والتضعيفِ، لكنها هنا تُفيدُ التوثيقَ، قال الحافظ ابن شاهين في "الثقات" (١٠٢٣) في ترجمة عطيةَ العوفي : "ليسَ به بأسٌ، قاله يَحيى" . اهـ [2]

قلتُ : فحتى على فرضِ التسليمِ للخصمِ بأنَّ عبارةَ يحيى : "ليس به بأس" قد تُفيد التضعيفَ فإنها مُنتفيةٌ هنا، فقد اوردها الحافظ ابن شاهين في "الثقات" على اساسِ أنها عبارةُ توثيقٍ، ولو كانت عبارةَ تضعيفٍ لما أوردها أصلًا، كما أن اتباعَ فهمِ الحافظ ابن شاهينَ لكلامِ يحيى بن معين اولى من اتباعِ فهم العُصيمي !

ج- أن الذهبي رحمه الله ممن عُني ببيانِ اصطلاحاتِ الأئمةِ، فقد قال كما في "

(١) : "الموقظةُ في مصطلح الحديث" (ت عمرو عبد المُنعم سليم) (ص ٥٩_٦٢) .

(٢) : "تاريخ أسماء الثقات" لابن شاهين (ت صبحي السامُرائي) (ص ١٧٢ ، رقم : ١٠٢٣) .

الموقظةِ" : "وقد قيلَ في جماعاتٍ : ليسَ بالقوي، واحتُجَّ به، وهذا النسائيُّ قد قالَ في عدةٍ : "ليسَ بالقوي"، ويُخرجُ لهم في كتابِه، قال : "قولنا ليس بالقوي ليس بجرحٍ مُفسدٍ:" .

والكلامُ في الرواة يَحتاجُ الى ورعٍ تامٍّ، وبراءةٍ من الهوى والميلِ، وخبرةٍ كاملةٍ بالحديثِ وعلله ورجالِه .

ثم نحنُ نفتقرُ الى تَحريرِ عباراتِ التعديلِ والجرحِ، وما بينَ ذلك من العباراتِ المُتجاذبةِ .

ثمَّ أهمُّ من ذلك أن نعلمَ بالإستِقراءِ التامِّ : عرفَ ذلك الامام الجهبذ واصطلاحه ومَقاصده، بعِباراتِه الكَثيرةِ .

أما قولُ البخاري : "سَكتوا عنه"، فظاهرها أنهم ما تَعرضوا له بجرحٍ ولا تَعديلٍ، وعلمنا مَقصده بها بالإستِقراءِ : أنها بمعنى تَركوهُ .

وكذا عادته اذا قالَ : (فيهِ نظرٌ) بمعنى أنه مُتهمٌ، او ليسَ بثقةٍ، فهو عنده أسوأ حالًا من الضعيفِ .

وبالإستِقراءِ إذا قالَ أبو حاتمٍ : (ليسَ بالقوي) : يُريدُ بها : أن هذا الشيخَ لم يَبلغْ درجةَ القويِّ الثبتِ .

والبُخاريُّ قد يُطلقُ على الشيخِ : (ليس بالقوي)، ويُريدُ أنه ضعيفٌ .

ومن ثم قيلَ : تجبُ حكاية الجرحِ والتعديلِ، فمنهم من نفسه حادٌّ في الجرحِ، ومنهم من هو مُعتدِلٌ، ومنهم من هو مُتساهلٌ .

فالحادُّ فيهم : يَحيى ابنُ سعيدٍ، وابنُ معينٍ، وأبو حاتمٍ، وابن خِراشٍ وغيرُهم .

والمُعتدلُ فيهم : أحمدُ بنُ حنبلٍ، والبُخاري، وأبو زرعةَ .

والمُتساهلُ : كالترمذي، والحاكمِ، والدارقُطني في بعضِ الأوقاتِ .

وقد يكونُ نفسُ الإمامِ فيما وافقَ مذهبه، او في حالِ شيخِه، ألطف منه فيما كانَ بخلافِ ذلكَ، والعصمةُ للأنبياءِ والصديقينَ وحُكامِ القسطِ . اهـ [١]

قلتُ : انظر الى قول الذهبي : "وقد قيلَ في جماعاتٍ : ليسَ بالقوي، واحتُجَّ به، وهذا النسائيُّ قد قالَ في عدةٍ : "ليسَ بالقوي"، ويُخرجُ لهم في كتابِه، قال : "قولنا ليس بالقوي ليس بجرحٍ مُفسدٍ:" .

ثم راجع قوله : "أهمُّ من ذلك أن نعلمَ بالإستِقراءِ التامِّ : عرفَ ذلك الامام الجهبذ واصطلاحه ومَقاصده، بعِباراتِه الكَثيرةِ" .

ثم اعد النظر في قوله : أما قولُ البخاري : "سَكتوا عنه"، فظاهرها أنهم ما تَعرضوا له بجرحٍ ولا تَعديلٍ، وعلمنا مَقصده بها بالإستِقراءِ : أنها بمعنى تَركوهُ .

وكذا عادته اذا قالَ : (فيهِ نظرٌ) بمعنى أنه مُتهمٌ، او ليسَ بثقةٍ، فهو عنده أسوأ حالًا من الضعيفِ" .

ثم عد الى قوله : "وبالإستِقراءِ إذا قالَ أبو حاتمٍ : (ليسَ بالقوي) : يُريدُ بها : أن هذا الشيخَ لم يَبلغْ درجةَ القويِّ الثبتِ" .

والبُخاريُّ قد يُطلقُ على الشيخِ : (ليس بالقوي)، ويُريدُ أنه ضعيفٌ" .

يظهرُ لك جليًا ان الذهبيَّ ممن عُني بتحريرِ عباراتِ الأئمةِ وهذا واضحٌ في قوله : "وعلمنا مَقصده بها بالإستِقراءِ : أنها بمعنى تَركوهُ"، وكذلك قوله : "وبالإستِقراءِ إذا قالَ أبو حاتمٍ : (ليسَ بالقوي) : يُريدُ بها : أن هذا الشيخَ لم يَبلغْ درجةَ القويِّ الثبتِ" .

فلو كانَ لابن معينٍ اصطلاحًا خاصًا به في قوله : "ليسَ به بأس" لذكره الذهبي، فكيفَ لم يذكره خُصوصًا مع اشتهار يحيى، وقد ذكر اصطلاح كل من البُخاري وأبي حاتمٍ الرازي ؟!

فالذهبيُّ رحمه الله ممن يستقرأ عبارات الأئمة ولا شكَّ أنه استقرأ أقوال يحيى ابن معين وذلك نظرا لشهرته بينهم، فلما لم يَذكر شيئًا علمنا أن قول يحيى : "ليسَ به بأسٌ" عبارةُ توثيقٍ، أليسَ كذلك يا شيخُ ؟!

(١) : "الموقظةُ في مصطلح الحديث" (ت عمرو عبد المُنعم سليم) (ص ٦٢_٦٣) .

الثاني : قوله : (والراجحُ -هنا- الثاني لأمرَين :

أحدهما : أنه ضعفه أيضًا كما نَقله ابن شاهين .

والثاني : أنه في بقيةِ الكلامِ قيلَ له يُحتجُّ به ؟ فقال : ليس به بأسٌ .

ولو كانَ ثقةً عنده لاحتجَّ به .

زد على ذلكَ أمرًا ثالثًا، وهو أنَّه سُئلَ عنه مرةً، فقال "صالحٌ" وهي تَضعيفٌ كما أفاد ابن حجر في مِثلِهِ في الهديِ . اهـ) .

قلتُ : الآن يأتي مُناقشةُ الشيخِ العُصيمي في الأدلة -هذا إن صح تسميتها ادلة- التي ذكرها، والرد عليك يا شيخ من وُجوهٍ :

١- أن الذي نقلتَ عنه تضعيفَ يحيى لعطيةَ هو نفسه الذي نقلَ قول يحيى : "ليسَ به بأس"، في كتابه "الثقات"، فكيف تعتبرُ بما نقله ابن شاهين في تضعيفِ عطيةَ ولا تعتبرُ بما نقله في توثيقه ؟! هل هذا الا الهوى نعوذ بالله من الهوى !

٢- أما بالنسبةِ لقولك (والثاني : أنه في بقيةِ الكلامِ قيلَ له يُحتجُّ به ؟ فقال : "ليس به بأسٌ" ولو كانَ ثقةً عنده لاحتجَّ به)، فالردُّ عليكَ من وُجوهٍ :

أ- يلزمُ على أصلك أنه لو قالَ رجلٌ لامرأةٍ : "أريدكِ لي كزوجةٍ" فقالت له هل تُحبني ؟ فقال لها : "أريدك كزوجةٍ لي"، يلزمُ على أصلكَ أن قوله "أريدك كزوجةٍ لي" ليس دليلًا على أنه يُحبها ولا يقولُ بذلك عاقلٌ فبطلَ زعمك، فإذا كان لا يُحبها فلماذا يَتزوجها ؟!

ب- أن قوله : "ليس به بأسٌ" لما سأله هل يُحتجُّ به ؟ فأعادها عليه مرةً اخرى أقربُ الى التوثيقِ من التضعيفِ، إذ لو كانَ يريدُ التضعيفَ لقالَ لا يُحتجُّ به، وهذا واضحٌ لمن كان له قلبٌ أو القى السمعَ وهو شهيدٌ .

ج- ويلزمُ على أصلكَ أنه لو قال شخصٌ لشخصٍ آخر : "هل تريد أكل الكعكِ ؟" فقال : له أحبه" يلزمُ أن قوله "أحبه" ليسَ دليلًا على أنه يريد اكلَ الكعك، ولا يقول بذلك عاقلٌ فبطلَ زعمكَ وانقطع .

د- أن قوله : "ليس به بأسٌ" فيه دلالةٌ قريبةٌ، على أنه أرادَ بقوله ليس به بأسٌ في "الاحتجاجِ به"، لكن مع ذلك على فرضِ التسليمِ لدلالتك فإنها دلالةٌ بعيدةٌ، فكيفَ تتركَ القريبةَ وتذهبُ للبعيدةِ ؟!

فإنه قد تقرر لدى العُقلاءِ أنه لو قيلَ لشخصٍ هل أرتدي معطفكَ ؟ فقال : "لا بأسَ او ليس به بأس"، أنه يُريدُ ليسَ عليك بأسٌ في ارتدائه، وهذا مُتقرر لدى العُقلاءِ لا يُخالف فيه الا مجنونٌ أو مُكابرٌ ! فكذلك هنا لما سُئل يحيى عن عطيةَ هل يُحتجُّ به ؟ فقال : "ليس به بأسٌ"، اي ليس هناكَ بأسٌ في الاحتجاجِ بعطيةَ، فإن خالفتَ في هذا فلا كلامَ معكَ، فإنه قد تَقرر أن من تُقامُ عليه الحجةُ هو العاقلُ وليس المَجنون ومن نحى نحوه، فإنه لو كلفنا أنفُسنا الرد على المجانين لكُنا نحن المجانين !

هـ- سَلمنا لك على فرضِ التسليمِ للمجانين أن قول (يحيى في عطيةَ لما سُئلَ عنه هل يُحتجُّ به ؟ فقال ليس به بأسٌ) أنها لا تُفيدُ التوثيقَ، لكن الحافظ المُنذري يُخالفك في الرأي، فقد قال كما في "الترغيب والترهيب" " (٥١١/٣) في ترجمةِ عطية العَوفي : قال أحمد وغيرُه : "ضعيفُ الحَديثِ"، وقال أبو حاتمٍ : "ضعيفٌ يُكتبُ حَديثُه"، ووثقه ابن معين وغيرهُ، وحَسَّنَ له الترمذي غير ما حَديثٍ، وأخرجَ حَديثه ابن خُزيمةَ في صَحيحه، وقال : في القلبِ من عطيةَ شيئٌ . اهـ[١]

قلتُ : فانظر الى قول الحافظِ "ووثقه ابن معين وغيرهُ"، يظهرُ لك جليًا أن ابن معين قد وثقَ عطيةَ، بقي الآن اين هي عبارةُ التوثيق ؟

فإما قوله : "صالح" هي عبارةُ التوثيق، أو قوله "ليس به بأس"، ولا يُمكنُ أن تكون الأولى، فقد قلتَ يا شيخ : "زد على ذلكَ أمرًا ثالثًا، وهو أنَّه سُئلَ عنه مرةً، فقال "صالحٌ" وهي تَضعيفٌ كما أفاد ابن حجر في مِثلِهِ في الهديِ" فإذا كانت لفظة "صالح" تُفيد الضعفَ عندك ثبتَ ضرورةً أن قول يحيى في عطيةَ "ليس به بأس" هي عبارةُ توثيقٍ، فبطلَ زعمك من أصله الى فصله أليس كذلك ؟!

٣- سلمنا لك أن قوله : "صالح" لا تُفيد التوثيقَ ولا قوله : "ليس به بأس"، وعليه ففسر لنا من أين أتى الحافظ المُنذري بقوله "ووثقه ابن معين وغيرهُ" ؟! الظاهرُ أن الحافظ المُنذري قد وهِم أليس كذلك ؟! ولم لا يجوزُ أن تكونَ أنتَ الواهم ؟!

---

(١) : "التَّرغيب والترهيب للمُنذري" (ت عبد المقصود رضوان) (٥١١/٣) .

٤- أنكَ قلتَ يا شيخُ كما في كتابك "الفصل بين المُتنازعين" (ص ٢٩) : (قد أعلَّ قومٌ الحديثَ بفُضيلٍ، ولا يُوافقونَ بل هو حسنُ الحديثِ كما أشرنا اليه في -الاتحافات النجدية (رقم ١٠)- وقد رُمتُ الآن التوسعَ في اثباتِ حسنِ حديثِ فُضيلٍ، فأقولُ :

إن فُضيلًا قد وثقه جماعةٌ وَضعفه آخرونَ، فأما من وثَّقه فهم :

١- ابن معين كما في تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي (ص ٢٧)، وتاريخ الدوري (٧٨٣/٣) . اهـ

قلتُ : لولا حسنُ الظن بكم يا شيخ لجزمتُ أنكم لم تذكروا عبارة توثيق يحيى ابن معين في "تاريخ الدارمي" لهذا السبب، لكن قبل أن آتي بالعبارةِ تذكروا أنكم عددتم قول ابن معين في تاريخ الدارمي ضمن من وثق فُضيلًا فلا تنسوا هذا !

قال عثمانُ بنُ سعيد الدارمي في تاريخه (٦٩٨) : قلتُ : فُضيلُ بنُ مرزوقٍ ؟ فقال : "ليس به بأسٌ" .

قال عثمان : يقالُ : فضيلُ بنُ مرزوقٍ ضعيفٌ . اهـ [(١)]

قلتُ : وعليه يا شيخُ فإذا كانت عبارةُ يحيى في عطيةَ هي نفسها في فضيلٍ وهي قوله "ليس به بأس" فلماذا جعلتموها في فضيلٍ توثيقًا ولم تفعلوا كذلك في عطيةَ ؟!

وقد يقولُ القائلُ : جعلناها تُفيد التضعيف في عطيةَ باعتبارِ أنه ضعفه أيضًا يحيى في رواياتٍ أخرى .

قلنا له : قد ضعفَ يحيى فضيلًا أيضًا، قال ابن حبان في "المجروحينَ" (٢٠٩/٢) : "سمعتُ الحنبلي يقولُ : سمعتُ أحمدَ بنَ زُهيرٍ يقولُ : سُئلَ يحيى بنُ معين عن فُضيل ابنِ مرزوقٍ، فقال : ضعيفٌ" . اهـ [(٢)]

قلتُ : فأينَ الفرقُ إذًا يا شيخ ؟!

٥- قوله : "زد على ذلكَ أمرًا ثالثًا، وهو أنَّه سُئلَ عنه مرةً، فقال "صالحٌ" وهي تَضعيفٌ

---

(١) : "تاريخُ عثمان بن سعيد الدارمي " (ت أحمد نور سيف) (ص ١٩١ ، رقم : ٦٩٨) .

(٢) : "المَجروحين لابن حبان" (ت ابراهيم زايد) (٢٠٩/٢) .

كما أفاد ابن حجر في مِثلِهِ في الهديِ" . اه) .

قلتُ : ليتك يا شيخ أتحفتنا برقم صفحة هدي الساري حتى ندخل معكَ في اللعبِ، وعلى كلٍّ فالرد عليكَ من وُجوهٍ :

أ- أنه تقدمَ ان الذهبي قد عد قوله : "صالحٌ" من عبارات التحسين، قال الذهبي : في "الموقظة في مصطلح الحديث" : ومن الثقاتِ الذينَ لم يُخرج لهم في الصحيحينِ خلقٌ منهم : من صححَ لهم الترمذي وابنُ خُزيمةَ، ثم من روى لهم النَّسائي وابن حبان وغيرُهما، ثمَّ من لم يُضعِّفهم أحدٌ، واحتجَّ هؤلاءِ المُصنفونَ برِوايَتهم .

وقد قيلَ في بَعضهم : فُلانٌ ثقةٌ، فلانٌ صدوقٌ، فلانٌ لا بأسَ به، فلانٌ ليس به بأسٌ، فلانٌ محله الصدقُ، فلانٌ شيخٌ، فُلانٌ مستورٌ، فُلانٌ روى عنه شعبةُ، أو مالكٌ أو يَحيى، وأمثالُ ذلك، كفلان : حسن الحديثِ، فلانٌ صالحُ الحديثِ، فُلانٌ صدوقٌ إن شاء اللهُ .

فهذه العباراتُ كُلها جيدةٌ، ليست مُضعفةً لحالِ الشيخِ، نعم ولا مُرقيةً لحديثِه الى درجةِ الصحةِ الكامِلةِ المُتفقِ عليها، لكنْ كثيرٌ ممن ذَكرنا مُتجاذبٌ بينَ الاحتجاجِ به وعدمِه . اه [(١)]

قلتُ : فانظر الى قول الذهبي : "فلانٌ صالحُ الحديثِ" ثم انظر الى قوله : "فهذه العباراتُ كُلها جيدةٌ، ليست مُضعفةً لحالِ الشيخِ، نعم ولا مُرقيةً لحديثِه الى درجةِ الصحةِ الكامِلةِ المُتفقِ عليها" يظهر جَليًا أن لفظة "صالح" تُفيد التوثيق وأنها تُفيد التحسين .

وقد يقولُ القائلُ : سلمنا لكم أن عبارة "صالح" تفيد التوثيقَ الا أننا لا نُسلمُ أنها تُفيدُ التوثيق عند يحيى .

فيقال له : لو كان كذلك لذكر ذلك الذهبي، فقد تقدم أنه ممن يُحرر ألفاظ الجرحِ والتعديل، وقد تكلم على ألفاظ البخاري وأبي حاتمٍ، ولم يتكلم عن يحيى بشيئٍ مع انه مشهورٌ مثلهم، فدلَّ على أنه ليس لديه لفظٌ يختصُّ به في هذه المسألةِ .

ب- أن هذا ما ذهب اليه الحافظ ابن القطان الفاسي، قال كما في "بيان الوهم والإيهام": (٣٦٣/٤ ، رقم : ١٩٥٠) : "وسكت عنه وهو إنَّما يرويه عطيةُ العوفي، وهو

---

(١) : "الموقظةُ في مصطلح الحديث" (ت عمرو عبد المُنعم سليم) (ص ٥٩_٦٢) .

يضعف، وقال فيه ابن معين : "صالِحٌ"، فالحَديثُ به حسنٌ" . اه[١]

قلتُ : فانظر الى قول يحيى ابن القطان : "وقال فيه ابن معين : صالِحٌ، فالحَديثُ به حسنٌ" يظهرُ لك جليًا أن يحيى ابن القطان فهم من عبارةِ يحيى ابن معين "صالح" انها تفيد التوثيق، ولولا ذلك لما قال : "فالحَديث به حسنٌ" أليس كذلك ؟!

٦- سلمنا لك أن كل من قول يحيى ابن معين "صالح" "وليس به بأس" لا تُفيدان التوثيق، وعليه فعليكَ أن تُفسر لنا من أينَ أتى الهيثمي بهذا الكلام، قال الحافظ الهيثمي في "المجمع" (١٤٦٦) : - «وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ وَسَأَلَهُ رَجُلٌ عَنِ الْغُسْلِ مِنَ الْجَنَابَةِ، فَقَالَ : ثَلَاثًا، فَقَالَ : إِنِّي كَثِيرُ الشَّعْرِ، فَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَكْثَرَ شَعْرًا وَأَطْيَبَ» .

رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَفِيهِ عَطِيَّةُ، وَثَّقَهُ ابْنُ مَعِينٍ، وَضَعَّفَهُ جَمَاعَةٌ تَضْعِيفًا لَيِّنًا . اه[٢]

وقال (١٢٣٩٤) : - وَعَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " «يَخْرُجُ عِنْدَ انْقِطَاعٍ مِنَ الزَّمَانِ وَظُهُورٍ مِنَ الْفِتَنِ رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ السَّفَّاحُ، يَكُونُ إِعْطَاؤُهُ الْمَالَ حَثْيًا» ".

رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَفِيهِ عَطِيَّةُ الْعَوْفِيُّ وَهُوَ ضَعِيفٌ، وَوَثَّقَهُ ابْنُ مَعِينٍ، وَبَقِيَّةُ رِجَالِهِ ثِقَاتٌ . اه[٣]

وقال ايضًا (١٣١٠٥) : - عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: " «إِنَّ الرَّجُلَ لَيُحَدِّثُ بِالْحَدِيثِ، مَا يُرِيدُ بِهِ سُوءًا إِلَّا لِيُضْحِكَ بِهِ (الْقَوْمَ)، فَيَخِرُّ بِهِ أَبْعَدَ مِنَ السَّمَاءِ» ".

---

(١) : قال الحافظ ابن القطان الفاسي في "بيان الوهم والإيهام" (ت آيت سعيد) (١٢٥/١٢٤/٢ ، رقم : ٨٢٠) : (عَطية العَوفي، ضعيفٌ)، وضعفه أيضا (رقم : ١٣٨٤)، وقال تحت رقم : ٢١٨٨ : (وعطيةُ، هو العوفي، ضعيفٌ ...إلخ)، وقال أيضا : (٣٦٣/٤ ، رقم : ١٩٥٠) : ... وهو إنَّما يرويه عطيةُ العوفي، وهو يضعف، وقال فيه ابن معين : صالِحٌ، فالحَديثُ به حسنٌ . وقال آيت سعيد تعليقًا على قول ابن القطان : (... وحسَّنه المُؤلِّفُ كما ترى، وأبو مُحمدٍ سكتَ عنه، وهو اما صحيحٌ أو حسنٌ عندَه، وعطيةُ بنُ سعدٍ المذكورُ، ضعيفٌ، ضعفه الجُمهورُ، ووَصَموهُ أيضًا بالتَّدليسِ عن أبي سَعيدٍ، وذلك أنَّه يوهِمُ قوله عن أبي سَعيدٍ أنه الخدري، وإنَّما يُريدُ الكَلبِيَّ، ولذلكَ لا يُقبلُ منه ما تَفرَّدَ به، وإنما يُكتبُ حَديثُه للإعتِبارِ، ولا يَقدحُ في هذا قول ابن معينٍ فيه : صالحٌ، ولا قولُ ابن سَعدٍ فيه : ثقة إن شاء اللهُ، لأنَّ توثيقهُم مُعارضٌ بالجرحِ المُفسَّرِ، الذي هو ضعفُه ولينُ حِفظِهِ وتدليسه عن أبي سَعيدٍ، ولذا قال ابنُ عُدي عنه : وهو مع ضعفِه يُكتبُ حَديثُهُ، يَعني للإعتِبارِ، فما له عليهِ مُتابعٌ مُعتبرٌ، قُبلَ منه، وما لا فلا ...إلخ) . اه.

(٢) : "مجمع الزوائد ومنبع الفوائد" (ت حسام الدين القدسي) (٢٧٠/٢ ، رقم : ١٤٦٦) .

(٣) : المصدر السابق (٣١٤/٧ ، رقم : ١٢٣٩٤) .

رَوَاهُ الطَّبَرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ، وَفِيهِ عَطِيَّةُ الْعَوْفِيُّ وَثَّقَهُ ابْنُ مَعِينٍ وَهُوَ ضَعِيفٌ . اهـ [1]

وقال (١٣٢٢٢) : - وَفِي رِوَايَةٍ : " «إِذَا رَمَى أَوْ ضَرَبَ أَحَدُكُمْ فَلْيَجْتَنِبِ الْوَجْهَ» ".

رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالْبَزَّارُ بِنَحْوِهِ، وَفِيهِ عَطِيَّةُ الْعَوْفِيُّ، ضَعَّفَهُ جَمَاعَةٌ وَوَثَّقَهُ ابْنُ مَعِينٍ، وَبَقِيَّةُ رِجَالِهِ رِجَالُ الصَّحِيحِ . اهـ [2]

وقال (١٤٦٤٢) : - عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ : «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لِعَلِيٍّ : " أَنْتَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى، إِلَّا أَنَّهُ لَا نَبِيَّ بَعْدِي» ".

رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالْبَزَّارُ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ : «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ لِعَلِيٍّ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ : " خَلَّفْتُكَ فِي أَهْلِي ". قَالَ عَلِيٌّ : يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أَكْرَهُ أَنْ تَقُولَ الْعَرَبُ : خَذَلَ ابْنَ عَمِّهِ وَتَخَلَّفَ عَنْهُ . قَالَ : " أَمَا تَرْضَى أَنْ تَكُونَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى إِلَّا أَنَّهُ لَا نَبِيَّ بَعْدِي» ".

وَفِيهِ عَطِيَّةُ الْعَوْفِيُّ، وَثَّقَهُ ابْنُ مَعِينٍ، وَضَعَّفَهُ أَحْمَدُ وَجَمَاعَةٌ، وَبَقِيَّةُ رِجَالِ أَحْمَدَ رِجَالُ الصَّحِيحِ . اهـ [3]

قلتُ : فمن أين أتى الحافظ الهيثمي يا ترى بتوثيق يحيى لعطيةَ ؟! الظاهر أنه قد وهم كما وَهم الحافظ المُنذري أليس كذلك يا شيخ ؟!

## قال الشيخُ العُصيمي (ص ٢٥) :

## ٢- ابن سعد فإنه قال في طبقاته (٣٠٤/٦) : "وكانَ ثقةً إن شاء الله، له أحاديثُ صالحةٌ، ومن الناسِ من لا يَحتجُّ به" .

## قلتُ -اي العصيمي- : ابن سعدٍ كثيرُ المُخالفةِ لنُقادِ الحَديثِ وأئمتِه، ألم تره وثقَ موسى بنَ عبيدةَ، والإجماعُ كما قال البوصيري على

(١) : المصدر السابق (٨٩/٨ ، رقم : ١٣١٠٥) .

(٢) : المصدر السابق (١٠٦/٨ ، رقم : ١٣٢٢٢) .

(٣) : المصدر السابق (١٠٩/٩ ، رقم : ١٤٦٤٢) .

تَضعيفه، وألم تره ضعفَ أبا شُريحٍ عبد الرحمنِ بنِ شُريحٍ المُعافري الثقة، ثم إن غالبَ مادته الواقدي، والواقدي ليس بمُعتمدٍ، قاله ابن حجر في الهدي، وهو محل تأمل . اه

قلتُ : والرد عليكَ من وُجوهٍ :

الأول : قولكم : (ابن سعدٍ كثيرُ المُخالفةِ لنُقادِ الحَديثِ وأئمتِه، ألم تره وثقَ موسى بنَ عبيدةَ، والإجماعُ كما قال البوصيري على تَضعيفه، وألم تره ضعفَ أبا شُريحٍ عبد الرحمنِ بنِ شُريحٍ المُعافري الثقة) مردودٌ .

فإن قلتم : لماذا ؟!

قلنا البيانُ من وجوهٍ :

١- أنكم زعمتم نفس القولِ في أبي حاتم الرازي في معرض دفاعكم عن فُضيلٍ ومع هذا لم يمنعكم ذلك من الاتيان بقوله في معرضِ تضعيفكم لعطيةَ، فقد قلتم : (ص ٣١_٣٢) : (... فبقي قولا أبي حاتمٍ الرازي، وأبي حاتم ابن حبان، فأما الرازي فعُلمَ من منهجهِ التشدد في نقدِ الرواةِ، وتعرضه لرجالٍ ثقات، احتجَّ بهما البُخاري ومُسلم في الأصول، كما نبهَ على ذلك الزركشي وابن حجر وغيرهما، ولفظة لا يُحتجُّ به ليستْ جَرحًا -بالإستِقراءِ- عند أبي حاتمٍ، فإنَّه وصفَ بها جماعة من الأئمة، كعبدِ الرزاقِ الصنعاني الحافظ الثقةِ وغيره ممن هو مثله أو يُقارِبُه ... الخ) .

قلتُ : فانظر الى قولكَ : "فأما الرازي فعُلمَ من منهجهِ التشدد في نقدِ الرواةِ، وتعرضه لرجالٍ ثقات، احتجَّ بهما البُخاري ومُسلم في الأصول، كما نبهَ على ذلك الزركشي وابن حجر وغيرهما"، فيتبينُ أنه على أصل قولكَ في ابن سعد : "ابن سعدٍ كثيرُ المُخالفةِ لنُقادِ الحَديثِ وأئمتِه، ألم تره وثقَ موسى بنَ عبيدةَ، والإجماعُ كما قال البوصيري على تَضعيفه، وألم تره ضعفَ أبا شُريحٍ عبد الرحمنِ بنِ شُريحٍ المُعافري الثقة"، فإن هذا يوجبُ عليك أن ترد شهادة الحافظ أبي حاتمٍ في عطيةَ، لكنك مع ذلك لم تتعرض اليها، اليس غريبٌ ذلك ؟! فقل لنا بربك لماذا قبلت شهادة ابي حاتمٍ في تجريح عطية مع أنه كثير المُخالفةِ للحفاظِ باعترافكَ ولم تقبل توثيق ابن سعد لعطيةَ ؟! قولا واحدًا إنه الهوى أليس كذلك ؟!

٢- كذلك فعلتم مع الحافظ ابن حبان في معرضِ دفاعكم عن فُضيلٍ، فقلتم (ص ٣٢) :
وأما قولُ أبي حاتمِ ابن حبان فمُعارضٌ بأمرَينِ :

الأول : أن ابن حبان عريضُ الدعوى في كلامه على الرجالِ، قاله الحافظ . اهـ

فقل لي بربك يا شيخ كيفَ رددتَ تجريح ابن حبان في فضيلٍ وقبلته في عطيةَ مع أنك تقولُ : "أن ابن حبان عريضُ الدعوى في كلامه على الرجالِ، قاله الحافظ" ؟!
وعليه فلا ينفع قولك في رد توثيق ابن سعد : "كثيرُ المُخالفةِ لنُقادِ الحَديثِ وأئمتِه، ألم تره وثقَ موسى بنَ عبيدةَ، والإجماعُ كما قال البوصيري على تَضعيفه، وألم تره ضعفَ أبا شُريحٍ عبد الرحمنِ بنِ شُريحٍ المُعافري الثقة" .

قلتُ : والآن اما تقبلوا تجريح الحافظ ابن حبان في فضيلٍ وكذلك ابي حاتمٍ الرازي مع توثيق ابن سعد لعطيةَ أو لا تقبلوهم جميعًا أليس كذلك ؟!

فقد قلتم في تجريح أبي حاتمٍ لفضيلٍ : "فأما الرازي فعُلمَ من منهجهِ التشدد في نقدِ الرواةِ، وتعرضه لرجالٍ ثقات، احتجَّ بهما البُخاري ومُسلم في الأصول، كما نبهَ على ذلك الزركشي وابن حجر وغيرهما" وفي تجريح ابن حبان لفضيلٍ : "وأما قولُ أبي حاتمِ ابن حبان فمُعارضٌ بأمرَينِ : الأول : أن ابن حبان عريضُ الدعوى في كلامه على الرجالِ، قاله الحافظ"، وقلتم في رد توثيقِ ابن سعد لعطيةَ "كثيرُ المُخالفةِ لنُقادِ الحَديثِ وأئمتِه، ألم تره وثقَ موسى بنَ عبيدةَ، والإجماعُ كما قال البوصيري على تَضعيفه، وألم تره ضعفَ أبا شُريحٍ عبد الرحمنِ بنِ شُريحٍ المُعافري الثقة" ، فإذا كانَ قول أبي حاتمٍ وابن حبان لا يُعتبر في تضعيفِ فضيلٍ، فالأول تكلم في مُوثقين والثاني عريض الدعوى في الرجال، فلماذا قبلتم تضعيفهما لعطيةَ ؟!

قلتُ : فكذلك نحنُ نقولُ بما انكم اعتبرتم تجريح ابي حاتمٍ الرازي وابن حبان في عطية مع أنهما يصدق عليها ما وصفتم به ابن سعد، فكذلك نحن نقبل توثيق ابن سعد لعطيةَ والا كانَ التناقض لا محالةَ أليس كذلك ؟!

الثاني : قوله : (ثم إن غالبَ مادته الواقدي، والواقدي ليس بمُعتمدٍ، قاله ابن حجر في الهدي، وهو محل تأمل) . اهـ

قلتُ : الرد على هذا الكلام من وُجوهٍ :

١- أنه على فرضِ التسليم فإن الدعوى تصدق لو كان نقلًا تاريخيًا، لكن ابن سعد لم ينقل حكايةً عن غيره وانما هو يُوثقُ عطيةَ، فقد قال : "وكانَ ثقةً إن شاء الله، له أحاديثُ صالحةٌ، ومن الناسِ من لا يَحتجُّ به" فما هذا الخلط يا شيخُ ؟!

وقد يقولُ القائلُ : وما أدراكم ربما يكون ابن سعدٍ نقل توثيقَ عطيةَ عن الواقدي ؟!

فيقال له الرد عليك من وجوهٍ :

أ- أن هذه دعوى بدون دليلٍ وكلُّ دعوى بدون دليلٍ فهي مردودةٌ .

ب- أن يقال له : وما أدراكم ربما لم ينقلها عن الواقدي فأين الفرق ؟!

ج- أنه لو كانَ ناقلًا لهذا التوثيق عن الواقدي لقال : قال الواقدي : "وكانَ ثقةً إن شاء الله، له أحاديثُ صالحةٌ، ومن الناسِ من لا يَحتجُّ به"، فلما لم يقلها علمنا أن التوثيقَ يرجعُ اليه لا الى غيرهِ أليس كذلك ؟!

الثالث : أنه قال : "وكانَ ثقةً إن شاء الله، له أحاديثُ صالحةٌ، ومن الناسِ من لا يَحتجُّ به" فلو انه كانَ ناقلًا لهذا التوثيق عن الواقدي لما قال : "له أحاديثُ صالحةٌ، ومن الناسِ من لا يَحتجُّ به" فإنَّ هذا يدلُّ على أنه قد سبر أحواله وبحثَ في أحاديثه، وعرفَ كلام الناسِ فيه، فتأمل !

## قال الشيخ العُصيمي (٢٥_٢٦_٢٧_٢٨) :

(٣- وممن وثقه ابن حجرٍ العسقلاني، ففي نَتائجِ الأفكارِ له (٢٧١/١) قال : ضعفُ عطيةَ إنَّما جاء من قبلِ التشيعِ، ومن قبلِ التَّدليسِ، وهو في نَفسه صَدوقٌ، وقد أخرجَ له البُخاري في الأدبِ المُفردِ، وأخرجَ له أبو داودَ عدةَ أحاديثَ ساكتًا عليها، وحسَّنَ له الترمذي عدةَ أحاديثَ بعضُها من أفرادِه، فلا يُظن أنه مثلُ الوازعِ . اه

وعلى ما قال تتبعٌ وتَعقيبٌ :

فقوله صدوقٌ في نفسِه لا يجتمعُ وقوله : "ضعيفُ الحفظِ" وقوله "يُخطأ كثيرًا" ولا ريبَ أن ضعفَ الحفظِ مع كثرةِ الخطأ، يُقوي طرح ما رواه صاحِبه، مع أن كلامَه قد يُعنى به الديانةُ والصلاح والله أعلم .

وقوله : "أخرجَ له البُخاري في الأدبِ المُفردِ" إنما ينفعُ هذا لو أن المُتكلمَ فيه ضَعيفٌ جدًّا، كما حَرره المُعلمي في التَّنكيل ونقلته عنه في (الإجابة عن ما ضَعفه الألباني من أحاديثِ البُخاري)، أما والحالُ كما هي هنا فيبعدُ الإنتفاعُ والإحتِجاجُ بذلكَ، لأنَّ شرط البُخاري في الصحيحِ ليسَ شرطًا له في الأدبِ، فكم في الأدبِ من حديثٍ ضعيفٍ !

وقوله : "أخرجَ له أبو داودَ عدة أحاديثَ ساكتًا عليها" اه

والكلامُ على سكوتِ أبي داودَ قديمٌ، وقد خَلُص ابن حجرٍ نفسه في النكت (٤٣٨/١) الى أنَّ سُكوته على ثلاثةِ أوجهٍ :

فتارةً يكون اكتفاءً بما تَقدمَ له من الكلامِ في ذلك الراوي في نَفسِ كتابه، وتارةً يكون لشدةِ وضوحِ ضعفِ ذلك الراوي واتفاقِ الأئمةِ على طرحِ روايتِه، وتارةً يكونُ من اختِلافِ الرواةِ عنه، وهو الأكثرُ . اه وكلامه له تتمات عنده .

قلتُ -اي العصيمي- : فعطيةُ من الجنسِ الثاني، فلا يَكادُ يخفى ضعفه على آحاد الطلبةِ .

وأما قوله : "وحسنَ له الترمذي عدةَ أحاديث بعضها من أفرادِه"

قلتُ : قد رمى قومٌ الترمذي بالتساهلِ، وليسَ ذاكَ على إطلاقه، والإجابةُ عن تَحسينه لحديثه، أنه إنَّما هو بالنسبةِ للمُتابعاتِ كما أفاده ابنُ حجرٍ في النتائجِ (١١٥/١) .

وقوله : "بأنه لا يُظن أنه مثل الوازع"، فذاكَ بلا ريبٍ فقد أسلفنا كَلماتِ الأئمةِ في الوازعِ العُقيلي الذي حُرمَ وازعًا من الكذبِ، بينما عطيةُ إنَّما ضُعفَ لسوءِ حفظهِ وتَدليسِه .

وخاتمةُ القولِ أن ما تَقدمَ عن الحافظِ في النتائجِ يُخالفُ ما ارتَضاهُ في غيرِ ما كتابٍ، أما تَدليسُ عطيةَ فإنَّه من نوعِ تدليسِ الشيوخِ، وهو مُحرمٌ كما قالَ ابنُ كثيرٍ في "اختِصارِ علومِ الحَديثِ" (ص ٥٩) وغيره، وتعقبَ بعضُ المَشايخِ الفُضلاءِ قصة عطيةَ وتَكنيته للكَلبي بأبي سَعيدٍ بقولِه : "لا يرد عليه ذلك لما بَينه ابن رجبٍ في شرحِ العللِ" (٢/٦٩٠_٦٩١) حيثُ قالَ : "الكَلبي لا يُعتمدُ ما يَرويهِ، وإن صحتْ هذه الحِكايةُ عن عَطيةَ فإنَّما تَقتضي التوقفَ فيما يَحكيهِ عطيةُ عن أبي سَعيدٍ من التفسيرِ خاصةً، فأما الأحاديثُ المَرفوعةُ التي يَرويها عن أبي سَعيدٍ، فإنما يُريدُ أبا سَعيدٍ الخدري ويُصرحُ في بَعضها بِنسبته" . اهـ كلامه .

قلتُ : لا نُخالفُ في أنَّ الكَلبيَّ ساقطٌ لا تُعتمدُ رواياته، لكنَّ ديدانَ أهلِ العلمِ في رمي الرواةِ بالتدليسِ هو سبرُ مَروياتِهم والتدقيقُ في تَلاميذهم وأشياخِهم، ولذا رماهُ بالتدليسِ الثوري -كما يدلُّ عليه كلامه- وأحمد وابنُ حبان والذهبي وابنُ حجرٍ .

بل قالَ الأخيرُ : "تَدليسه قَبيحٌ"، وتصريحه بالسماعِ من أبي سَعيدٍ

إنما جاءَ في الرواياتِ الموقوفةِ لا المَرفوعةِ، زد على أنه لا يَنفعُ كما أفاده ابنُ حجرٍ في النتائجِ (٢٧٣/١)، لأنَّ تَدليسه تدليسُ شُيوخٍ لا تَدليسُ اسنادٍ، وقد قالَ : حَدثني أبو سَعيدٍ -في المرفوعِ- ولم يَنسبه فتأمل) . اهـ

قلتُ : والرد عليكَ من وُجوهٍ :

الأول : قوله : (وممن وثقه ابن حجرٍ العسقلاني، ففي نَتائجِ الأفكارِ له (٢٧١/١) قال : ضعفُ عطيةَ إنَّما جاء من قبلِ التشيعِ، ومن قبلِ التَّدليسِ، وهو في نَفسه صَدوقٌ، وقد أخرجَ له البُخاري في الأدبِ المُفردِ، وأخرجَ له أبو داودَ عدةَ أحاديثَ ساكتًا عليها، وحسَّنَ له الترمذي عدةَ أحاديثَ بعضُها من أفرادِه، فلا يُظن أنه مثلُ الوازعِ . اهـ

وعلى ما قال تتبعٌ وتَعقيبٌ :

فقوله صدوقٌ في نفسِه لا يجتمع وقوله : "ضعيفُ الحفظِ" وقوله "يُخطأ كثيرًا" ولا ريبَ أن ضعفَ الحفظِ مع كثرةِ الخطأ، يُقوي طرح ما رواه صاحِبه، مع أن كلامَه قد يُعنى به الديانةُ والصلاح والله أعلم) . اهـ

قلت : اذا كان لا ريبَ أن ضعفَ الحفظِ مع كثرةِ الخطأ يُقوي طرح ما رواه صاحِبه، فيُطرحُ بذلك حديثُ عطيةَ فهلا فعلتَ نفسَ الأمرِ مع فُضيلٍ ؟!

قال الحافظ أبو حاتمٍ الرازي في "الجرح والتعديل" (٧٥/٧) عن فُضيلٍ : "هو صَدوقٌ، صالحُ الحَديثِ، يهمُ كَثيرًا، يُكتبُ حَديثُه، قلتُ : يُحتجُّ به ؟ قال لا" . اهـ [1]

قلتُ : فانظر الى قولِ أبي حاتم "يهمُ كَثيرًا" ولا شكَّ يا شيخُ أن الذي يهمُ كثيرًا مع ما سوفَ يأتي تفصيله يُردُّ حديثه .

قال ابن حبان في المَجروحينَ (٢٠٩/٢) عن فُضيلٍ : (من أهلِ الكوفةِ، يَروي عن عَطيةَ وذويهِ، رَوى عنه العِراقِيونَ، مُنكرُ الحَديثِ جدًا، كانَ ممن يُخطأ على الثقاتِ، وَيروي عن عَطيةَ الموضوعاتِ، وعن الثقاتِ الأشياء المُستَقيمةَ، فاشتَبهَ أمره، والذي عندي

(١) : "الجرحُ والتَّعديلُ" (ت المُعلِّمي) (٧٥/٧ ، رقم : ٤٢٣) .

أنَّ كلَّ ما روى عن عطيةَ من المَناكيرِ يُلزقُ ذلكَ كُلُّه بعطيةَ ويُبرأ فضيلٌ منها، وفيما وافقَ الثقاتِ من الرواياتِ عن الأثباتِ يكونُ مُحتَجًا به، وفيما انفَردَ على الثقاتِ ما لم يُتابع عليهِ، يُتنكبُ عنها في الإحتِجاجِ بها على حسبِ ما ذَكرنا من هذا الجنسِ في كتاب "شَرائط الأخبار"، وأرجو أن فيما ذَكرتُ فيه ما يُستدلُّ به على ما وَراءه إن شاء اللهُ . اهـ) .(١)

قلتُ : فانظر الى قول ابن حبان "مُنكرُ الحَديثِ جدًا، كانَ ممن يُخطأ على الثقاتِ"، ثم انظر الى قولِ ابي حاتم "يهمُ كَثيرًا" يظهر لك يا شيخُ أن فضيلًا قريبٌ من حالِ عطيةَ، كما قلتَ يا شيخ : قوله "ضعيفُ الحفظِ" وقوله "يُخطأ كثيرًا" ولا ريبَ أن ضعفَ الحفظِ مع كثرةِ الخطأ، يُقوي طرح ما رواه صاحِبه" فقل لي بربك من الأولى بردِّ روايته ؟! منكرُ الحديثِ جدًّا مع كثرة الوهم وهو فضيلٌ أو ضعيفُ الحفظِ مع كثرةِ الخطأ وهو عطيةُ ؟!

الثاني : قولك : (مع أن كلامَه قد يُعنى به الديانةُ والصلاح والله أعلم) باطلٌ فإنه لو كانَ الحافظُ ابن حجرٍ يعني به الديانةَ والصلاحَ لما حسنَ هذا الحديثَ أصلًا وقد عُلم خلافه فبطلَ زعمكَ .

الثالث : أن يقالَ لكم سَلمنا أن عطيةَ "ضعيفُ الحفظِ مع كثرةِ الخطأ" لكن الذي رماهُ بضعفِ الحفظِ مع كثرةِ الخطأ هو نفسه الذي حسنَ له، فهذا يُفيدُ زيادةَ علمٍ به، ويُجابُ عن تضعيفه بأن هذا الحديث مما استَثناه الحافظ من تضعيفه ولولا ذلك لما حسنه، وهذا واضحٌ .

الرابعُ : أنه يلزمُ على أصلكم أنه لو قالَ رجلٌ : "لا تَسمعوا لهذا الكذاب"، ثم وجدناه يستمعُ لهذا الكذاب وينقلُ أخباره أن نقول انه يقعُ فيما ينهانا عنه، ولا يختلفُ في ذلك اثنان ! وطبعًا الحافظُ مُنزهٌ عن مثل هذه الأفعالِ، فإما نقولُ أنه مُتناقضٌ أو نقولُ أنه لديه علمٌ زائدٌ ومعرفةٌ بكلامِ هذا الشخصِ ولهذا استمعَ الى هذا الكذاب، فلربما صدقَ في هذا الكلامِ ذلك الكذابُ، وعرفَ ذلك الشخصُ أنه صادقٌ في هذه الحادثة التي يرويها مثلًا، واذا كان كذلك فإنه مع تضعيفِ الحافظِ لعطيةَ فإنه حسن له، فيُفيد أنه وقف في هذا الحديثِ على ما لم نقف عليه فيُستثنى هذا الحديث عما ضعفه الحافظ من أحاديث عطيةَ أليس كذلك ؟!

الخامس : قولكم : وقوله : "أخرجَ له البُخاري في الأدبِ المُفردِ" إنما ينفعُ هذا لو أن المُتكلمَ فيه ضَعيفٌ جدًّا، كما حَرره المُعلمي في التَّنكيل ونقلته عنه في (الإجابة عن ما

(١) : "المَجروحين لابن حبان" (ت ابراهيم زايد) (٢/٢٠٩) .

ضَعفه الألباني من أحاديثِ البُخاري)، أما والحالُ كما هي هنا فيبعدُ الإنتفاعُ والإحتِجاجُ بذلكَ، لأنَّ شرط البُخاري في الصحيحِ ليسَ شرطًا له في الأدبِ، فكم في الأدبِ من حديثٍ ضعيفٍ !

قلتُ : الحافظُ لم يستدل بإخراج البُخاري له في "الأدب المُفرد" وحده وانما قرنه بسكوتِ أبي داود عن أحاديثه وبتحسينِ الترمذي لأحاديثه التي هي من أفراده، قال الحافظُ ابن حجر في "النتائج" (٢٦٧/١) : (ضعفُ عطيةَ إنَّما جاء من قبلِ التشيعِ، ومن قبلِ التَّدليسِ، وهو في نَفسه صَدوقٌ، وقد أخرجَ له البُخاري في الأدبِ المُفردِ، وأخرجَ له أبو داودَ عدةَ أحاديثَ ساكتًا عليها، وحسَّنَ له الترمذي عدةَ أحاديثَ بعضُها من أفرادِه، فلا يُظن أنه مثلُ الوازعِ . اه) . [١]

قلتُ : فإيهامك أن الحافظَ استدل بتخريج البُخاري له في "الأدب المُفرد" وحده لا ينهض بشيئٍ .

السادسُ : قولك : (وقوله : "أخرجَ له أبو داودَ عدة أحاديثَ ساكتًا عليها" اه

والكلامُ على سكوتِ أبي داودَ قديمٌ، وقد خَلُص ابن حجرٍ نفسه في النكت (٤٣٨/١) الى أنَّ سُكوته على ثلاثةِ أوجهٍ :

فتارةً يكون اكتفاءً بما تَقدمَ له من الكلامِ في ذلك الراوي في نَفسِ كتابه، وتارةً يكون لشدةِ وضوحِ ضعفِ ذلك الراوي واتفاقِ الأئمةِ على طرحِ روايتِه، وتارةً يكونُ من اختِلافِ الرواةِ عنه، وهو الأكثرُ . اه وكلامه له تتمات عنده .

قلتُ : فعطيةُ من الجنسِ الثاني، فلا يَكادُ يخفى ضعفه على آحاد الطلبةِ)، مردودٌ لأمورٍ :

١- أنه وإن كانَ الحافظُ قد ذهب الى أن سكوت أبي داود تارةً يريدُ به الاكتفاء بما تَقدمَ وتارةً يكون لشدةِ وضوحِ ضعفِ الراوي واتفاقِ الأئمةِ على طرحِ روايتِه وتارةً يكونُ من اختِلافِ الرواةِ عنه وهو الأكثر، الا أن من قال هذا الكلامَ هو نفسه من قال "وأخرجَ له أبو داودَ عدةَ أحاديثَ ساكتًا عليها" في معرضِ توثيقِ عطيةَ، فهلا حملتَ كلامه في هذا الحديث على انه مُستثنى وانه وقف في هذا الحديث على ما لم يقفْ عليه غيره لهذا حسَّنه ؟!

(١) : "نَتائجُ الأفكار في تخريجِ أحاديثِ الأذكارِ" (ت حمدي عبد المجيد السلفي) (٢٦٧/١ ، رقم : ٥٤) .

٢- أن يقالَ لك اختصرَ الحافظ القولَ في سكوت أبي داود في ثلاثةٍ :

فتارةً يكون اكتفاءً بما تَقدمَ له من الكلامِ في ذلك الراوي في نَفسِ كتابه .

وتارةً يكون لشدةِ وضوحِ ضعفِ ذلك الراوي واتفاقِ الأئمةِ على طرحِ روايتِه .

وتارةً يكونُ من اختِلافِ الرواةِ عنه، وهو الأكثرُ .

ولا يُمكنُ أن يكونَ : "اكتفاءً بما تَقدمَ له من الكلامِ في ذلك الراوي في نَفسِ كتابه"، فإن أبا داود قد سكتَ عن جميع أحاديثِ عطيةَ التي وقفنا عليها في "سننه" .[١]

ولا يُمكن أن يكون "لشدةِ وضوحِ ضعفِ ذلك الراوي واتفاقِ الأئمةِ على طرحِ روايتِه"، فإن أبا داود قد قال في "رسالته الى أهلِ مكة" (ص ٢٦_٢٧) : (وليسَ في كتابِ السنن الذي صَنفته عن رجلٍ متروكِ الحديث شيئٌ ... وإذا كانَ فيه حَديثٌ مُنكرٌ بَينتُ أنه مُنكرٌ، وليسَ على نحوِه في البابِ غيره ... وما كانَ في كتابي من حَديثٍ فيه وهنٌ شديدٌ فقد بَيَّنتُه، ومنه ما لا يَصحُّ سَندُه ...الخ) . اهـ [٢]

قلتُ : فانظر الى كلامِ أبي داود : "وليسَ في كتابِ السنن الذي صَنفته عن رجلٍ متروكِ الحديث شيئٌ" ثم راجع قوله : "وإذا كانَ فيه حَديثٌ مُنكرٌ بَينتُ أنه مُنكرٌ، وليسَ على نحوِه في البابِ غيره" ثم اعد النظر في قوله : "وما كانَ في كتابي من حَديثٍ فيه وهنٌ شديدٌ فقد بَيَّنتُه، ومنه ما لا يَصحُّ سَندُه" يظهرُ لك جليًا انه لا يوجد في كتاب السنن رجلٌ متروكٌ عند أبي داود، وهذا يبطل كلام الحافظِ : "وتارةً يكون لشدةِ وضوحِ ضعفِ ذلك الراوي واتفاقِ الأئمةِ على طرحِ روايتِه"، فإن أبا داود أعرفُ بالحافظِ ومن جميعِ الناس بنفسه وبكتابه "السنن"، وهذا واضحٌ .

ولو كانَ حديث عطيةَ حديثًا مُنكرًا عند أبي داود لبينه، فإنه قال : "وإذا كانَ فيه حَديثٌ مُنكرٌ بَينتُ أنه مُنكرٌ، وليسَ على نحوِه في البابِ غيره" فتأمل .

ولا يُمكن أن يكون حديثُ عطيةَ شديد الضعفِ عند أبي داود، فإنه قال "وما كانَ في كتابي من حَديثٍ فيه وهنٌ شديدٌ فقد بَيَّنتُه، ومنه ما لا يَصحُّ سَندُه"، فإذا لم يُبينه دلَّ

---

(١) : هذه أرقام جميع الأحاديث التي وقفتُ عليها من طريق العَوفي، ولم يَتكلم عليها أبو داود بشيئٍ فيها في "سُننه"، راجع سنن أبي داود (ت الأرنؤوط) : (٤٥٢)، (٣١٢٨)، (٣٤٦٨)، (٣٩٧٨)، (٣٩٧٩)، (٣٩٨٧)، (٣٩٩٨)، (٣٩٩٩)، (٤٣٤٤) .

(٢) : "رسالةُ أبي داود الى أهلِ مكةَ في وصفِ سُننه" (ت لطفي الصباغ) (ص ٢٦_٢٧) .

على أن حديثه ليس بشديد الضعفِ، وهذا يردُّ كلام الحافظ : "وتارةً يكون لشدةِ وضوحِ ضعفِ ذلك الراوي واتفاقِ الأئمةِ على طرحِ روايتِه" فإنه لو كان اتفقَ الأئمةُ على طرحِ روايةِ عطيةَ لما أخرج له أصلًا، وقد علم خلافه فبطل قول الخصمِ .

قلتُ : فيثبتُ بذلك أن الاحتمال الثاني باطلٌ في عطيةَ، وهو قول الحافظ : "وتارةً يكون لشدةِ وضوحِ ضعفِ ذلك الراوي واتفاقِ الأئمةِ على طرحِ روايتِه ." أليس كذلك يا شيخ ؟!

فبقي الثالثُ وهو قول الحافظِ : وتارةً يكونُ من اختِلافِ الرواةِ عنه، وهو الأكثرُ .

قال الحافظ ابن حجر في "النكت على كتاب ابن الصلاح" (٤٤١/١_٤٤٢) : وتارةً يكونُ من اختلافِ الرواة عنه وهو الأكثرُ .

فإن في روايةِ أبي الحسنِ بنِ العبدِ عنه من الكلامِ على جَماعةٍ من الرواةِ والأسانيدِ ما ليسَ في روايةِ اللؤلؤي، وإن كانت روايته أشهر .

ومن أمثلةِ ذلك : ما رواه من طريقِ الحارثِ بنِ وجيهٍ عن مالكِ بنِ دينارٍ عن مُحمدِ بن سيرينَ عن أبي هُريرةَ -رضي اللهُ تعالى عنه- حديثُ : (إن تحتَ كلِّ شعرةٍ جنابةٌ) الحديثُ .

فإنَّه تكلم عليه في بعضِ الرواياتِ، فقالَ : "هذا حديثٌ ضعيفٌ، والحارثُ حَديثه مُنكرٌ"، وفي بعضها إقتصر على بعضِ هذا الكلامِ .

وفي بَعضها لم يَتكلم فيه، وقد يَتكلمُ على الحديثِ بالتضعيفِ البالغِ خارجَ السننِ، ويسكتُ عنه فيها .

ومن أمثلتِه : ما رواهُ في السننِ من طريقِ مُحمدِ بنِ ثابتٍ العَبدي، عن نافعٍ قال : انطلقتُ مع ابن عمرَ -رضي اللهُ تعالى عنهما- في حاجةٍ الى ابن عباسَ -رضي الله تعالى عنهما- فذكرَ الحديثَ في الذي سلمَ على النبي -صلى اللهُ عليه وسلمَ- فلم يرد عليهِ حتى تَيممَ، ثمَّ ردَّ السلامَ وقالَ : إنه لم يَمنعني أن أردَّ عليكَ الا أني لم أكنْ على طهرٍ .

لم يَتكلم عليه في السننِ، ولما ذكره في كتابِ "التفردِ"، قال : لم يُتابعْ أحدٌ مُحمدَ بنَ ثابتٍ على هذا .

ثم حكى عن أحمدَ بنِ حنبلٍ أنَّه قال : "هو حديثٌ مُنكرٌ" . اهـ[1]

قلتُ : قول ابن حجر هذا فيه نظرٌ، وقد أغنانا عن الرد عليه محقق كتاب "النكت" -الشيخ ربيع المدخلي-، فقال في الحاشيةِ (٤٤٢/١) : قد عرفتَ أن أبا داودَ قد تَكلمَ على هذا الحديثِ في سُننه ونقلَ هذا الكلامَ عن أحمدَ، فلعلَ النسخةَ التي كانت عندَ الحافظِ من سنن أبي داود ليسَ فيها هذا الكلام الذي نَفى الحافظُ وُجوده في السننِ، ويَحتملُ أنه ظن عدم وُجودهِ في السننِ بينما هو في الواقعِ موجودٌ فيها، ويُرجحُ هذا الإحتمالَ ما نقله في التلخيصِ من هذا الكلامِ عن أبي داود نَقلًا مُطلقًا، ولم يَعزه الى التفردِ، ولا الى غيره من مُصنفاتِ أبي داودَ، والذي يتبادرُ الى الذهنِ عند اطلاقِ النقلِ عن أبي داودَ إنما هو السنن . اهـ

قلتُ : وبذلك يذهب قوله "وتارةً يكونُ من اختِلافِ الرواةِ عنه، وهو الأكثرُ" .

وقد يقولُ القائلُ : كون مثال الحافظِ لا يصحُّ لا يَعني بالضرورةِ عدمَ وجودِ الاختلافِ بين الرواةِ .

فيقال له : في جميعِ الأحاديث التي وَقفنا عليها في سنن ابي داود من روايةِ عطيةَ لم نجد أن أبا داودَ قد تكلمَ على واحدةٍ منها، بل سكتَ عنها كُلها, فيُستفادُ من ذلك ان ابا داودَ لم يتكلم عن أحاديثِ عطيةَ بشيئٍ في سُننه، اليس كذلكَ ؟!

فإذا انعدمَتْ هذه الأصنافُ الثلاثةُ علمَ أن سكوتَ أبي داود في "سننه" لعطيةَ هو توثيقٌ له .

٣- أن يقالَ لكم سَلمنا أن عطيةَ ممن اختلفَ فيه الرواةُ، وعليهِ فتُطبقُ القاعدةَ كما قلتَ يا شيخ : (فهذا تَعديلٌ وجرحٌ قد اعتَرضَا، والقاعدةُ في مثلِ صاحِبها حسن حَديثِه كما هو مَذهبُ ابن القَطان الفَاسي وابن سيد الناس في شرحِ الترمذي، وللسبكي في ذلكَ رسالة، وهذا ما لم يَترجح أحدهما بمُرجِّحٍ، ومُرجحُ الجرحِ تَفسيره وهو مَعدومٌ هُنا)، أليس كذلك ؟!

السابعُ : قولك : (وأما قوله : "وحسنَ له الترمذي عدةَ أحاديث بعضها من أفرادِه" : قد رمى قومٌ الترمذي بالتساهلِ، وليسَ ذاكَ على إطلاقه، والإجابةُ عن تَحسينه لحديثه، أنه إنَّما هو بالنسبةِ للمُتابعاتِ كما أفاده ابنُ حجرٍ في النتائجِ (١١٥/١) . اهـ

(١) : "النكت على كتاب ابن الصلاح" لابن حجرٍ (ت ربيع المدخلي) (٤٤١/١_٤٤٢) .

والرد عليه من وُجوهٍ :

١- قولك : (قد رمى قومٌ الترمذي بالتساهلِ، وليسَ ذاكَ على إطلاقه، والإجابةُ عن تَحسينه لحديثه، أنه إنَّما هو بالنسبةِ للمُتابعاتِ كما أفاده ابنُ حجرٍ في النتائجِ (١/١١٥)، باطلٌ فقد تَقدمَ أن الحافظَ نفسه الذي تنقل عنه قد استدلَّ بتحسين الترمذي لأحاديث عطيةَ التي بعضها من أفراده، فقال : (ضعفُ عطيةَ إنَّما جاء من قبلِ التشيعِ، ومن قبلِ التَّدليسِ، وهو في نَفسه صَدوقٌ، وقد أخرجَ له البُخاري في الأدبِ المُفردِ، وأخرجَ له أبو داودَ عدةَ أحاديثَ ساكتًا عليها، وحسَّنَ له الترمذي عدةَ أحاديثَ بعضُها من أفرادِه، فلا يُظن أنه مثلُ الوازعِ . اهـ) .[١]

٢- أن هذا القولَ يحتاجُ الى دليلٍ وكلُّ قول بدون دليلٍ فليس بشيئٍ .

٣- أن هذا القول باطلٌ على التحقيق، فإن الترمذي قد أخرج له احاديثَ وقال في بعضِها : "حسن صحيحٌ"، وقال في البعضِ الآخر : "حسنٌ"، وقال في الباقي وهو الجل : "حسنٌ غريبٌ"، وفسر كلامه في بعض التعليقات بقوله : "لا نعرفه الا من هذا الوجهِ"، فدل على ان الترمذي حسن لعطيةَ أحاديثه الافرادَ وهذا واضحٌ وقد تقدم الكلام في ذلك .

٤- أن يقالَ لكم سَلمنا أن الترمذي قد حسن لعطيةَ في المُتابعات، وعليه فما تَفسير قوله : "حسنٌ غريبٌ لا نعرفه الا من هذا الوجه" ؟!

٥- أن يقال لكم كلام الحافظِ في عطيةَ : "ضعيفٌ، لكن حديثه يُحسنه الترمذي اذا توبعَ"، مخالفٌ لقوله : "وحسَّنَ له الترمذي عدةَ أحاديثَ بعضُها من أفرادِه"، وعليه فإما ان نقول أن الحافظَ قد تناقضَ، او أن له زيادةُ علمٍ بهذا الحديثِ ولهذا حسنه مع أن فيه عطيةَ، ويقبحُ حملُ كلامِ الحافظِ على التناقضِ، فوجبَ حمله على انه هنا استَثنى حديث عطيةَ هذا لمزيد علمٍ به، ولا بد أليس كذلك ؟!

الثامنُ : قولكَ : (وقوله : "بأنه لا يُظن أنه مثل الوازع"، فذاكَ بلا ريبٍ فقد أسلفنا كَلماتِ الأئمةِ في الوازعِ العُقيلي الذي حُرمَ وازعًا من الكذبِ، بينما عطيةُ إنَّما ضُعفَ لسوءِ حفظهِ وتَدليسِه) فيه تناقضٌ محضٌ، فقد تقدمَ أنك قلتَ : (والكلامُ على سكوتِ أبي داودَ قديمٌ، وقد خَلُص ابن حجرٍ نفسه في النكت (١/٤٣٨) الى أنَّ سُكوته على ثلاثةِ أوجهٍ :

---

(١) : "نَتائجُ الأفكار في تخريجِ أحاديثِ الأذكارِ" (ت حمدي عبد المجيد السلفي) (١/٢٦٧ ، رقم : ٥٤) .

فتارةً يكون اكتفاءً بما تَقدمَ له من الكلامِ في ذلك الراوي في نَفسِ كتابه، وتارةً يكون لشدةِ وضوحِ ضعفِ ذلك الراوي واتفاقِ الأئمةِ على طرحِ روايتِه، وتارةً يكونُ من اختِلافِ الرواةِ عنه، وهو الأكثرُ . اه وكلامه له تتمات عنده .

قلتُ -اي العصيمي- : فعطيةُ من الجنسِ الثاني، فلا يَكادُ يخفى ضعفه على آحاد الطلبةِ) . اه

قلتُ : فيُفهمُ من جعلكَ سكوت أبي داود من جنس الثاني، وهو من "يكون لشدةِ وضوحِ ضعفِ ذلك الراوي واتفاقِ الأئمةِ على طرحِ روايتِه" أنك جعلتَ عطيةَ ضمن من وضح ضعفه واتفقَ الأئمةُ على طرح روايته وهو المتروكُ، لكنك هنا تقول : "فذاكَ بلا ريبٍ فقد أسلفنا كَلماتِ الأئمةِ في الوازعِ العُقيلي الذي حُرمَ وازعًا من الكذبِ، بينما عطيةُ إنَّما ضُعفَ لسوءِ حفظهِ وتَدليسِه" مما يُفهم منه أن عطيةَ ليس بشديدِ الضعفِ، فكأنك تقول : "عطيةُ مَتروكٌ"، ثم تقولُ بعدها : "عطيةُ ضعيفٌ" ! وهذا تناقضٌ وخلط في الأمورِ، فإن المَتروكَ غيرَ الضعيفِ كما هو مَعلومٌ فتنبه !

ولو جاز كلامك لجازَ قلبُ الحقائقِ، ولو جازَ قلبُ الحقائقِ، لجازَ ان يصبح (الكتاب سيارةً والكلبُ دودةً والفيلُ ساعةً ...الخ)، ولا يقولُ بذلك عاقلٌ فبطلَ زعمكَ !

وقد يقولُ القائلُ : أن قولنا ضعيفٌ مرةً ومرةً أخرى متروكٌ ليس بتناقضٍ لاختلافِ المقامينِ .

فيقالُ له : فهلا حملتم كلام الحافظ في عطيةَ على هذا المنوال ؟! فإنه قد ضعفه الا أنه في موضعٍ آخر حسن حديثه، ام أن ذلك حلالٌ عليكم حرامٌ علينا ؟!

التاسعُ : قولك : (وخاتمةُ القولِ أن ما تَقدمَ عن الحافظِ في النتائجِ يُخالفُ ما ارتَضاهُ في غيرِ ما كتابٍ، أما تَدليسُ عطيةَ فإنَّه من نوعِ تدليسِ الشيوخِ، وهو مُحرمٌ كما قالَ ابنُ كثيرٍ في "اختِصارِ علومِ الحَديثِ" (ص ٥٩) وغيره)، فالرد عليه من وُجوهٍ :

١- تقدمَ انه يلزمك جعلُ كلام الحافظِ متناقضًا، مع انه بإمكانك حمله على زيادةِ العلمِ .

٢- أن تدليس عطيةَ كما قدمنا مبني على قصة الكَلبي والكلبي كذابٌ، فالقصةُ باطلةٌ وما بُنِي على باطلٍ فهو باطلٌ أيضًا .

٣- أنه على فرضِ التسليمِ لك بتدليسِ عطيةَ، فقد صرح بالسماع كما في رواية الحافظ ابن بشران، فبطل زعمك .

العاشرُ : قولك : (وتعقبَ بعضُ المَشايخِ الفُضلاءِ قصة عطيةَ وتَكنيته للكَلبي بأبي سَعيدٍ بقولِه : "لا يرد عليه ذلك لما بَينه ابن رجبٍ في شرحِ العللِ" (٦٩٠/٢_٦٩١) حيثُ قالَ : "الكَلبي لا يُعتمدُ ما يَرويه، وإن صحتْ هذه الحِكايةُ عن عَطيةَ فإنَّما تَقتضي التوقفَ فيما يَحكيهِ عطيةُ عن أبي سَعيدٍ من التفسيرِ خاصةً، فأما الأحاديثُ المَرفوعةُ التي يَرويها عن أبي سَعيدٍ، فإنما يُريدُ أبا سَعيدٍ الخدري ويُصرحُ في بَعضها بنِسبته" . اهـ كلامه . [1]

قلتُ : لا نُخالفُ في أنَّ الكَلبيَّ ساقطٌ لا تُعتمدُ رواياته، لكنَّ ديدانَ أهلِ العلمِ في رمي الرواةِ بالتدليسِ هو سبرُ مَروياتهم والتدقيقُ في تَلاميذهم وأشياخِهم، ولذا رماهُ بالتدليسِ الثوري -كما يدلُّ عليه كلامه- وأحمد وابنُ حبان والذهبي وابنُ حجرٍ .

بل قالَ الأخيرُ : "تَدليسه قَبيحٌ"، وتصريحه بالسماعِ من أبي سَعيدِ إنما جاءَ في الرواياتِ الموقوفةِ لا المَرفوعةِ، زد على أنه لا يَنفعُ كما أفاده ابنُ حجرٍ في النتائجِ (٢٧٣/١)، لأنَّ تَدليسه تدليسُ شُيوخٍ لا تَدليسُ اسنادٍ، وقد قالَ : حَدثني أبو سَعيدٍ -في المرفوعِ- ولم يَنسبه فتأمل) . اهـ

والرد عليه من وُجوهٍ :

١- أن قولك : (لكنَّ ديدانَ أهلِ العلمِ في رمي الرواةِ بالتدليسِ هو سبرُ مَروياتهم والتدقيقُ في تَلاميذهم وأشياخِهم، ولذا رماهُ بالتدليسِ الثوري -كما يدلُّ عليه كلامه- وأحمد وابنُ حبان والذهبي وابنُ حجرٍ، بل قالَ الأخيرُ : "تَدليسه قَبيحٌ) لا يُغني ولا يُسمنُ من جوعٍ، فإنه يقال لك : كذلك الذين حسنوا او صححوا حديثه إنما ديدنهم سبرُ مَروياته والتدقيقُ في تلاميذه ومشايخه، فأين الفرق ؟!

٢- أنه تقدم أن كلام كل من "أحمد وابنِ حبان والذهبي وابنِ حجرٍ" في عطيةَ مبنيٌّ على قصةِ الكلبي وما بُني على باطلٍ فهو باطلٌ .

(١) : قلتُ القائل هو الشيخ اسماعيل الأنصاري في كتابه "الانتصار لشيخِ الإسلامِ بالردِّ على مُجانبةِ الألباني فيه الصواب" (ص ٤٨_٤٩) .

٣- قولك : (وتصريحه بالسماعِ من أبي سَعيدِ إنما جاءَ في الرواياتِ الموقوفةِ لا المَرفوعةِ) .

قلتُ : هذا ما كنتَ تظنه أنت كما ظنه الكثيرونَ أما الواقعُ فإنه قد صرح بالسماعِ في روايةٍ، قال الحافظ ابن بشران في "الجزء الثاني عشر" من أماليهِ : (٧٥٤) : وأخبَرنا دعلجٌ، ثنا جعفرُ بنُ أحمدَ الساقانيُّ، ثنا مُحمدُ بنُ يَحيى بنِ ضريسٍ، ثنا ابنُ فُضيلٍ، ثنا أبي، عن عَطيةَ، حَدَّثني أبو سَعيدٍ الخدري، قال : قال النبيُّ صلى اللهُ عليهِ وسلمَ : ما من رجلٍ يخرجُ من بيتِه الى الصلاةِ، فقال : اللهم إني أسألكَ بحقِّ السائلينَ عليكَ، وبحقِّ ممشايَ هذا، لم أخرج أشرًا ولا بَطرًا، ولا رياءً ولا سُمعةً، خرجتُ اتِّقاءَ سخطِكَ، وابتِغاءَ مرضاتِكَ، أسألك أن تُعيذني من النارِ، وتغفرَ لي ذُنوبي، إنَّه لا يَغفرُ الذنوبَ الا أنتَ، الا وُكِّلَ به سبعونَ ألفَ ملكٍ يَستغفرونَ له، وأقبلَ اللهُ عزَّ وجلَّ عليه بوجهِهِ، حتى يَقضيَ صلاته . اه [1]

قلتُ : وبذلك يسقط قولك من أصله الى فصله، أليس كذلك ؟!

٤- قولك : (زد على أنه لا يَنفعُ كما أفاده ابنُ حجرٍ في النتائجِ (٢٧٣/١)، لأنَّ تَدليسه تدليسُ شُيوخٍ لا تَدليسُ اسنادٍ، وقد قالَ : حَدثني أبو سَعيدٍ -في المرفوعِ- ولم يَنسبه فتأمل) . اه

قلتُ : تقدم أن تدليسَ عطيةَ مبني على قصةِ الكلبي، فلا يثبتُ، اما قولك : (وقد قالَ : حَدثني أبو سَعيدٍ -في المرفوعِ- ولم يَنسبه فتأمل)، فلا يُغني ولا يُسمنُ من جوعٍ، والرد عليه من وُجوهٍ :

أ- أنه تقدم أن عطيةَ أثبت السماعَ في الحديث المرفوعِ كما عند الحافظ ابن بشران .

ب- أنه على فرضِ صحةِ قصةِ التدليسِ، فإنه قد صرحَ بالسماعِ في الروايةِ الموقوفةِ أيضًا وكلامه هذا مما لا يُقال بالرأي فله حكم المَرفوعِ .

وقد يقولُ القائلُ : وما دليلكم على أن له حكم المرفوعِ ؟!

---

(١) : أخرجه الحافظ ابن بشران في الجزء الثاني عشر من اماليهِ (ت عادل بن يوسف العزازي) (ص ٣٢٦/٣٢٥ ، رقم : ٧٥٤) .

وقال الحافظ ابن مُحب الصامت عقبَ ذكرِ هذا الحديث كما في كِتابهِ "صفات رب العالمين" (ت فرحان بن راضي الشَّمري) (ص ١٨٧ ، رقم : ٧٩٦) : وهو عندَنا في الثاني عشرَ من "أمالي" عبدِ الملكِ بنِ بِشرانَ، وفي "جُزءِ أبي الجَهْمِ" . اه

فيقال له : وأنتم وما دليلكم على انه ليس له حكم المرفوعِ ؟! فإن هذا مما لا يُقال من قبل الرأي !

الحادي عشر : أنه على فرضِ صحة تفسير ابن حجرٍ لسكوت أبي داود فإنه لا يغني ولا يسمن بعدما صرح أبو داود بأن ما سكت عنه فهو صالحٌ، ولا يُصارُ الى المقصد الا بعد تعذر النصِّ، فكيف سرتم لتفسير الحافظِ مع أن ابا داود قد صرحَ بأنَّ ما سكت عنه فهو صالحٌ ؟!

وقد يقول القائلُ : من أنتم حتى تردوا كلام الحافظِ ؟!

قلنا لكم : وأنتم من انتم حتى تُفسروا سكوتَ أبي داود بغير ما يرتضيه أبو داود نفسه، فقد صرح بأن ما سكتَ عنه فهو صالحٌ ؟!

ولو جاز قولكم لجاز أن نحمل كلامَ رجلٍ يقول : "أنا جائعٌ" على أنه يريدُ الذهابَ الى المرحاضِ لأن غيره قال : "إنه يريد الذهاب الى المرحاضِ" ! ولا يقول بذلك عاقلٌ فبطل زعمُ الخصمِ، فإنه بعد تصريح أبي داود وهو الاعلمُ والأعرفُ بسننه من غيره لا مَجال للجدالِ، وكما يُقال : "اذا حضر الوضوء بطلَ التيمم" !

قلتُ : وقبل الانتهاءِ من هذه القضيةِ ينبغي الاشارة الى شيئٍ، وهو قضية روايةِ الحافظ ابن بشران، فقد روى الحديث عن محمد بن فضيلٍ عن أبيه .

فقد يأتينا شيطانٌ، ويقول : هذا اسناد تالفٌ فإن ابا ابن فضيلٍ ضعيفٌ .

فيقالُ له : هاك هذا، قال الحافظ ابن حجر في "التقريب" (٥٤٣٤) : فُضيلُ بنُ غزوانَ، بفتحِ المُعجمة وسكونِ الزاي، ابن جريرٍ الضبِّي مولاهم، أبو الفضلِ الكوفي، ثقةٌ، من كبارِ السابعةِ، مات بعد سنة أربعين . ع . اهـ [1]

قلتُ : بل أكثر من ذلك فهو من رجال الشيخينِ ! فماذا بعد الحق الا الضلال ؟!

كما ان هذه مُتابعةٌ قويةٌ يا شيخ لفضيلِ بن مرزوقٍ على فرضِ ضعفه أليس كذلك ؟!

اما فضيلُ بن مرزوقٍ، فقد أغنيتنا عن البحث فيه بتصريحك انه حسن، أليس كذلك ؟!

---

(١) : "تقريب التهذيب" (ت عوامة) (ص ٤٤٨ ، رقم : ٥٤٣٤) .

# من ضعف عطيةَ

قلتُ : الآن نشرعُ في ذكرِ من ضعفَ عطيةَ حقيقةً بعد التمحيصِ، وبما أننا نزعنا تضعيفَ بعض من جئت بهم كأحمد وسُفيان وابن حبان، فلا تقلق يا شيخُ ولا تحزنْ ولا تبكِ، وإن شئتَ اشترينا لك حلوةً، وسوف نُعوضُ لك عن خسارتِكَ، ونوصلها ١٧ كما كانت، وهذا سوفَ يكون بالمجان، فنحن نُحبك يا شيخ العُصيمي ولولا حُبنا اياكَ لما رَددنا عليك !

١- وفي "العلل" أيضًا (١٣٠٦) تمام كلامِ الإمام أحمد المُتقدم، قال : "وكانَ هُشيمٌ يُضعِّفُ حديثَ عَطيةَ"، وقال البُخاري في الصغيف (٣٠٢/٢) : "كانَ هُشيمٌ يَتكلَّمُ فيه" .

٢- وقال ابن معين كما في "الضعفاء" للعُقيلي (١٣٩٢ ت) : كانَ عطية العوفي ضَعيفًا .

٣و٤- وضعفه أيضًا أبو حاتمٍ وأبو زرعةَ الرازيان، فقالَ الأولُ كما في الجرحِ والتعديلِ لابنهِ (٣٨٣/٦) : "ضعيفُ الحَديثِ، يُكتبُ حَديثه"، ثم روى عن أبي زُرعةَ أنه قال : "كوفي لين" .

٥- النسائي فقال في "الضعفاء" (٤٨١) : ضعيفٌ .

٦- وقال أبو داودَ في سُؤالات الآجري (٢٤) : "ليسَ بالذي يُعتمدُ عليهِ" .

٧- الدارقطني، ففي سُننه (٣٩/٤)، قال : عطيةٌ ضَعيفٌ .

٨- الساجي، ففي التَّهذيب (٢٢٦/٧) عنه قال : ليسَ بحُجةٍ .

٩- ابن شاهين، فإنَّه ذكرهُ في الضعفاءِ (٤٨٠) قائلًا : (ضعفه أحمد ويَحيى) .

١٠- الحاكم كما في نصبِ الرايةِ (٤٠٦/١) .

١١- البيهقي في السننِ (١٢٦/٢) (٣٠/٦)، قال : "لا يُحتجُّ به"، وفي (٦٦/٧) نحوه وكذا (١٢٦/٨) نحوه .

١٢- الذهبي، ففي "السير" (٣٢٥/٥)، قال : ضَعيفُ الحديثِ، وفي "الميزان" (٧٩/٣)، قال : ضَعيفٌ، نقلَ في "الديوان" (٢٨٤٣) الإجماعَ على ضعفِه .

١٣- ابن حجر العَسقلاني : ففي "تعريف أهلِ التقديس" له (ص ١٣)، قال : "ضَعيفُ الحفظِ، مَشهورٌ بالتَّدليسِ القَبيحِ" . اهـ وقال في "التقريب" : "صَدوقٌ يُخطأ كَثيرًا وكانَ شيعِيًّا"، وضعفه في الفتح (٦٦/٩، ٥/١٢، ١٠٢/١٣)، وفي "التلخيص" (٢٤١ -هندية-) .

قلتُ : هؤلاء أتيتَ بهم والآن حان دورُنا :

١٤- ابن عدي، وقال (١٣٣٢٠) : قال ابن الصباحِ : يَعني وأنعما وأرفَعا، وهذا معروفٌ بعطيةَ، وقد رواهُ عنه جَماعةٌ من الثقاتِ، ولعطِيةَ عن أبي سَعيدٍ أحاديث وعن غير أبي سَعيدٍ، وهو مع ضَعفِهُ يُكتبُ حَديثُه، وكانَ يُعدُّ من شيعةِ أهلِ الكوفةِ" . اهـ[1]

١٥- أبو بَكرٍ البزَّار، قال : "كانَ يَغلو في التَّشيعِ، روى عنه جلَّةُ الناسِ" . اهـ[2]

١٦- يَحيى ابن سَعيد, قال البُخاريُّ : قال لي عليٌّ عن يَحيى وهو ابنُ سَعيدٍ : "عطيةُ، وأبو هارونَ، وبشرُ بنُ حَربٍ عندي سواء، وكانَ هُشيمٌ يَتكلمُّ فيه" . اهـ[3]

١٧- الجوزجاني، وقال : "مائل" . اهـ[4]

قلتُ : والآن أصبحوا سبعة عشر كما وعدناك يا شيخ فها نحنُ وَفينا بوعدنا، وبقي القليل ممن ضَعفه أعرضنا عن ذكرهم لعدمِ الاكثار، فقد تقدم أننا أردنا أن نعطيك هدية ونُكمل السبعة عشر رجلا الذين أتيتَ بهم لا الزيادة عليهم، وإن شاء الله سوف نلتزم هذا العدد في ذكر من وثق عطيةَ، وعليه فالجواب عن هؤلاء من وجوهٍ :

الأول : قول ابن عدي "ولعطِيةَ عن أبي سَعيدٍ أحاديث وعن غير أبي سَعيدٍ، وهو مع ضَعفِهُ يُكتبُ حَديثُه، وكانَ يُعدُّ من شيعةِ أهلِ الكوفةِ" .

(١) : "الكامل في الضعفاء" لابن عدي (ت السرساوي) (٥٨٣/٨ ، رقم : ١٣٣٢٠) .

(٢) : "تهذيب التهذيب" (ت عبد الموجودِ ومُحمد معوَّض) (٥١١/٤ ، رقم : ٥٤٢١) .

(٣) : "تَهذيب الكَمال" (ت بشار عواد) (١٤٧/٢٠ ، رقم : ٣٩٥٦) .

(٤) : "أحوال الرجال" للجوزجاني (ت عبد العظيم البَستوي) (ص ٧٢ ، رقم : ٤٤) .

فيه تصريحٌ بأن ضعفَ عطيةَ ليس بالضعفِ الشديدِ، وذلك واضحٌ من خلالِ قوله : "وهو مع ضَعفِهُ يُكتبُ حَديثُه"، ولو كانَ شديد الضعفِ لما صحَّ أن يُكتب حديثه أليس كذلك ؟!

الثاني : أن الظاهر أن الحافظ ابن عدي قد بنى تَضعيفه في عطيةَ بناءً على قصةِ الكلبي وعلى تضعيف يحيى وهشيم والجوزجاني، فإنه ما ساقَ له سوى حديثًا واحدا زعموا أنه مُنكرٌ، فقال (١٣٣١٩) : حَدَّثَنَا أَبُو الْعَلاءِ مُحَمد بْنُ أَحْمَدَ الكوفي بمصر، حَدَّثَنا مُحَمد بْنُ الصَّبَّاحِ الدَّوْلابِيُّ، حَدَّثَنا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سُلَيْمَانَ بْنِ رَزِينٍ، وَهو أبو إسماعيل المؤدب، حَدَّثَنا عَطِيَّةُ الْعَوْفِيُّ فِي سَنَةِ عَشْرٍ ومائَة، عَن أَبِي سَعِيد الْخُدْرِيِّ، قَال : قَال رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِنَّ أَهْلَ عِلِّيِّينَ لَيَرَاهُمْ مَنْ تَحْتَهُمْ كَمَا تَرَوْنَ الْكَوْكَبَ الدُّرِّيَّ بِالأُفُقِ وَإِنَّ أَبَا بكر وعمر منهم وانعما . اه [١]

قلتُ : ومما يُؤكد أنه بنى تَضعيفه على قصةِ الكلبي أنه ساقها برواياتٍ مُختلفة في كل من (١٣٣١٦) (١٣٣١٧)، فساقها عن أحمد وعن الثوري، وقد تَقدم ان كلًّا من تضعيف أحمد والثوري مَبني على قصةِ الكلبي، وما بُني على باطلٍ فهو باطلٌ !

قلتُ : فبقي لنا قول يحيى وهُشيم والجوزجاني، فأما قول يحيى فقد فَصلنا فيه القول وبينا أنه مع تَضعيفه له في روايةِ ابن أبي مريم، فقد قال عنه "ليس به بأس"، وقال "صالح"، وهي عبارة توثيق وعليه فيُصار الى القاعدةِ، وكما قلت يا شيخ : (فهذا تَعديلٌ وجرحٌ قد اعتَرضَا، والقاعدةُ في مثلِ صاحِبها حسن حَديثِه كما هو مَذهبُ ابن القَطان الفَاسي وابن سيد الناس في شرحِ الترمذي، وللسبكي في ذلكَ رسالة، وهذا ما لم يَترجح أحدهما بمُرجِّحٍ، ومُرجحُ الجرحِ تَفسيره وهو مَعدومٌ هُنا)، أليس كذلك ؟!

قلتُ : يبقى كلام هُشيم ابن بشير الواسطي، وكلام الجوزجاني، فأما هشيمٌ فتجريحه غير مُفسر وأما الجوزجاني فسيأتي الكلام حوله .

الثالث : اما قول أبي بكر البزار : "كانَ يَغلو في التَّشيعِ، روى عنه جلَّةُ الناسِ" .

فهذا لا ينفعُ فقد تَقدم أن التضعيفَ بالمذهبِ ليس بشيئٍ اللهم الا اذا كانَ كفرًا مُخرجا من الملةِ، فبقي قوله : "روى عنه جلَّةُ الناسِ"، والظاهرُ من العبارةِ أنها صيغةُ توثيق لهذا نُرجئها الى مبحث من وثقَ عطيةَ .

(١) : "الكامل في الضعفاء" لابن عدي (ت السرساوي) (٥٨٣/٨ ، رقم : ١٣٣١٩) .

الرابع : قول يَحيى ابن سَعيد : "عطيةُ، وأبو هارونَ، وبشرُ بنُ حَربٍ عندي سواء، وكانَ هُشيمٌ يَتكلمُ فيه"، لا يلزمُ منه ضعفه عند غيرِه فقد وثقه يحيى ابن معين، وهو مُتعنت وكذلك ابن القطان الفاسي كما في "بيان الوهم والايهام" (٣٦٣/٤ ، رقم : ١٩٥٠) فقال عن حديث عطيةَ : "وسكت عنه وهو إنَّما يرويه عطيةُ العوفي، وهو يضعف، وقال فيه ابن معين : "صالِحٌ"، فالحَديثُ به حسنٌ" . اه [١]

قلتُ : وعليه فنحكم أن كلامَ يحيى ابن سعيد فيه تشددٌ فإنه كانَ شديدًا في الجرحِ، ولا ننسى أن ابن القطان الفاسي قد حسن له وهو المعروفُ أيضًا بحدتِه في الجرحِ، وعليه فلدينا تَعارضٌ بين كلامِ حافظينِ مُتعنِّتينِ، فلا بدَّ من مُرجحٍ أليس كذلك ؟!

الخامس : قول الجوزجاني في عطيةَ : "مائل" ليس بشيئٍ فإن هذا تَجريحٌ بالمذهب، وقد أعدنا مرارًا وتكرارًا ان التجريح بالمذهبِ ليس بشيئٍ اللهم الا اذا كان كفرًا مخرجا من الملةِ .

قلتُ : على أنه يُقالُ كيفَ لم يُجرحه بغير هذا ؟! ولو كانَ فيه جرحٌ مُعتبرٌ لساقه الجوزجاني، لكن لما لم يَجد ذلك، ذكر تجريحه بالمذهبِ .

كما ان كلام الجوزجاني يوحي بأنه كان رافضي، وهذا ليس بصحيحٍ، فإنه وإن كان قد ذكره الشيخ الطوسي في رجاله، كما قال الشيخ الطبسي في "رجال الشيعة في الصحاح الستة" (ص ٢٤٨) : "أوردَه المَرحومُ الشيخُ طوسي في أصحاب الباقِر عليه السلام" . اه[٢]

فإنه لم يَكن بالطعانِ في الشيخين، يدلُّ على ذلك أمورٌ، منها : الحديثُ الذي أورده له ابن عدي (١٣٣١٩)، قال : حَدَّثَنَا أَبُو الْعَلاءِ مُحَمد بْنُ أَحْمَدَ الكوفي بمصر، حَدَّثَنا مُحَمد بْنُ الصَّبَّاحِ الدَّوْلابِيُّ، حَدَّثَنا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سُلَيْمَانَ بْنِ رَزِينٍ، وَهو أبو إسماعيل المؤدب، حَدَّثَنا عَطِيَّةُ الْعَوْفِيُّ فِي سَنَةِ عَشْرٍ ومائَة، عَنْ أَبِي سَعِيد الْخُدْرِيِّ، قَال : قَال رَسُولُ

(١) : "بيان الوهم والايهام" لابن القطان الفاسي (ت آيت سعيد) (٣٦٣/٤ ، رقم : ١٩٥٠) : وقال آيت سعيد تعليقًا على قول ابن القطان : (... وحسَّنه المُؤلِّفُ كما ترى، وأبو مُحمدٍ سكتَ عنه، وهو اما صحيحٌ أو حسنٌ عندَه، وعطيةُ بنُ سعدٍ المذكورُ، ضعيفٌ، ضعفه الجُمهورُ، ووَصَموهُ أيضًا بالتَّدليسِ عن أبي سَعيدٍ، وذلك أنَّه يوهِمُ قوله عن أبي سَعيدٍ أنه الخدري، وإنَّما يُريدُ الكَلبِيَّ، ولذلكَ لا يُقبلُ منه ما تَفرَّدَ به، وإنما يُكتبُ حَديثُه للإعتِبارِ، ولا يَقدحُ في هذا قول ابن معينٍ فيه : صالحٌ، ولا قولُ ابن سَعدٍ فيه : ثقة إن شاء اللهُ، لأنَّ توثيقهُم مُعارضٌ بالجرحِ المُفسَّرِ، الذي هو ضعفُه ولينُ حِفظِهِ وتدليسه عن أبي سَعيدٍ، ولذا قال ابنُ عُدي عنه : وهو مع ضعفِه يُكتبُ حَديثُهُ، يَعني للإعتِبارِ، فما له عليهِ مُتابعٌ مُعتبرٌ، قُبلَ منه، وما لا فلا ...إلخ) . اه.

(٢) : "رجالُ الشيعة في الصحاح الستة" للطبَسي (ت مركز الأئمة الأطهار) (ص ٢٤٨ ، رقم ٧٩) .

اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِنَّ أَهْلَ عِلِّيِّينَ لَيَرَاهُمْ مَنْ تَحْتَهُمْ كَمَا تَرَوْنَ الْكَوْكَبَ الدُّرِّيَّ بِالأُفُقِ وَإِنَّ أَبَا بكر وعمر منهم وانعما . اه [1]

قلتُ : فبالله عليكم يا أهل العقولِ هل الرافضي يَروي مناقب الشيخينِ ؟!

فإنه قال كما في الحديث : "إِنَّ أَهْلَ عِلِّيِّينَ لَيَرَاهُمْ مَنْ تَحتَهم كَمَا تَرَوْنَ الْكَوْكَبَ الدُّرِّيَّ بِالأُفُقِ وَإِنَّ أَبَا بكر وعمر منهم وانعما" فاعتبروا يا أولى الأبصار !

ومنها : ما رواه ابو داود في سننه (٣٩٨٧) : حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ الْفَضْلِ، حَدَّثَنَا وُهَيْبٌ يَعْنِي ابْنَ عَمْرٍو النَّمَرِيَّ، أَخْبَرَنَا هَارُونُ، أَخْبَرَنِي أَبَانُ بْنُ تَغْلِبَ، عَنْ عَطِيَّةَ الْعَوْفِيِّ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : "إِنَّ الرَّجُلَ مِنْ أَهْلِ عِلِّيِّينَ لَيُشْرِفُ عَلَى أَهْلِ الْجَنَّةِ فَتُضِيءُ الْجَنَّةُ لِوَجْهِهِ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ - قَالَ : وَهَكَذَا جَاءَ الْحَدِيثُ دُرِّيٌّ مَرْفُوعَةٌ الدَّالُ لَا تُهْمَزُ - وَإِنَّ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ لَمِنْهُمْ وَأَنْعَمَا" . اه

ومنها : ما رواه الترمذي (٢٣٥١) : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى البَصْرِيُّ قَالَ : حَدَّثَنَا زِيَادُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ الأَعْمَشِ، عَنْ عَطِيَّةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «فُقَرَاءُ المُهَاجِرِينَ يَدْخُلُونَ الجَنَّةَ قَبْلَ أَغْنِيَائِهِمْ بِخَمْسِمِائَةِ سَنَةٍ» وَفِي البَاب عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، وَجَابِرٍ : «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الوَجْهِ» . اه

قلتُ : ففي الحديثِ أن "فُقَرَاء المُهَاجِرِينَ يَدْخُلُونَ الجَنَّةَ قَبْلَ أَغْنِيَائِهِم بِخَمْسِمِائَةِ سَنَةٍ" مما يَعني أن أغنيائهم سيدخلونَ الجنةَ، ولا شك أبو بكر وعمر من أوائل من هاجر مع النبي، هذا لا يختلفُ فيه اثنان من كلا الفريقين، وبالتالي فأبو بكر وعمر في الجنةِ، فكيف يُقال بعد رواية هذا الخبر أن عطيةَ رافضي ؟!

أم مُجرد مُوالاته لعلي هو الرفض ؟!

ومنها : ما رواه الترمذي ايضا (٣٦٥٨) : - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي حَفْصَةَ، وَالأَعْمَشِ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَهْبَانَ، وَابْنِ أَبِي لَيْلَى، وَكَثِيرٍ النَّوَّاءِ كُلِّهِمْ، عَنْ عَطِيَّةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «إِنَّ أَهْلَ الدَّرَجَاتِ العُلَى لَيَرَاهُمْ مَنْ تَحْتَهُمْ كَمَا تَرَوْنَ النَّجْمَ الطَّالِعَ فِي أُفُقِ السَّمَاءِ، وَإِنَّ أَبَا بَكْرٍ، وَعُمَرَ مِنْهُمْ وَأَنْعَمَا» : «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ وَقَدْ رُوِيَ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ عَنْ عَطِيَّةَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ» . اه

(١) : "الكامل في الضعفاء" لابن عدي (ت السرساوي) (٥٨٣/٨ ، رقم : ١٣٣١٩) .

ومنها أيضا : ما رواه الترمذي (٣٦٨٠) - حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ الأَشَجُّ قَالَ : حَدَّثَنَا تَلِيدُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ أَبِي الجَحَّافِ، عَنْ عَطِيَّةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «مَا مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا لَهُ وَزِيرَانِ مِنْ أَهْلِ السَّمَاءِ وَوَزِيرَانِ مِنْ أَهْلِ الأَرْضِ، فَأَمَّا وَزِيرَايَ مِنْ أَهْلِ السَّمَاءِ فَجِبْرِيلُ وَمِيكَائِيلُ، وَأَمَّا وَزِيرَايَ مِنْ أَهْلِ الأَرْضِ فَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ» . هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ. وَأَبُو الجَحَّافِ اسْمُهُ : دَاوُدُ بْنُ أَبِي عَوْفٍ . وَيُرْوَى عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو الجَحَّافِ وَكَانَ مَرْضِيًّا . اه

قلتُ : فانظروا يا عباد الله ما في الحديث : "«مَا مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا لَهُ وَزِيرَانِ مِنْ أَهْلِ السَّمَاءِ وَوَزِيرَانِ مِنْ أَهْلِ الأَرْضِ، فَأَمَّا وَزِيرَايَ مِنْ أَهْلِ السَّمَاءِ فَجِبْرِيلُ وَمِيكَائِيلُ، وَأَمَّا وَزِيرَايَ مِنْ أَهْلِ الأَرْضِ فَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ»" فهل بعد روايةِ هذا الحديث يُقال عن عطيةَ رافضي مائل ؟! سبحانكَ هذا بُهتان عظيمٌ !

ومنها أيضا : قال الترمذي في "السنن" (٣٩٠٤) - حَدَّثَنَا الحُسَيْنُ بْنُ حُرَيْثٍ قَالَ : حَدَّثَنِي الفَضْلُ بْنُ مُوسَى، عَنْ زَكَرِيَّا بْنِ أَبِي زَائِدَةَ، عَنْ عَطِيَّةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : «أَلَا إِنَّ عَيْبَتِيَ الَّتِي آوِي إِلَيْهَا أَهْلُ بَيْتِي، وَإِنَّ كَرِشِيَ الأَنْصَارُ، فَاعْفُوا عَنْ مُسِيئِهِمْ، وَاقْبَلُوا مِنْ مُحْسِنِهِمْ» : «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ» وَفِي البَابِ عَنْ أَنَسٍ . اه

قلتُ : فانظروا الى هذا الحديثِ يا أهل العُقولِ : "أَلَا إِنَّ عَيْبَتِيَ الَّتِي آوِي إِلَيْهَا أَهْلُ بَيْتِي، وَإِنَّ كَرِشِيَ الأَنْصَارُ، فَاعْفُوا عَنْ مُسِيئِهِمْ، وَاقْبَلُوا مِنْ مُحْسِنِهِمْ" وهل الرافضي يروي حَديثًا فيه الأمر بقبول احسان الأنصاري ؟! بل وفيه الأمر بالعفو عن خطأهم ! وفيه بيان منقبتهم بقوله : "كِرشي" وهي البطانة ! فاتقوا الله يا عباد اللهِ واعلموا ان الله سائلكم عن عَبثكم بهذا العلم الشريف وعن تَكلمكم في رجال بالبهتان من غير بَيان، فإنه مُورثٌ للهلاكِ والنكران وجالبٌ للخُسران يا عُميان !

السادسُ : عودةُ الى قول الساجي، في عطية : "ليس يحجةٍ"، فإنه ما اكمل كلامه، والآن نحنُ نُكمله لنفهم لماذا عطية عند الساجي ليس بحجةٍ ؟

قال الحافظ المُغلطاي في "الإكتفاء في تَنقيح كتاب الضعفاء" (٢٣٠/٣) : وقال الساجي : "لَيس حديثه بحُجةٍ، وكان يُقدمُ عليًّا على الكلِّ، ضعفه الثوري" . اه[١]

---

(١) : "الإكتفاء في تَنقيح كتاب الضعفاء" للمغلطاي (ت مازن السرساوي) (٢٣٠/٣ ، رقم : ٦١٣) .

قلتُ : والآن ظهرَ اللعبُ، فيَتبينُ مما تَقدم أن الساجي ضعفَ عطيةَ تبعًا لتَضعيف الثوري، وقد تقدم أن الثوري ضعف عطيةَ بناءً على قصةِ الكلبي، وما بُني على باطلٍ فهو باطلٌ، وبناءُ شيئ على باطلٍ مبني على باطلٍ لا يكونُ الا باطلًا، فيذهبُ تجريح الساجي في عطيةَ أدراج الرياح والحمد لله على توفيقِه .

وقد يقولُ القائلُ : ذكرُ تضعيف الثوري في نفس السياق بعد قول الساجي عن عطية : "ليس بحجةٍ" لا يَدلُّ على أنه ضعفه لهذا السبب .

فيقالُ له الرد عليكَ من وُجوهٍ :

١- أنه يلزمُ على قولك لو أن رجلًا قال عن رجلٍ : "أكرهه" ثم قال : "كان يَضربُني في صغري"، ان نفهمَ أن سبب كرهه لذلك الرجلِ ليس ضربه في صغره، ولا يُخالف في ذلك عاقلٌ في أنه لو قال : "أكرهه" ثم قال : "كان يَضربني" ان كرهه بسببِ ضربه، فبطلَ زعمُ الخصمِ .

٢- ويلزمُ على أصلِ الخصمِ أنه لو أطلق رجلٌ الريح ثم قال : "بَطني يؤلمني"، يلزم أنه لم يطلق الريحَ لأنَّ بطنه آلمه ولا يقول بذلك عاقلٌ، فإنه لو فرضنا أن أحدًا اطلق الريحَ ثم قال : "بَطني يؤلمني"، فإنه يُتبادر الى الذهن أن سبب اطلاقه للريحِ هو بطنه وهذا واضحٌ .

قلتُ : فكذلك هنا فقد قال الساجي عن عَطيةَ : "لَيس حديثه بحُجةٍ، وكان يُقدم عَليًا على الكل"، ثم قال بعدها : "ضعفه الثوري" أليس كذلك يا شيخ ؟!

السابعُ : وبما أننا أسقطنا تَضعيف الساجي، فيَنبغي تعويضك حتى لا تَبكي من الحزن !

قال ابن قيم الجوزية : "فيه ضعف" . اه [(١)]

قلتُ : جرحُ ابن قيم الجوزية في عطيةَ غيرُ مُفسرٍ، فنلحقه بالتجريحاتِ الأخرى ونُطبقُ عليه القاعدةَ أليس كذلك يا شيخ ؟!

---

(١) : تهذيب سنن أبي داود وايضاح علله ومُشكلاته" (ت نبيل بن نصار السِّندي) (١٢٠/٣) .

# من وَثَّقَ عطيةَ

قلتُ : وها نحن ذا كما وَعدناكَ يا شيخُ وسوف نلتزمُ بسبعة عشر توثيقًا كي لا نَظلم عطيةَ أليس كذلك ؟!

١- ابن معين، قال الدوري (٢٤٤٦) : - سَمِعت يحيى يَقُول عَطِيَّة الْعَوْفِيّ هُوَ عَطِيَّة الجدلي قيل : ليحيى كَيفَ حَدِيث عَطِيَّة ؟ قَالَ صَالح . اهـ [١]

وقال ابن طَهمان عن ابن معينٍ : "عطيةُ العوفي ليسَ به بأسٌ، قيلَ يُحتجُّ به ؟ قال : ليسَ به بأسٌ" . اهـ [٢]

٢- ابن سعدٍ، قال : "وكانَ ثِقةً إن شاء اللهُ، وله أحاديثٌ صالِحةٌ، ومن الناسِ من لا يَحتَجُّ به" . اهـ [٣]

٣- العجلي، قال (١٢٥٥) : (عطيةُ العوفي، كوفي تابِعي، ثقة وليس بالقَوي) . اهـ [٤]

٤و٥- الترمذي، والطوسي، قال المغلطاي في "الاكتفاء" (٢٣٠/٣) : "وحسن الترمذي والطوسي حديثه عن أبي سعيدٍ الخدري" . اهـ [٥]

٦- أبو داود، حيثُ سكت عن جميعِ أحاديث عطيةَ التي وقفنا عليها في "سُننه" . [٦]

٧- ابن شاهين، قال في "الثقات" (١٠٢٣) : ليسَ به بأسٌ، قاله يَحيى . اهـ [٧]

(١) : "تاريخ يحيى ابن معين" -رواية عباس الدوري- (ت أحمد حسن) (٣٦٣/١ ، رقم : ٢٤٤٦) .

(٢) : من كلام أبي زَكريا يحيى بنِ معين في الرجال -رواية بن طَهمان البادي- (ت محمد نور سيف) (ص ٨٤ ، رقم : ٢٥٦) .

(٣) : "الطَبقات الكبرى لابن سعدٍ" (ت علي محمد عُمر) (٤٢١/٨ ، رقم : ٣٢٠٢) .

(٤) : "معرفة الثقات" للعجلي (ت عبد العظيم البستوي) (١٤٠/١ ، رقم : ١٢٥٥) .

(٥) : "الإكتفاء في تَنقيح كتاب الضعفاء" للمغلطاي (ت مازن السرساوي) (٢٣٠/٣ ، رقم : ٦١٣) .

(٦) : هذه أرقام جميع الأحاديث التي وقفتُ عليها من طريق العَوفي، ولم يَتكلم عليها أبو داود بشيئٍ فيها في "سُننه"، راجع سنن أبي داود (ت الأرنؤوط) : (٤٥٢)، (٣١٢٨)، (٣٤٦٨)، (٣٩٧٨)، (٣٩٧٩)، (٣٩٨٧)، (٣٩٩٨)، (٣٩٩٩)، (٤٣٤٤) .

(٧) : "تاريخ أسماء الثقات" لابن شاهين (ت صبحي السامُرائي) (ص ١٧٢ ، رقم : ١٠٢٣) .

٨- ابن جريرٍ الطبري، قال : "وكانَ كثير الحديثِ ثقة إن شاء الله" . اه[١]

٩- أبو بكر البزار، قال الحافظ المغلطاي في "الاكتفاء" (٢٣٢/٣) : "وقال البزار : كانَ يغلو في التشيُّعَ، روى عنه جلة الناسِ، يَجوزُ أربعينَ رجلًا، فيهم نحو ثلاثينَ جَليلًا" . اه [٢]

قال الذهبي : في "الموقظة في مصطلح الحديث" : ومن الثقاتِ الذينَ لم يُخرج لهم في الصحيحينِ خلقٌ منهم : من صححَ لهم الترمذي وابنُ خُزيمةَ، ثم من روى لهم النَّسائي وابن حبان وغيرُهما، ثمَّ من لم يُضعِّفهم أحدٌ، واحتجَّ هؤلاءِ المُصنفونَ برِوايَتهم .

وقد قيلَ في بَعضهم : فُلانٌ ثقةٌ، فلانٌ صدوقٌ، فلانٌ لا بأسَ به، فلانٌ ليس به بأسٌ، فلانٌ محله الصدقُ، فلانٌ شيخٌ، فُلانٌ مستورٌ، فُلانٌ روى عنه شعبةُ، أو مالكٌ أو يَحيى، وأمثالُ ذلك، كفلان : حسن الحديثِ، فلانٌ صالحُ الحديثِ، فُلانٌ صدوقٌ إن شاء اللهُ .

فهذه العباراتُ كُلها جيدةٌ، ليست مُضعفةً لحالِ الشيخِ، نعم ولا مُرقيةً لحديثِه الى درجةِ الصحةِ الكامِلةِ المُتفقِ عليها، لكنْ كثيرٌ ممن ذَكرنا مُتجاذبٌ بينَ الاحتجاجِ به وعدمِه . اه[٣]

١٠- الحافظ ابن خزيمةَ، حيث أخرج له في صحيحهِ .[٤]

١١- يحيى ابن سعيدٍ القطان الفاسي، قال في "بيان الوهم والايهام" (٣٦٣/٤ ، رقم : ١٩٥٠) عن حديث عطيةَ : "وسكت عنه وهو إنَّما يرويه عطيةُ العوفي، وهو يضعف، وقال فيه ابن معين : "صالِحٌ"، فالحَديثُ به حسنٌ" . اه[٥]

---

(١) : "المُنتخب من ذيل المذيل" لابن جريرٍ الطبري (ط الأعلمي للمطبوعات) (ص ١٢٨) .

(٢) : "الإكتفاء في تَنقيح كتاب الضعفاء" للمغلطاي (ت مازن السرساوي) (٢٣٢/٣ ، رقم : ٦١٣) .

(٣) : "الموقظةُ في مصطلح الحديث" (ت عمرو عبد المُنعم سليم) (ص ٥٩_٦٢) .

(٤) : وهذه أرقام الأحاديث التي ذكرها ابن خزيمةَ في صحيحه (ت الأعظمي) من طريق عطيةَ : (١٢٥٤)، (١٨١٧)، (٢٣٦٧)، (٢٣٦٨) .

(٥) : "بيان الوهم والايهام" لابن القطان الفاسي (ت آيت سعيد) (٣٦٣/٤ ، رقم : ١٩٥٠) .

١٢- الحافظ المزي، قال المغلطاي في "شرح سنن ابن ماجه" (١٢٩٤/٤_١٢٩٥) : هذا حَديثٌ إسناده ضَعيفٌ، لضعفِ روايةِ أبي الحسنِ عطيةَ بن سعد عن جنادةَ الحدني القَيسي الكوفي العَوني وإن (كان المزي حسنَ له أحاديثَ)، وقال ابن سعد : "كانَ ثقةً إن شاء الله تَعالى، وله أحاديثُ صالحةٌ، ومن الناس من لا يَحتجُّ به"، فقد قال فيه الإمام أحمد : "ضعيفٌ، والخدري بَلغني أنه كان يَأتي الكلبي ويسأله التفسيرَ وكانَ يُكنيهِ بأبي سَعيدٍ فيقولُ : "قال أبو سَعيدٍ"، وكان هُشيمٌ يَتكلمُ فيه، وقال أبو زرعةَ : "لين"، وقال أبو حاتمٍ : "ضعيفٌ يُكتبُ حَديثه" وكان سعد من شرحه اهل الكوفةِ، وقال السعدي : "كانَ مائلًا"، وضعفه الثوري، وقال الكوفي : "تابعي وليس بالقوي"، ولما ذكره الأصمعي في الحكايات المجموعةِ عنه، قال : "هو من عدوان بنِ قيسِ غيلانَ بنِ مُضرَ، كانَ يَتشيعُ، وماتَ زمن الحجاجِ"، وخالفَ ذلك المستملي فذكر أنه توفي سنة إحدى عشرة ومائة، وقال النسائي : "هو ضَعيفٌ"، وقال ابن حبان : "سمع من الخدري أحاديثَ، فلما ماتَ جعل يُجالس الكَلبي، فإذا قال الكلبي : قال رسول الله صلى اللهُ عليه وسلمَ، حفظَ ذلك ورواهُ عنه، وكَناهُ أبا سعيدٍ، فيظن أنه أراد الخدري، وإنما أراد الكَلبي، لا يحل كتب حَديثه الا على التعجبِ"، وقال يَحيى ابن سعيدٍ : "هو وأبوهما هارون وبشر بن حربٍ عندي سواء"، وقال أبو خالدٍ الأحمر : قال لي الكَلبي : قال لي عطيةُ : "لينبئكَ أبا سعيدٍ، فأنا اقول ثنا أبو سَعيدٍ"، وقال البزار : "كانَ يغلو في التشيعِ، روى عنه جل الناس، نحو من أربعينَ رَجُلًا فيهم نحو ثلاثين جليل"، وقال الحربي : "غيره أرمقُ منه"، وقال الساجي : "ليس حديثه بحجةٍ، كانَ مقدم عليًا على الكلِّ"، وقال العقيلي : "كانَ ضعيفًا"، وقال ابن معين : "هو ضعيفٌ"، وإنما الفضلُ بن الموفق فهو وإن كانَ الرازي قال فيهِ : "كانَ شيخًا صالحًا ضعيف الحديثِ"، فقد وثقه البستي، ورواه أبو نعيمٍ الفضل في كتاب "الصلاة" عن فضل بن مَرزوقٍ عن عطيةَ قال : حَدثني أبو سعيدٍ الخدري، فذكره موقوفًا، وذكره أبو الفرجِ في "علله" من حديثِ عبدِ الحكمِ السدوسي عن أبي الصديق عنه، وضعفه بالسدوسي . اه [1]

١٣- الحافظ أبو الحسن -شيخ المنذري-، قال الحافظ المنذري في "الترغيب والترهيب" (١٤١/٢_١٤٢) بعد أن ذكر حديث "اللهم إني أسألك" : ذكره رزين وَلم أره فِي شَيْء من الْأُصُول الَّتِي جمعهَا، إِنَّمَا رَوَاهُ ابْن مَاجَه بِإِسْنَاد فِيهِ مقَال، وَحسنه شَيخنَا الْحَافِظ أَبُو الْحسن رَحمَه الله . اه[2]

---

(١) : "شرح سنن ابن ماجه" للمغلطاي (ت كامل عويضة) (١٢٩٤/٤_١٢٩٥) .

(٢) : "الترغيب والترهيب" (ت أشرف عبد المقصود) (١٤١/٢_١٤٢ ، رقم : ٢٧٧٣) .

١٤- الحافظُ الدمياطي -تلميذ المنذري-، قال كما في "المتجر الرابح في ثوابِ العملِ الصالحِ" (ت بن دهيش) (ص : ٦٤٢) : رواهُ ابن ماجه واسنادُه حسنٌ إن شاء الله . اهـ [١]

١٥- الحافظ عبد الغني المقدسي -صاحب الكمال في أسماء الرجال-، قال كما في كتابه "النصيحةُ في الأدعِيةِ الصَّحيحةِ" (ت محمود الأرنؤوط) (ص ١٠٣ ، رقم : ١٠٩)، وقال في مُقدمةِ كتابهِ هذا (ص ٢٢) : أما بعدُ : (فهذهِ أحاديثُ في الأدعِيةِ الصَّحيحةِ، لخَّصتُها من كُتبِ الأئِمةِ الأعلامِ المُقتَدى بهم في الإسلامِ ...إلخ) . اهـ [٢]

١٦- الحافظ العراقي -صاحب تخريج الإحياء-، قال الشيخ مَحمود بن مُحمد الحَدَّاد في "تخريج أحاديث إحياء عُلوم الدين" (٨٠٧/٨٠٦/١ ، رقم : ١٠٣٧) : قال العراقي : رَواه ابن ماجَه من حَديثِ أبي سَعيدٍ الخُدري بإسنادٍ حسنٍ . وقال الشيخ الحداد تعليقا على ما تَقدم : (... وعطيةُ العوفي صَدوقٌ في نَفسِه، حَسنَ له التِّرمذي عدة أحاديثَ بَعضُها من أفرادِهِ، وإنَّما ضُعفَ من قبلِ التشيُّعِ، ومن قبلِ التَّدليسِ ...إلخ) . اهـ

١٧- الحافظ ابن حجر العسقلاني، قال في التقريب (٤٦١٦) : عطيةُ العَوفي بنُ سعدِ بنِ جُنادةَ العَوفي، بضمِّ الجيمِ بَعدها نونٌ خَفيفةٌ، الجَدليُّ، بفتحِ الجيمِ والمُهملةِ، القَيسيُّ، الكوفيُّ، أبو الحسنِ، صَدوقٌ يُخطأُ كَثيرًا، وكانَ شيعِيًا مُدلِّسًا، من الثالثةِ، ماتَ سنة إحدى عشرَ، بخ، د، ت، ق . اهـ [٣]

وقال في "نتائج الأفكار" (٢٦٧/١) : (ضعفُ عطيةَ إنَّما جاء من قبلِ التشيعِ، ومن قبلِ التَّدليسِ، وهو في نَفسه صَدوقٌ، وقد أخرجَ له البُخاري في الأدبِ المُفردِ، وأخرجَ له أبو داودَ عدةَ أحاديثَ ساكتًا عليها، وحسَّنَ له الترمذي عدةَ أحاديثَ بعضُها من أفرادِه، فلا يُظن أنه مثلُ الوازعِ . اهـ) . [٤]

قلتُ : فهذه تعديلات سبعة عشر حافظٍ في عطيةَ العوفي، (ولدينا مزيد) !

وكما وعدناك يا شيخُ فها نحن نُوفي بوعدنا ولولا أن ننقضَ العهد لزدناكَ، على أنه قد مر أن أعطيناك هدايا من عندنا تكون صدقةً جاريةً !

(١) : المتجر الرابح في ثوابِ العملِ الصالحِ" (ت بن دهيش) (ص : ٦٤٢) .

(٢) : "النصيحةُ في الأدعِيةِ الصَّحيحةِ" (ت محمود الأرنؤوط) (ص ١٠٣ ، رقم : ١٠٩) .

(٣) : "تَقريب التهذيب" (ت عوامة) (ص ٣٩٣ ، رقم : ٤٦١٦) .

(٤) : "نَتائجُ الأفكار في تخريجِ أحاديثِ الأذكارِ" (ت حمدي عبد المجيد السلفي) (٢٦٧/١ ، رقم : ٥٤) .

قلتُ : والآن يأتي تفصيلُ ما تقدم، ويكون ذلك من وُجوهٍ :

الأول : قول يحيى في عطية : "ليس به بأس"، و"صالح"، هذه عبارةُ توثيق وقد تقدم تَفصيل ذلك، قال الذهبي في "الموقظة" : ومن ثم قيلَ : تجبُ حكاية الجرحِ والتعديلِ، فمنهم من نفسه حادٌّ في الجرحِ، ومنهم من هو مُعتدِلٌ، ومنهم من هو مُتساهلٌ .

فالحادُّ فيهم : يَحيى ابنُ سعيدٍ، وابنُ معينٍ، وأبو حاتمٍ، وابن خِراشٍ وغيرُهم .

والمُعتدلُ فيهم : أحمدُ بنُ حنبلٍ، والبُخاري، وأبو زرعةَ .

والمُتساهلُ : كالترمذي، والحاكمِ، والدارقُطني في بعضِ الأوقاتِ . اهـ[1]

قلتُ : انظر الى قول الذهبي : "فالحادُّ فيهم : يَحيى ابنُ سعيدٍ، وابنُ معينٍ، وأبو حاتمٍ، وابن خِراشٍ وغيرُهم" يظهر لك جَليًا أنه اذا وثق واحدٌ من هؤلاء رجلًا فينبغي التمسك به، وكذلك نفعل فقد وثق يحيى ابن معين عطيةَ ووثقه ابن القطان الفاسي وسيأتي .

الثاني : قول ابن سعد : "وكانَ ثِقةً إن شاء اللهُ، وله أحاديثُ صالِحةٌ، ومن الناسِ من لا يَحتَجُّ به" . اهـ

قلتُ : هذا الكلامُ يضرب رأسًا على عقبٍ، قول من زعم أن ابن سعدٍ قد أخذ الخبر عن الواقدي من وجهين :

١- أن أخذه عن الواقدي في حالةِ الحكاية لقصةٍ ما، اما هنا فهو يوثقُ رجلًا فلا ينطبق بحالٍ من الأحوالِ .

٢- أنه على فرضِ أن هذه قصةٌ، فإن ابن سعدٍ يقول : "وله أحاديثُ صالِحةٌ، ومن الناسِ من لا يَحتَجُّ به" مما يَعني أنه قد خبرَ أحواله وعرف مذاهب الناس فيه مما يَعني أنه حتمًا ليس بناقلٍ من الواقدي، اليس كذلك ؟!

الثالث : قول العجلي : (عطيةُ العوفي، كوفي تابِعي، ثقة وليس بالقَوي) . اهـ

(١) : "الموقظةُ في مصطلح الحديثِ" (ت عمرو عبد المنعم سليم) (ص ٦٣) .

قلتُ : فيه دليلٌ على أن العجلي لم يَتساهل في توثيق عطيةَ كما يدعي البعض بأن العجلي مُتساهلٌ في التوثيقِ، وذلك واضحٌ في قوله : "وليس بالقَوي" فإنه لو كان متساهلا في توثيق عطيةَ لاكتفى بقوله "ثقة" ولما زاد "وليس بالقَوي" أليس كذلك ؟!

قلتُ أما : تحسينُ الترمذي والطوسي وتوثيق ابن شاهين فقد تقدم الكلام عليهم .

الرابع : قول ابن جريرٍ الطبري، قال : "وكانَ كثير الحديثِ ثقة إن شاء الله" . اه

قلتُ : وهاهو أيضًا ابن جريرٍ يُوثق عطيةَ .

وقد يقولُ القائلُ : أن ابن جرير تردد في توثيق عطيةَ لهذا قال : "إن شاء الله" .

فيقال له : لو كان كما تقولُ لما قال ثقةً أصلًا، اذ يكون في هذه الحالِ مُتلاعبًا !

على أنه قد قال الذهبي كما في "الموقظة" : ومن الثقاتِ الذينَ لم يُخرج لهم في الصحيحينِ خلقٌ منهم : من صححَ لهم الترمذي وابنُ خُزيمةَ، ثم من روى لهم النَّسائي وابن حبان وغيرُهما، ثمَّ من لم يُضعِّفهم أحدٌ، واحتجَّ هؤلاءِ المُصنفونَ برِوايَتهم .

وقد قيلَ في بَعضهم : فُلانٌ ثقةٌ، فلانٌ صدوقٌ، فلانٌ لا بأسَ به، فلانٌ ليس به بأسٌ، فلانٌ محله الصدقُ، فلانٌ شيخٌ، فُلانٌ مستورٌ، فُلانٌ روى عنه شعبةُ، أو مالكٌ أو يَحيى، وأمثالُ ذلك، كفلان : حسن الحديثِ، فلانٌ صالحُ الحديثِ، فُلانٌ صدوقٌ إن شاء اللهُ . اه

قلتُ : انظر الى قول الذهبي : "فُلانٌ صدوقٌ إن شاء اللهُ" يظهر جليًا على أن قول الطبري : "ثقة إن شاء الله" هي توثيقٌ ليس الا، ولو كان غير ذلك لما ذكر الذهبي عبارة : "صدوقٌ إن شاء الله"، ضمن صيغ التوثيق .

الخامس : قول البزار : "كانَ يغلو في التشيُّعَ، روى عنه جلة الناسِ، يَجوزُ أربعينَ رجلًا، فيهم نحو ثلاثينَ جَليلًا" هي عبارةُ توثيقٍ، قال الذهبي في "الموقظة" : وقد قيلَ في بَعضهم : فُلانٌ ثقةٌ، فلانٌ صدوقٌ، فلانٌ لا بأسَ به، فلانٌ ليس به بأسٌ، فلانٌ محله الصدقُ، فلانٌ شيخٌ، فُلانٌ مستورٌ، فُلانٌ روى عنه شعبةُ، أو مالكٌ أو يَحيى، وأمثالُ ذلك، كفلان : حسن الحديثِ، فلانٌ صالحُ الحديثِ، فُلانٌ صدوقٌ إن شاء اللهُ . اه

قلتُ : انظر الى قول الذهبي : "فُلانٌ روى عنه شعبةُ، أو مالكٌ أو يَحيى، وأمثالُ ذلك،"

يظهرُ لك جليًا أن من روى عنه شعبة أو مالك أو يحيى فإنه يُوثق بذلك، فكيف اذا روى عنه ثلاثين جَليلًا ؟! كما قال أبو بكر البزار : "روى عنه جلة الناسِ، يَجوزُ أربعينَ رجلًا، فيهم نحو ثلاثينَ جَليلًا" فماذا بعد الحقِّ الا الضلال ؟!

وقد يقولُ القائلُ : لا نسلمُ على أن من روى عنه جلة من الناس يكونُ مُوثقًا بذلك .

فيقالُ له الرد عليك من وُجوهٍ :

١- أن الذهبي قد صرحَ بأن من روى عنه شعبة ومالك ويحيى أنه موثقٌ، فلا يضرُّ عدمُ تَسليمك بعد كلام الحافظِ الذهبي، ولا شكَّ أن مجموعَ روايةِ ثلاثين رجلٍ يُعادلُ رواية شُعبة ومالك ويَحيى أليس كذلك ؟!

٢- أنه لو فرضنا وجود رجلٍ لا يأكل الا في مطعمٍ نقيٍّ، ثم وجدناه أكل في مطعمٍ جديد في المدينةِ، فإن المُتبادر الى الذهن عند العقلاء لا البُلهاء أن هذا المطعمَ نقيٌّ، فكذلك هنا .

٣- أنه يَلزمُ على أصلك أنه لو عُرف رجلٌ أنه لا يخرجُ يوم السبتِ الا لحاجةٍ، ثم وجدناه قد خرج يوم السبتِ، فإنه يلزمُ على أصلك ان يكون خرج يوم السبتِ لغير حاجةٍ ! ولا يختلفُ اثنان في أنه اذا خرج يوم السبتِ لم يخرج الا لحاجةٍ، فكذلك هنا فإن عطيةَ روى عنه جلة من الناس نحو ثلاثين رجلًا جليلًا، ولا شك أن شعبة ومالكًا ويحيى من اجلةِ الناس، أو ربما ممن هو في رتبتهم، وبالجملة فكل من عرفَ انه لا يروي الا عن ثقةٍ .

السادسُ : عودةٌ الى قول ابن جريرٍ في عطية، فقد يقول القائلُ : أن ابن جريرٍ كان ينقلُ عن ابن سعدٍ، فيكونُ التوثيق راجعًا الى ابن سعدٍ لا الى ابن جريرٍ .

فيقالُ له الرد عليك من وُجوهٍ :

١- أن قول ابن سعدٍ في عطية هو : "وكانَ ثِقةً إن شاء اللهُ، وله أحاديثٌ صالِحةٌ، ومن الناسِ من لا يَحتَجُّ به" اما قول ابن جريرٍ فهو : "وكانَ كثير الحديثِ ثقة إن شاء الله" فهل هما سيان يا شيخ ؟!

قلتُ : يظهرُ جليا ان قول ابن سعد غير قول الطبري فالأول قال : "وله أحاديثٌ صالِحةٌ، ومن الناسِ من لا يَحتَجُّ به" والثاني قال : "وكانَ كثير الحديثِ" فأين هذا من هذا ؟!

٢- سلمنا لكم أنه نقل التوثيق من ابن سعدٍ، لكنه لم يُعقب عليه بشيئٍ مما يُفيدُ أنه يَرتضيه أليس كذلك ؟!

٣- أنه لو كان قولكم صحيحًا لوجب لو فرضنا انسانًا يحكي قصةً وفي سياق الكلام يقول كلامًا ليس في القصةِ، لوجبَ أن نحكم على أن كلامه الذي ليس في أصل القصةِ انه من أصلِ القصةِ، وكل ذلك باطلٌ، كما أنه قلبٌ للحقائقِ، ولو جاز قلبُ الحقائقِ لجاز أن يكون (البول عصير فَواكه والموز بَحرًا والسماء مرحاضًا ...الخ)، ولا يقولُ بذلك عاقلٌ فبطلَ زعمُ الخصمِ .

وقد يقولُ القائلُ : سَلمنا لكم أن قصةَ الكلبي باطلةٌ لكن هل يُعقلُ أن يكون كل هؤلاء الحفاظِ قد اعتمدوا على قصةٍ مكذوبةٍ ؟!

فيقالُ له الرد عليك من وُجوهٍ :

١- أنه ليس كلُّ واحدٍ ضعف عطيةَ اعتمد على قصةِ الكلبي، بل من ضعفه من جهةِ التدليس هم الذين اعتمدوا على قصةِ الكلبي .

٢- أن الذين ضعفوه بقصةِ الكلبي على فرضِ صحتها هم وغيرهم قد نقل قصته مع الحجاج، قال الطبري في "المنتخب من ذيل المذيل" (ص ١٢٨) : ذكر من هلك منهم في سنة ١١١) : منهم عطيةُ بن سعد بن جنادةَ العوفي من جديلةِ قيس ويُكنى أبا الحسن .

قال ابن سعد : أخبرنا سعيدُ بن محمدِ بن الحسنِ بن عطيةَ، قال : جاء سعدُ بن جنادةَ إلى علي بن أبي طالب عليه السلام وهو بالكوفةِ، فقال : "يا أمير المؤمنينَ إنه ولد لي غلامٌ فسمِّه"، فقال : "هذا عطية الله" فسمى عطية، وكانت أمه روميةً، وخرجَ عطيةُ مع ابن الاشعثِ، هرب عطيةُ إلى فارس وكتبَ الحجاجُ إلى محمد بن القاسمِ الثَّقفي أن ادع عطيةَ فإنْ لَعنَ عليَّ بن أبي طالب عليه السلام وإلافاضربهُ أربعمائة سوطٍ واحلقْ رأسَه ولحيتَه، فدعاه وأقرأه كتاب الحجاجِ وأبى عطيةُ أن يفعل فضَربه أربعمائة سوطٍ وحلقَ رأسَه ولحيتَه، فلما ولى قتيبةُ بن مسلمٍ خُراسان خرج إليه عطيةُ فلم يزل بخراسانَ حتى ولى عمر بن هبيرةَ العراقَ فكتب إليه عطيةُ يَسأله الاذنَ له في القدومِ فأذن له فقدمَ الكوفةَ، فلم يزل بها إلى أن توفى (سنة ١١١) وكان كثيرَ الحديثِ ثقةً إن شاء الله . اهـ [١]

(١) : "المُنتخب من ذيل المذيل" لابن جريرٍ الطبري (ط الأعلمي للمطبوعات) (ص ١٢٨) .

قلتُ : فبالله عليكم يا أهل العقولِ اذا كان من حياته في خطرٍ مع أن الله رخَّصَ له الا أنه لا يقبلُ أن يلعن، فكيفَ يُقالُ عنه أنه مُدلس يُدلسُ عن الكذابين أمثال الكلبي ؟!

والله لو جازَ هذا لسقطت حُجية الرسالة، فإن قريشًا كانت تعلم أن النبي لا يكذبُ أبدًا ولهذا لما جاءهم بالحقِّ خصمهم، فلو جازَ هذا لجاز على النبي أن يكونَ كاذبًا فمع أن قريشًا تعلم انَّه ليس بكاذبٍ، كما قالوا : "ما جربنا عليكَ الكذب قط"، الا أنه من الممكنِ أن يكذب في الرسالةِ، وبالتالي الله يسلم على بغداد !

فإنه قد تقرر لدى العُقلاءِ أن من لا يُعرف عنه الكذب لا يُمكنُ الا أن يكون صادقًا، وكذلك من عُرف عنه أنه لا يقبلُ الكذب حتى ولو أدى ذلك الى هلاكه فإنه من غيرِ المعقول أن يقالَ عنه كذاب، فكذلك هنا فإن عطيةَ لم يَقبل لعن أمير المُؤمنين علي مع أن حياته كانت في خطرٍ، فكيفَ يُقالُ عنه أنه كانَ يُدلسُ عن الكلبي ؟! سُبحانك هذا بُهتان عظيمٌ !

اما بالنسبةِ لمن نقلَ قصته مع الحجاج دون تَعقيب -وهذا على سبيل المثال لا على سبيلِ الحصر- فهم كالتالي :

١- ابن حجر العسقلاني، كما في "تهذيب التهذيب" (٥١١/٤) .[١]

٢- ابن سعد، كما في "الطبقات الكبرى" (٤٢١/٨) .[٢]

٣- الشيخ محمد حَسن المظفر، كما في "الإفصاح" (١٥٦/٣) .[٣]

٤- ابن جرير الطبري، كما في "المُنتخب من ذيل المذيل" (ص ١٢٨) .[٤]

السابع : قول يحيى ابن سعيدٍ القطان الفاسي، قال في "بيان الوهم والايهام" (٣٦٣/٤ ، رقم : ١٩٥٠) عن حديث عطيةَ : "وسكت عنه وهو إنَّما يرويه عطيةُ العوفي، وهو يضعف، وقال فيه ابن معين : "صالِحٌ"، فالحَديثُ به حسنٌ" . اه

(١) : "تهذيب التهذيب" (ت عبد الموجودِ ومُحمد معوَّض) (٥١١/٤ ، رقم : ٥٤٢١) .

(٢) : الطَبقات الكبرى لابن سعدٍ" (ت علي محمد عُمر) (٤٢١/٨ ، رقم : ٣٢٠٢) .

(٣) : "الإفصاح عن أحوال رواة الصِّحاح" للشيخ محمد حسن المُظفر (ت مؤسسة آل البيت) (١٥٦/٣ ، رقم : ١١٠٠) .

(٤) : "المُنتخب من ذيل المذيل" لابن جريرٍ الطبري (ط الأعلمي للمطبوعات) (ص ١٢٨) .

قلتُ : توثيق يحيى القطان الفاسي ويحيى ابن معين يجدرُ بنا أن نقفَ عنده، قال الذهبي في الموقظةِ : ومن ثم قيلَ : تجبُ حكاية الجرحِ والتعديلِ، فمنهم من نفسه حادٌّ في الجرحِ، ومنهم من هو مُعتدِلٌ، ومنهم من هو مُتساهلٌ .

فالحادُّ فيهم : يَحيى ابنُ سعيدٍ، وابنُ معينٍ، وأبو حاتمٍ، وابن خِراشٍ وغيرُهم .

والمُعتدلُ فيهم : أحمدُ بنُ حنبلٍ، والبُخاري، وأبو زرعةَ .

والمُتساهلُ : كالترمذي، والحاكمِ، والدارقُطني في بعضِ الأوقاتِ . اه

قلتُ : انظروا الى قول الذهبي : "فالحادُّ فيهم : يَحيى ابنُ سعيدٍ، وابنُ معينٍ، وأبو حاتمٍ، وابن خِراشٍ وغيرُهم" يظهر جليًا أن من وثقه واحد من هؤلاءِ فهو توثيقٌ قوي فإنَّهم ممن عُرفوا بالحدة في الجرحِ، فإذا كان كذلك فلا بد ان نَتمَسك بمن وَثقوه، وقد وثقه يحيى ابن معين .

الثامن : قول المغلطاي : (وإن كان المزي حسنَ له أحاديثَ) . اه

قلتُ : فيه دليلٌ على أن المزي قد حسن لعطيةَ .

وقد يقولُ القائل : أن تحسينَ المزي هو تحسين لغوي وليس اصطلاحي .

فيقالُ له : لو كان كذلك لما قال المغلطاي : (هذا حَديثٌ إسناده ضَعيفٌ، لضعفِ روايةِ أبي الحسنِ عطيةَ بن سعد عن جنادةَ الحدني القَيسي الكوفي العَوني وإن (كان المزي حسنَ له أحاديثَ)، ولولا ذلك لما استَقام له الكلام، اذ هو في صدد ذكر الجرح والتعديل وقد عُلم أن حسن الحديث من حيث اللغة لا يُغني ولا يـسمن، فلو كانَ كذلك لما ذكره أصلًا، وقد عُلم خلالفه فبطل زعم الخصمِ .

اما بالنسبة لتضعيفِ المغلطاي لعطيةَ فإنه واضح في أنه مبني على قصة الكلبي، فإنه قالَ مباشرة بعد تضعيف عطية : "فقد قال فيه الإمام أحمد : "ضعيفٌ، والخدري بَلغني أنه كان يَأتي الكلبي ويسأله التفسيرَ وكانَ يُكنيهِ بأبي سَعيدٍ فيقولُ : "قال أبو سَعيدٍ"، وكان هُشيمٌ يَتكلمُ فيه" .

ثم قال : وقال ابن حبان : "سمع من الخدري أحاديثَ، فلما ماتَ جعل يُجالس الكَلبي،

فإذا قال الكلبي : قال رسول الله صلى اللهُ عليه وسلمَ، حفظَ ذلك ورواهُ عنه، وكَناهُ أبا سعيدٍ، فيظن أنه أراد الخدري، وإنما أراد الكَلبي، لا يحل كتب حَديثه الا على التعجبِ" .

ثم قال بعدها : "وقال أبو خالدٍ الأحمر : قال لي الكَلبي : قال لي عطيةُ : "لينبئكَ أبا سعيدٍ، فأنا اقول ثنا أبو سَعيدٍ" . اه

قلتُ : فالأمرُ واضحٌ في أنه ضعف عطيةَ من اجل قصةِ الكلبي، فهو يعيدها من ثلاثة أوجهٍ !

التاسع : قول المنذري : "إِنَّمَا رَوَاهُ ابْن مَاجَه بِإِسْنَاد فِيهِ مقَال، وَحسنه شَيخنَا الْحَافِظ أَبُو الْحسن رَحمَه الله" . اه

قلتُ يُفهم من كلام المُنذري : "بِإِسْنَاد فِيهِ مقَال" التضعيف المُطلق لعطيةَ، وهذا ليس على اطلاقه فقد حسن الحافظ المُنذري لعطيةَ اسنادا، قال الحافظ المنذري في "الترغيب والترهيب" (١٥٦٤) : وَعَن أبي سعيد الْخُدْرِيّ رَضِي الله عَنهُ عَن رَسُول الله صلى الله عَلَيْهِ وَسلم قَالَ مَا أحِب أَن لي أحُدًا ذَهَبا أبقَى صبحَ ثَالِثَة وَعِنْدِي مِنْهُ شَيْءٌ إِلَّا شَيْئا أعدُّه لدينٍ .

رَوَاهُ الْبَزَّار من رِوَايَة عَطِيَّةَ عَن أبي سعيد، وَهُوَ إِسْنَاد حسنٌ وَله شَوَاهِد كَثِيرَة . اه[1]

قلتُ : ويمكنُ أن يجاب عن قوله : "بإسناد فيه مقال" باعتبار غير عطيةَ العوفي، فإن إسناد ابن ماجه فيه أربعة وهم : محمد بن يزيد بن ابراهيم التُّستري، الفضل بن المُوفقِ أبو الجهم، فُضيلُ بنُ مرزوقٍ، وعطيةُ بنُ سعدٍ العوفي .

وبما أنه حسنَ لعطيةَ، ولم يُضعفه فيما وقفنا عليه في كتابه "الترغيب والترهيب" فيُستفاد أنه لم يُرد عطيةَ في قوله "بإسنادٍ فيه مقال" .

وقد يقولُ القائلُ : أنه ضَعَّفه في مختصرِ سُننه .

فنقولُ له : لا نَختلفُ في أنه ضَعفه في مختصرِ سُننه الا أنه هنا حسن له، فيُستفاد أن له فيه رأيان أو ربما الحافظُ يتساهلُ في أحاديث "الترغيب والترهيب" ويتشدد في

(١) : "الترغيب والترهيب" (ت أشرف عبد المقصود) (٦٧٦/١ ، رقم : ١٥٦٤) .

غيرها كما كان عليه المُتقدمون، واذا كان كذلك فإن حديثنا في "الترغيب والترهيب" ليسَ له دخلٌ بالفقه وبالتالي فنكونُ قد حصلنا على توثيقٍ جديد من رجلٍ آخر لعطيةَ، الا وهو الحافظ المُنذري، فالحمد لله على توفيقِه .

العاشرُ : قول الحافظُ الدمياطي : "رواهُ ابن ماجه واسنادُه حسنٌ إن شاء الله" . اهـ

قلتُ : قد يقول القائلُ : أن قول الحافظ الدمياطي "حسنٌ إن شاء الله" هذا فيه شكٌ وترددٌ .

فيقالُ له : أنتم تُجوزون الإستثناء في الإيمان فلا ترونَ بئسًا في قول القائلِ : "أنا مؤمنٌ إن شاء الله" مع أنه لا يريد الشك في ايمانه ولا التردد ولا يقول بذلك أحدٌ، فلماذا لا تُجوِّزون هنا أن يكون قالها استثناءً من غيرِ شكٍّ ولا ترددٍ ؟!

الحادي عشر : وقد يقولُ القائلُ : أن ادخال المقدسي لحديث عطيةَ في كتابه "النصيحةُ في الأدعِيةِ الصَّحيحةِ" ليس فيه دليلٌ على أنَّه صحيحٌ، فقد قال المحقق محمود الأرنؤوط تعليقًا على كلامِ الحافظ المقدسي بما نصهُ : بل فيها أحاديثٌ ضَعيفةٌ كما سيأتي التَّنبيهُ عليها . اهـ [(١)]

فيقال له الرد عليك من وجهين :

١- أن الحافظَ سمى كتابه "النصيحةُ في الأدعِيةِ الصَّحيحةِ" مما يُفيدُ أنها صحيحةٌ عنده، وبحثنا ليس في كونها صحيحةً مُطلقًا وانما هو في اثبات صحتها عند المقدسي وقد حصلَ، فبطل زعمُ الخصمِ .

٢- أن الحافظ عبد الغني المقدسي قد صرح بأنها صحيحةٌ، فقال في مُقدمةِ كتابهِ هذا (ص ٢٢) : أما بعدُ : (فهذهِ أحاديثُ في الأدعِيةِ الصَّحيحةِ، لخَّصتُها من كُتبِ الأئِمةِ الأعلامِ المُقتَدى بهم في الإسلامِ ...إلخ) . اهـ

قلتُ : انظر الى قوله : "لخَّصتُها من كُتبِ الأئِمةِ الأعلامِ المُقتَدى بهم في الإسلامِ" يظهر جليًا ان هذه الأحاديث ممن كانَ يُعملُ بها ليس عند العامة فقط وانما عند أئمةِ

---

(١) : "النصيحةُ في الأدعِيةِ الصَّحيحةِ" (ت محمود الأرنؤوط) (ص ١٠٣ ، رقم : ١٠٩) .

الاسلام، وحديثُ عطيةَ هذا ضمنها، فيفيد زيادةً على تَصريحه بأنَّها صحيحة أنها معمولٌ بها لدى الأئمة الأعلامِ المُقتدى بِهِم في الاسلامِ ممَّا يعني أنه قد وقع بها البلاءُ !

والسؤال المَطروح كيفَ يقع بها البلاءُ ويرويها أئمة الاسلامِ وهي تحملُ الشرك وفيها دعوةٌ الى الشرك والتوسل بالسائلينَ ؟! غريبٌ حقًّا !

وعليه فإما هذا الحديثُ فيه الشركُ وقد كانَ في كتبِ الأئمةِ الأعلام المُقتدى بهم في الإسلامِ ولم يُنبه ولو واحدٌ على أن هذا شركٌ، بل وحسن هذا الحديث الذي فيه شركٌ الكثيرُ، بل وصححه بعضهم كما فعل الحافظ المَقدسي او أن من زَعم أن مثل هذه الأحاديث فيها دعوة الى الشركِ ففي عقلهِ خَللٌ، ولا بد واحد من اثنينِ لا ثالثَ لهما !

وقد يقولُ القائلُ : أن تفسيرَ الحديثِ بأنه فيه دعوةٌ له بصفاته في قوله : "أسألك بحقِّ السائلينَ عليك"، فإن حق السائلينَ أن يَغفرَ لهم والمغفرةُ صفةٌ من صفاتِ الله وليس فيه دعوةٌ بنفسِ السائلينَ .

فيقالُ له الرد عليكَ من وُجوهٍ :

١- أنه قال "بحقِّ السائلينَ عليك" وحقُّ السائلينَ مُتعلقٌ بالسائلينَ وليس بالله، والسائلون مخلوقونَ وما تعلقَ بمَخلوقٍ فهو مَخلوقٌ، وبالتالي فيكون النبي قد دعانا الى التوسلِ بمَخلوقٍ وهذا هو الشركُ عندكم أليس كذلك ؟!

٢- أنه قال : "بحقِّ السائلينَ" وحقُّ السائلينَ على اللهِ أن يُدخلهم الجنةَ كما جاء في حديثِ مُعاذٍ، ودخولُ الجنةِ مَخلوقٌ، فإن الجنة مخلوقةٌ ودخولُ الناسِ للجنةِ مَخلوقٌ فإنهم لم يكونوا فيها ثم كانوا مما يعني انه مخلوقٌ، فإذا كانَ مخلوقًا كان النبي قد أرشدنا الى الدعاءِ بمَخلوقٍ وهذا هو الشركُ عندكم أليس كذلك ؟!

٣- أنه قال : "بحقِّ السائلينَ" فعلى فرض أن حقَّ السائلينَ هو أن يغفر لهم فإن مغفرته لهم مخلوقةٌ ولسنا نتكلمُ عن الصفةِ، بل عن فعلِ المَغفرةِ فإنه لم يَكن ثم كانَ وما لم يكن ثم كانَ لا يكونُ الا مَخلوقًا، فإذا كانَ كذلك صحَّ أن النبي دعانا للتوسلِ بمخلوقٍ وهو فعلُ الله المَغفرةَ وهذا هو الشركُ عندكم أليس كذلك ؟!

٤- سلمنا لكم أنه ليس تَوسلًا بمَخلوقٍ، وعليه فهلا أجزتُم للناس قولهم أسألك بحق

الولي الفلاني وبحقِّ العالم الفلاني مع اعتقادهم تَفسيركم للحديثِ أم أنَّ هذا نفاقٌ وتورية فقط ؟!

٥- أنه على التسليمِ لكم بتَفسيرِكم فإن حقَّ العبد على الله ليس فقطْ المغفرةُ بل كذلك (الرزقُ والصحةُ والغنى ...الخ)، ولا شكَّ أنَّ الصحةَ مخلوقةٌ فإنها قد تكونُ وقد لا تكونُ فهي مخلوقةٌ، وعليه ففي الحديثِ يدعونا النبي الى التوسل بمخلوقٍ وهذا هو الشركُ عندكم أليس كذلك ؟!

٦- أنه توسل أيضًا في الحديثِ بقوله : "وأسألك بحقِّ ممشاي هذا اليك" ولا شكَّ أن الممشى مخلوقٌ باعتبارين الأول أنه مُتعلقٌ بمخلوقٍ، والثاني أنه لم يكنْ ثم كانَ، وعليه ففي الحديثِ يدعونا النبي الى التوسلِ بمخلوقٍ وهذا هو الشركُ عندكم أليس كذلك ؟!

ولا يُمكنكم القول في هذه أن للمشي حقٌّ على الله فإنه مما يُضحكُ الثكلى ! فلا بدَّ لكم من إثباتِ أنه توسلَ بمخلوقٍ وهو الممشى وهذا شركٌ عندكم أليس كذلك ؟!

٧- أنه توسلَّ بفعلٍ وهو الممشى وهذا الفعلُ لا يستقلُّ الا بذاتٍ فهو صفةٌ، فإذا جوزتم التوسلَ بالصفةِ لزمكم تَجويزُ التوسلِ بذاتِ الصفةِ، فإنه لا شكَّ أن الذاتَ أشرفُ من الصفةِ، ولا شكَّ في أن ذاتَ محمدٍ صلى الله عليه وسلم أشرفُ من (ضحكته ومن وجعه ومن مشيهِ ...الخ) فصحَّ أنه يُتوسلُ بالذاتِ من بابِ أولى .

فإن خالفتم في هذه وقلتم بل يُتوسلُ بالصفةِ، قلنا لكم اذًا صفةُ محمدٍ عندكم أشرفُ من محمدٍ نفسه وكفى بذلك خزيًا وندامةً وحسرةً عليكم الى يومِ القيامةِ .

٨- أنه قال : (اللهم إني أسألك بحقِّ السائلينَ عليك وأسألك بحقِّ ممشايَ هذا إليكَ) .

قلتُ : فيكونُ قد عَطفَ الجملةَ الثانيةَ وهي قوله : "وأسألك بحقِّ ممشايَ هذا إليكَ" على الجملةِ الأولى، وهي قوله : "اللهم إني أسألك بحقِّ السائلينَ عليك" فإذا فسرتم قوله : "اللهم إني أسألك بحقِّ السائلينَ عليك" أنه توسلٌ بالصفةِ فإن حق السائلين عليه هو ان يَغفرَ لهم، لزمكم ان تُفسروا قوله : "وأسألك بحقِّ ممشايَ هذا إليكَ"، على أن للمشي حقٌّ عند اللهِ ! وأنتم لا تقولونَ بذلك ولا يوجدُ عاقلٌ يقولُ بذلك فبطلَ تَفسيركم للحديثِ بأنه يتوسلُ بصفةِ المغفرةِ أو غيرها .

فإذا بطلَ زعمكم صحَّ أنه توسلٌ بذوات السائلينَ والحمد لله على كلِّ حالٍ .

قلتُ : وعليهِ فنصلُ بعد هذا البحثِ الشيقِ مع الشيخ العُصيمي أن حديثَ "اللهم إني أسألك بحقِّ السائلينَ" حديثٌ حسنٌ، وأن عطيةَ العوفي صدوقٌ حسنُ الحديثِ إن شاء الله .

وقد يقول القائلُ : أن قولنا : "إن شاء الله" فيه تردد .

فيقالُ : إذا لم يكن في قولِ القائلِ : "مؤمنٌ إن شاء الله" عندكم فيه تردد فلماذا تجعلونَ استثنائنا فيه ترددٌ ؟!

فاللهم إني أسألكَ بحقِّ هذا الكتاب وأسألك بحقِّ سهري في تأليفه وتنقيحه فإني لم أؤلفه وأنَقحه طلبًا للشهرةِ ولا للمالِ ولا للعصبيةِ ألفته ردًا على مُتعصبةِ اليومِ الذين كفَّروا عبادك واستَحلوا دمائهم وأموالهم فأسألك أن تكتبَ له القبولَ في الأرضِ وأن تجعله خالصًا لوجهك الكريمِ وأن يعمَّ به النفعُ العميمُ وأسألك أن تجعله حجتكَ على أهلِ هذا الزمانِ وأن تَقطعَ به دابر المُفسدين في الأرضِ الذين أفسدوا الدين وأن تَهدي به من ضلَّ من المُسلمين في خرافةِ تكفيرِ الغيرِ، فأسألك أن تُعيذني من النارِ وأن تغفرَ لي ذُنوبي إنه لا يغفرُ الذنوبَ الا أنتَ، وصلى الله وسلم وبارك على سَيدنا محمدٍ وعلى آله وصحبه عدد خَلقه ورضى نفسه وزنة عرشه ومدادَ كَلماته .[١]

(١) : انتَهيتُ منه (ليلة الخميس العاشر من فبراير ٢٠٢٢ م) والحمد لله ربِّ العالمين وصلى الله وسلمَ وباركَ على سَيدنا مُحمدٍ وعلى آله وصحبه .

# فهرسُ المَصادرِ والمَراجعِ

١- "الإفصاحُ عن أحوالِ رُواةِ الصحاحِ" تَاليفُ آيةِ اللهِ العلامةِ الشيخ مُحمد حسنٍ المُظفر (١٣٠١ _ ١٣٧٥ هـ)، تحقيق ونشر مُؤسسةُ آل البيتِ عليهم السلام لإحياءِ التراثِ .

٢- "الاكتِفاءُ في تَنقيحِ كِتابِ الضُّعفاءِ" للإمامِ الحافظِ العَلامةِ عَلاءِ الدينِ مُغْلَطاي بن قليج البكْجَري (٦٨٩ _ ٧٦٢ هـ)، دارُ الازهرِ للنشرِ والتوزيعِ -ط الأولى- (١٤٣٠ هـ _ ٢٠٠٩ م)، اعتَنى به الدكتور مازن بن محمدٍ السرساوي .

٣- "الأمالي" تصنيفُ الإمامِ المُحدثِ عبدِ الملكِ بنِ مُحمدِ بنِ عبدِ اللهِ بنِ بشرانَ (٣٣٩ هـ_ ٤٣٠ هـ)، دارُ الوطنِ -ط الأولى- (١٤١٨ هـ _ ١٩٩٧ م)، ضبطَ نَصَّه أبو عبدِ الرحمنِ عادل بن يوسفَ العزازي .

٤- "الانتصار لشيخِ الاسلامِ بالردِّ على مُجانبةِ الألبانِي فيهِ الصوابَ" للشيخِ إسماعيلَ بنِ مُحمد الأنصاري، بدونِ تاريخٍ .

٥- "التَّرغيبُ والترهيبُ" للحافظِ زكي الدينِ عبدِ العَظيمِ بن عبدِ القوي المُنذري (٥٨١ _ ٦٥٦ هـ)، الناشرُ دار الفتحِ للإعلامِ العَربي، مطبعةُ العمرانية للأوفست -ط الأولى- (١٤٣٥ هـ _ ٢٠١٤ م)، قدمَ له فضيلةُ الأستاذ الدكتور العجمي دمنهوري خليفة -أستاذُ الحديثِ وعُلومه بجامعةِ الأزهر-، حَققه وخرجَ أحاديثه وعلقَ عليهِ علي عبد المقصودِ رضوان .

٦- "الجامعُ الصحيحُ وهو سُننُ الترمذي" لأبي عيسى مُحمدِ بنِ عيسى بنِ سَورةَ (٢٠٩ _ ٢٧٩ هـ)، مُلتزمُ الطبعِ والنشرِ كشركة مَكتبة ومَطبعة مُصطَفى البَابي الحَلبي واولاده بمصرَ مَحمود نصار الحَلبي وشركاه_خُلفاءه، -ط الثانية- (١٣٩٨ _ ١٩٧٨ م)، بتحقيقِ وشرحِ أحمد مُحمد شاكر -القاضي الشرعي- .

٧- "الجرحُ والتعديلُ" تَأليفُ الإمام الحافظ شيخِ الإسلامِ أبي مُحمدٍ عبدِ الرحمنِ بنِ أبي حاتمٍ مُحمدِ بنِ إدريسَ بنِ المُنذرِ التميمي الحَنظلي الرازي (المُتوفى ٣٢٧ هـ رح) عن النسخةِ المَحفوظةِ في كوبريلي [تحت رقم ٢٧٨]، عن النسخةِ المَحفوظةِ في مَكتبةِ مُراد ملا [تحت رقم ١٤٢٧]، وعن النسخةِ المحفوظةِ في مكتبةِ دار الكُتبِ

المِصريةِ [تحت رقم ٨٩٢]، مَطبعة دائرةِ المعارفِ العُثمانيةِ -حيدر آباد الدكن- (الهند)، دار الكتب العِلميةِ -ط الأولى- (سنة ١٢٧١ ه _ ١٩٥٢ م)، تَحقيق عبد الرحمنِ بنُ يَحيى المُعلِّمي اليَماني .

٨- "الدعواتُ الكبيرُ" للحافظِ أبي بكرٍ أحمدَ بنِ الحُسينِ بنِ عليٍّ بنِ موسى البَيهقيِّ (ت ٤٥٨ ه)، غراس للنشرِ والتوزيعِ، -ط الأولى للنسخةِ الكاملةِ- (١٤٢٩ ه ٢٠٠٩ م)، بعنايةِ بدرِ بنِ عبدِ اللهِ البدر .

٩- "السُّننُ الكُبرى" للإمامِ أبي بكرٍ أحمدَ بنِ الحُسينِ بنِ عليٍّ البَيهَقي (المُتوفى سنة ٤٥٨)، دارُ الكُتبِ العِلميةِ -ط الثالثة- (٢٠٠٢ م _ ١٤٢٤ ه)، تَحقيق مُحمد عبدُ القادرِ عطا .

١٠- "السنن"، تصنيفُ الإمامِ الحافظِ أبي عبدِ اللهِ محمدِ بنِ يزيدَ بن ماجه القَزويني (٢٠٩_٢٧٣ ه)، -دار الرسالة العالميةِ- ط الأولى (١٤٣٠ ه ٢٠٠٩ م)، حَققه وضبطَ نَصَّه وخرجَ أحاديثَه وعلَّقَ عليهِ شعيب الأرنؤوط، عادل مُرشد، مُحمد كامل قرَّه بللي، عبدُ اللطيفِ حرز اللهِ .

١١- "الغَرائبُ المُلتقطةُ في مُسندِ الفردَوسِ" (المُسمى زَهرَ الفردَوسِ) للحافظِ أحمدَ بنِ عليٍّ بنِ مُحمدِ بنِ عليٍّ بنِ حجَرٍ العَسقلاني (ت ٨٥٢ ه) يُطبعُ لأولِّ مرةٍ، جمعيةُ دارِ البِرِّ -ط الأولى- (١٤٣٩ ه _ ٢٠١٨ م)، حَققَ هذا الجزء وخرَّج أحاديثَه الدكتور العربي الدائز الفِرياطي، أما قسمُ الدراسةِ فمن إعدادِ الدكتور أبو بكرٍ أحمد جالو، الدكتور محمد مُرتضى سُليمان يونس، إعتنى به وقامَ بتَنسيقِه الدكتور أبو بكرٍ أحمد جالو .

١٢- "الفصلُ بينَ المُتنازعينِ في حديثِ اللهمَّ إني أسألكَ بحقِّ السائلينَ" بقلم صالحِ بنِ عبدِ اللهِ العُصيمي، دارُ أهلِ الحديثِ للنشرِ والتوزيعِ -ط الأولى- (١٤١٣ ه) .

١٣- "الكامِلُ في ضُعفاءِ الرِّجال"، تأليفُ الإمامِ الحافظِ أبي أحمدَ عبدِ اللهِ بنِ عُدي الجرجاني (المُتوفى سنة ٣٦٥ ه)، مَكتبةُ الرشدِ -بدونِ تاريخٍ-، تَحقيق وتَعليق الدكتور مازِن السرساوي .

١٤- "المَتجرُ الرابحُ في ثوابِ العَملِ الصالحِ" للإمامِ الحافظِ عبدِ المُؤمنِ بنِ خلفِ الدمياطي (٦١٣ _ ٧٠٥ ه)، مكتبة ومطبعة النهضةِ الحَديثةِ -ط الخامسة- (١٤١٤ ه _ ١٩٩٤ م)، تحقيق عبد الملك بن دهيشٍ .

١٥- "المُحَلَّى بالآثارِ" تصنيفُ الإمامُ الجليل المُحدثُ الفَقيهُ الأصولي أبو مُحمد عليُّ بنُ أحمدَ بنُ سعيدِ بنِ حزمٍ الأندَلُسي، دارُ الكُتُبِ العِلميةِ -ط الثالثة- (٢٠٠٣ م _ ١٤٢٤ هـ)، تحقيق الدكتور عبد الغَفارِ سُليمان البنداري .

١٦- "المُستَدركُ على الصَّحيحَينِ" للإمامِ الحافظِ أبي عبدِ اللهِ مُحمدِ بنِ عبدِ اللهِ الحَاكِمِ النَّيسابوري، مع تَضمينات الإمامِ الذهبي في التلخيصِ والميزانِ والعِراقي في أماليه المُناوي في فيضِ القَديرِ وغيرهم من العُلماءِ الأجلَّاء -أولُ طبعةٍ مُرقمةُ الأحاديثِ ومُقابلةٌ على عدةِ مَخطوطاتٍ-، دارُ الكُتُبِ العِلميةِ -ط الثانية- (١٤٢٢ هـ _ ٢٠٠٢ م)، دراسةٌ وتَحقيقٌ مُصطفى عبدُ القادرِ عَطا .

١٧- "المُسندُ" للإمامِ أحمد بنِ مُحمدِ بنِ حنبلٍ (١٦٤ _ ٢٤١ هـ)، دارُ الحديثِ -ط الأولى- (١٤١٦ هـ_ ١٩٩٥ م)، شرحهُ وصنعَ فَهارسهُ أحمد مُحمد شاكِر .

١٨- "المُصنفُ" لابنِ أبي شَيبةَ الإمامِ أبي بكرٍ عبدِ اللهِ بنِ مُحمدِ بنِ أبي شَيبةَ العَبْسي الكوفي المولود سنة ١٥٩ هـ والمُتوفى سنة ٢٣٥ هـ رضيَ اللهُ عنهُ، شركةُ دار القبلةِ، مُؤسسةُ عُلومِ القُرآنِ، -ط الأولى- (١٤٢٧ هـ _ ٢٠٠٦ م)، حَققهُ وقَوَّمَ نُصوصه وخرجَ أحاديثَه مُحمد عَوَّامة .

١٩- "المُنتخبُ من ذيل المذيل" المُؤلفُ مُحمدُ بنُ جريرِ بنِ يَزيدَ بنِ كَثيرِ بنِ غالبٍ الآملي، أبو جعفَرٍ الطَّبري (المُتوفى ٣١٠ هـ)، الناشرُ مُؤسسةُ الأعلمي للمَطبوعاتِ -بيروت لبنان- (١٣٥٨ هـ_ ١٩٣٩ م) .

٢٠- "المُوقظةُ في مُصطَلحِ الحَديثِ" للحافظِ ألي عبدِ اللهِ الذهبي، دار آحد للنشرِ والتوزيعِ -ط الأولى- (١٤١٤ هـ _ ١٩٩٤ م)، شَرحه وعلقَ عليهِ عمرو عبدُ المُنعم سَليم .

٢١- "النَّصيحةُ في الادعِيةِ الصحيحةِ" تأليفُ الإمامِ الحافظِ عبدِ الغني المَقدسي ٥٤١ _ ٦٠٠ هـ، مُؤسسةُ الرسالةِ -ط الثانية- (١٤٠٢ هـ _ ١٩٨٢ م) أشرف على تَحقيقِ الكتابِ وراجعَ أحاديثَه عبد القادرِ أرنؤوط، حققه محمود الأرنؤوط .

٢٢- "أحوالُ الرجالِ" للإمامِ الحافِظِ الناقِدِ الحُجةِ الثَّبتِ أبي إسحاقَ السعدي الجوزجَاني، نزيل دمشق المُتوفى سنة ٢٥٩ هـ، حديثُ أكادمي نشاط اباد فيصل اباد -باكستان-، دراسة وتَحقيقٌ عبد العليم عبد العظيم البَستَوي .

٢٣- "بَيانُ الوَهمِ والايهامِ الواقِعين في كِتابِ الأحكامِ" للحافظِ ابنِ القَطَّانِ الفاسي أبو الحسنِ عليُّ بنُ محمدِ بن عبدِ الملكِ (ت ٦٢٨ ه)، دار طيبة -ط الأولى- (١٤١٨ ه _ ١٩٩٧ م)، دراسةٌ وتَحقيقٌ الدكتور الحسين آيت سَعيد .

٢٤- "تاريخُ ابنِ مَعينٍ"، -رِوايةُ الدوري-، المُؤلفُ أبو زكريا يَحيى بنُ معينِ بنِ عونِ بنِ زيادِ بنِ بسطامَ بنِ عبدِ الرحمنِ المري بالوَلاءِ، البَغدادي (المُتوفى ٢٣٣ ه)، ط الأولى ١٣٩٩ ه _ ١٩٧٩ م، المُحقق الدكتور أحمد مُحمد نور سَيف .

٢٥- "تاريخُ أسماءِ الثقاتِ" تأليفُ الحافظِ أبي حفصٍ عُمرَ بنِ شاهينَ المُتوفى سنة ٣٨٥ ه، الدارُ السلفِيةُ -ط الأولى- (١٤٠٤ ه _ ١٩٨٤ م)، تحقيق صُبحي السَّامُرائي .

٢٦- "تاريخُ عثمانَ بنِ سعيدٍ الدارِمي" (٢٠٠ _ ٢٨٠ ه) عن أبي زَكريا يَحيى بنِ معينٍ (١٥٨ _ ٢٣٣ ه) في تَجريحِ الرُّواةِ وتَعديلِهم، دارُ المَأمونِ للتراثِ، تحقيق الدكتور أحمد مُحمد نور سيف -أستاذٌ مُساعدٌ بكُليةِ الشريعةِ والدراساتِ الإسلامِيةِ- (جامعة الملك عبد العَزيز مَكة المُكرَّمة) .

٢٧- "تاريخُ يَحيى بن معينٍ" للإمامِ يحيى بنِ معينِ بنِ عونٍ المُرِّ الغَطفاني البَغدادي (١٥٨ ه _ ٢٣٣) روايةُ أبي الفضلِ العباسِ بنِ محمدِ بنِ حاتمِ الدوري البَغدادي ١٨٥ ه _ ٢٧١ ه، ومعه مُلحقٌ بكَلامِ يَحيى بنِ مَعينٍ برِوايةِ ابي خالدٍ يزيدَ بنِ الهَيثمِ بنِ طَهمانَ، دارُ القلمِ، حققه وعَلقَ عليه وقدَّمَ له ووضعَ فَهارسه عبد الله أحمد حسن بإشرافِ مكتبِ الدراساتِ الإسلامِيةِ لتَحقيقِ التراثِ .

٢٨- "تَحرير تَقريب التَّهذيب" للحافظِ أحمدَ بنِ علي بنِ حجرٍ العَسقلاني (المتوفى سنة ٨٥٢)، تأليف الدكتور بَشَّار عوَّاد مَعروف، الشيخ شُعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، -ط الأولى ١٤١٧ ه _ ١٩٩٧ م- .

٢٩- "تَخريجُ أحاديث إحياءِ عُلومِ الدينِ" للعراقي ٧٢٥_ ٨٠٦، وابن السبكي ٧٢٧_ ٧٧١، والزبيدي ١١٤٥_ ١٢٠٥، إستِخراجُ أبي عبدِ اللهِ مَحمودِ بن مُحمد الحدَّاد (١٣٧٤ _ ؟ ه)، دارُ العاصمةِ -ط الأولى- (١٤٠٨ ه _ ١٩٨٧ م) .

٣٠- "تَذهيبُ تَقريبِ التَّهذيب" للحافظِ أحمدَ بنِ علي بنِ حجرٍ العَسقلاني، تَأليفُ أبي مُعاذٍ طارق  بنِ عوض الله بن مُحمدٍ، مَكتبةُ الرشد -ط الأولى- (١٤٣١ هـ_ ٢٠١٠ م) .

٣١- "تَعريفُ أهلِ التَّقديسِ بمَراتبِ المُوصوفينَ بالتَّدليسِ" للحافظِ العلامةِ الكَبيرِ أحمد بنِ علي بنِ مُحمدِ الشهيرِ بابنِ حَجرٍ العَسقَلاني (المُتوفى ٨٥٢ ه)، مَكتبةُ المنار -ط الأولى- بدون تاريخ، تَحقيق وتَعليق الدكتور عاصم بن عبدِ اللهِ القريوتي -أستاذٌ مُساعدٌ بكُليةِ الحَديثِ والدراساتِ الإسلامِيةِ بالجامعةِ الإسلامِيةِ بالمَدينةِ المُنورةِ- .

٣٢- "تَقريب التهذيب"، للإمام الحافظ شهاب الدينِ أحمد بنِ علي بنِ حجْر العَسقَلاني الشَّافِعي المولد سنة ٧٧٣ _ المُتوفى سنة ٨٥٢ رحمه الله تَعالى، دار القلم، دار الرشيد -ط الأولى ١٤١١ هـ _ ١٩٩١ م-، قدَّم له دراسة وافية وقابله بأصلِ مُؤلفِهِ مُقابلة دَقيقةً مُحمد عَوامة .

٣٣- "تَهذيب التهذيب"، تأليف الحَافظ أبي الفضل أحمد بنِ علي بنِ حَجَرٍ شهاب الدينِ العَسقَلاني الشافعي، (ولد سنة ٧٧٣ وتوفي سنة ٨٥٢ ه) رحمه اللهُ تَعالى، دار الكتب العلمية، ط الأولى ٢٠٠٤ م _ ١٤٢٥ ه، من اصدارات وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي محمد معوَّض .

٣٤- "تَهذيب الكَمال في أسماءِ الرجال"، للحافظِ المُتقن جمالِ الدينِ أبي الحجاجِ يوسفِ المزي (٦٥٤ _ ٧٤٢ ه)، مؤسسة الرسالة، ط الثانية (١٤٠٣ ه _ ١٩٨٣ م)، حققه وضبطَ نصهُ وعَلقَ عليه الدكتور بشار عواد مَعروف -أستاذ ورئيس قسم التاريخ بكليةِ الآدابِ جامعة بَغداد- .

٣٥- "تَهذيبُ سننِ أبي داودَ وإيضاحِ علله ومُشكِلاتِه"، تأليفُ الإمامِ أبي عبدِ اللهِ مُحمدِ بنِ أبي بَكرِ بنِ أيُّوبَ ابنِ قيِّمِ الجَوزيةِ (٦٩١ _ ٧٥١)، دارُ عالم الفوائدِ للنشرِ والتوزيعِ -ط الأولى- (١٤٣٧ ه)، تحقيق علي بن مُحمد العمران، وفقَ المنهجِ المُعتمدِ من الشيخِ العلامةِ بكر بن عبدِ الله أبو زيد رحمه الله تَعالى .

٣٦- "رِجالُ الشيعةِ في الصحاحِ الستةِ"، تأليف الاستاذ المُحقق الشيخ مُحمد جَعفر الطَّبَسي، مركز فقهى أئمه أطهار، قسم التحقيق والنشر في مركزِ فقه الأئمةِ الاطهارِ عليهم السلام .

٣٧- "رِسالةُ أبي داودَ الى أهلِ مكةَ في وصفِ سُننهِ"، تأليفُ الإمامِ أبي داودَ سُليمانَ بنِ الأشعثِ (المُتوفى سنة ٢٧٥ ه)، المكتبُ الإسلامي -ط الثالثةُ- (بيروت سنة ١٤٠٥)، حققها وعَلَّق عليها وقَدمَ لها الدكتورُ محمدُ بنُ لطفي الصبَّاغ .

٣٨- "سننُ أبي داودَ" تَصنيفُ الإمامِ الحافظِ أبي داودَ سُليمانَ بنِ الأشعَثِ الأزدِيِّ السِّجِستانِيِّ (٢٠٢ هـ _ ٢٧٥ هـ)، دارُ الرسالةِ العالميةِ -ط الأولى- (٢٠٠٩ م _ ١٤٣٠ هـ)، حَققه وضَبطَ نَصَّه وخرَّج أحاديثَه وعَلَّقَ عليه شعيب الأرنؤوط، مُحمد كامل قره بَللي .

٣٩- "شرحُ سُنن ابنِ ماجه" الإمامُ الحافظُ علاءُ الدينِ مَغلَطاي ابن قليجِ بنِ عبدِ اللهِ الحَنفيِّ (٦٨٩ _ ٧٦٢ هـ)، الناشرُ مكتبة نزار مُصطفى الباز -ط الأولى- (١٤١٩ هـ _ ١٩٩٩ م)، تحقيق كامل عويضة .

٤٠- "شرحُ عللِ التِّرمذي" للإمامِ العالمِ العلامةِ الحافظِ عبد الرحمنِ بنِ أحمدَ بنِ رجبٍ الحَنبَلِيِّ، وُلد سنة ٧٢٦ وتُوفي سنة ٧٩٥ رحمه اللهُ تَعالى، دارُ الملاحِ للطباعةِ والنشرِ، حَققه وكمَّلَ فَوائدهُ بتَعليقاتٍ حافلةٍ نور الدينِ عتر -أستاذُ التفسيرِ وعلومِه في جامعةِ دمشق- .

٤١- "صحيحُ ابنِ خُزيمةَ" لإمامِ الأئمةِ أبي بكرٍ مُحمدِ بنِ اسحاقَ بنِ خُزيمةَ السُّلمي النيسابوري (وُلد سنة ٢٢٣ هـ وتُوفي سنة ٣١١ هـ) رحمه اللهُ تَعالى، المَكتبُ الإسلامي (١٤٠٠ هـ _ ١٩٨٠ م)، حَققه وعلَّقَ عليه وخرَّجَ أحاديثه وقدَّم له الدكتور مُحمد مُصطفى الأعظَمي .

٤٢- "صِفاتُ ربِّ العالَمينَ" لشمسِ الدينِ ابنِ المُحبِّ الصامتِ (٧١٢ هـ _ ٧٨٩ هـ) من بدايةِ بابِ الرزقِ الى نهايةِ (بابِ نُزولِ اللهِ جلَّ ثَناؤهُ يومَ القيامةِ) للحصولِ على درجةِ الماجستير في العَقيدةِ الإسلامِيةِ، المَملكةُ العَربيةُ السعودِيةُ، وزارةُ التعليمِ، جامعةُ أمِّ القرى بمكةَ المُكرمةِ -كُليةُ الدعوةِ وأصولِ الدينِ- (قسمُ العقيدةِ)، الفصلُ الدراسي الأول لعامِ ١٤٣٦ هـ _ ١٤٣٧ هـ، دراسةٌ وتحقيق الطالبُ : فَوازُ بنُ فرحانَ بنِ راضي الشمري، الرقمُ الجامعي : ٤٣٣٨٨٠٣٩٧، إشرافُ الدكتور هشام بن إسماعيلَ الصيني -الأستاذُ المُشارِكُ بقسمِ العَقيدةِ- (كُليةُ الدعوةِ وأصولِ الدينِ - جامعةُ أم القرى بمكةَ المُكرمةِ) .

٤٣- "عجالةُ الراغبِ المُتمَني في تَخريجِ كتابِ عملِ اليومِ واللَّيلةِ لابنِ السُّنِّي" بقلمِ أبي أسامةَ سليمِ بنِ عيدٍ الهِلالي، دار ابن حزمٍ، -ط الأولى- (١٤٢٢ هـ _ ٢٠٠١ م) .

٤٤- "عملُ اليومِ والليلةِ" -سُلوكُ النبي صلى اللهُ عليهِ وسلمَ مع ربِّه عزَّ وجلَّ ومُعاشرته مع العِبادِ- للحافظِ أبي بكرٍ أحمدَ بنِ مُحمد بنِ اسحاقَ الدِّينوري الشافعيِّ المَعروفُ بابنِ السُّني المُتوفى ٣٦٤ هـ، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقمِ -ط الأولى- (١٤١٨ هـ _ ١٩٩٨ م)، حَققه وخرجَ أحاديثَهُ الدكتور عبد الرحمنِ كوثر ابن الشيخِ محمد عاشق إلهي البرْني .

٤٥- "كتابُ التَّوحيدِ وإثباتُ صفاتِ الربِّ عزَّ وجلَّ"، تأليفُ امامِ الأئمةِ أبي بكرٍ مُحمدِ بنِ اسحاقَ بنِ خُزيمةَ (٢٢٣ _ ٣١١ هـ)، دارُ الرشدِ الرياض، -ط الأولى- (١٤٠٨ هـ _ ١٩٨٨ م)، دراسة وتحقيق الدكتور عبد العزيزِ بنِ ابراهيم الشَّهوان .

٤٦- "كتابُ الدعاءِ" للحافظِ الإمامِ أبي القاسمِ سُليمانَ بنِ أحمد الطَّبراني، دار البَشائرِ الإسلاميةِ، -ط الأولى- (١٤٠٧ هـ ١٩٨٧ م)، دراسة وتحقيق وتَخريج الدكتور محمد سعيد بن محمد حسن البُخاري -أستاذٌ مُساعدٌ بجامعةِ أم القُرى بمكةَ المُكرمةِ كلية الدعوةِ وأصول الدينِ- .

٤٧- "كِتابُ الضعفاءِ ومن نُسبَ الى الكذبِ ووضعِ الحَديثِ، ومن غلبَ على حَديثه الوهمُ ومن يُتهمُ في بَعضِ حَديثِه، ومجهولٌ روى ما لا يُتابعُ عليهِ، وصاحبُ بدعةٍ يَغلو فيها ويدعو إليها وإن كانتْ حالهُ في الحديثِ مُستقيمةً" تَصنيفُ الإمامِ الحافظِ مُحدثِ الحَرمَينِ أبي جَعفرٍ مُحمدِ بنِ عمرو بنِ موسى بنِ حَمادٍ العُقيلي المُتوفى سنة ٣٢٢ هـ، دارُ مجدِ الإسلامِ، مكتبةُ دار ابنِ عباسٍ -ط الأولى- (١٤٢٩ هـ _ ٢٠٠٨ م)، إعتنى به الدكتور مازن بن مُحمد السرساوي -مُدرسُ الحَديثِ وعُلومِه بكُليةِ أصولِ الدينِ بالزقازيقِ- نَظرَ فيه وقَدَّمَ له المُحدثُ العلامةُ فضيلةُ الشيخِ أبو اسحاقَ الحُويني حرسَ اللهُ مهجته، المُحدثُ العلامةُ الأستاذُ الدكتورُ أحمد معبد عبد الكريمِ حرس اللهُ مهجته .

٤٨- "كِتابُ الطبقاتِ الكَبيرُ" لمُحمدِ بنِ سعدِ بنِ مَنيعٍ الزهري (ت ٢٣٠ هـ)، الناشرُ مكتبة الخانجي بالقاهرةِ -ط الأولى- (١٤٢١ هـ_ ٢٠٠١ م)، تحقيق الدكتور علي مُحمد عُمر .

٤٩- "كِتابُ العللِ" تَأليفُ الحافظِ أبي مُحمدٍ عبدِ الرحمنِ بنِ أبي حاتمٍ مُحمدِ بنِ إدريسَ الحَنظلي الرَّازي، -ط الأولى- (مُحرم ١٤٢٧ _ شباط فبراير ٢٠٠٦ م)، تَحقيق فريقٍ من الباحثينَ بإشرافِ وعِنايةِ الدكتور سعد بن عبدِ الله الحُميِّد، والدكتور خالد بنِ عبدِ الرحمنِ الجُريسي .

٥٠- "كِتابُ المَجروحينَ من المُحدثينَ والضُّعفاءِ والمَتروكينَ" للإمامِ الحافظِ مُحمدِ بنِ حبانَ بنِ أحمدَ أبي حاتمٍ التميمي البُستي ٣٥٤ هـ، دارُ المَعرفةِ (بيروت _ لبنان) (١٤١٢ هـ _ ١٩٩٢ م)، تَحقيق مَحمود إبراهيم زايد .

٥١- "كِتابُ عملِ اليومِ والليلةِ"، تأليفُ الحافظ أبي بكرٍ أحمدَ بنِ محمدِ الدِّينَوري

المعروفِ بابنِ السِّني، الناشرُ مكتبةُ دارِ البيانِ، التوزيعُ مكتبةُ المُؤيدِ -ط الأولى- (١٤٠٧ هـ _ ١٩٨٧ م)، بعنايةِ بشير محمد عيون .

٥٢- "مَجمعُ الزوائدِ ومَنبعُ الفَوائدِ" المُؤلفُ أبو الحسنِ نورُ الدينِ عليِّ بنِ أبي بكرِ بنِ سُليمانَ الهَيثَمي (المُتوفى ٨٠٧ هـ)، الناشرُ مَكتبةُ القدسي -القاهرة- (١٤١٤ هـ _ ١٩٩٤ م)، المُحققُ حُسامُ الدينِ القدسي .

٥٣- "مُسندُ الإمامِ أحمدَ بنِ حنبلٍ" (١٦٤ _ ٢٤١ هـ)، مُؤسسةُ الرسالةِ، بدونِ تاريخٍ، المُشرفُ العامُّ على إصدارها الدكتورُ عبد اللهِ بن عبدِ المُحسن التركي، المُشرفُ على تحقيقِها وتَخريجِ نُصوصها والتعليقِ عَليها الشيخُ المُحدثُ شُعيب الأرنؤوط، المُشاركونَ في التحقيقِ شعيب الأرنؤوط، محمد نعيم العرقسوسي، عادل مُرشد، إبراهيم الزيبق، مُحمد رضوان العرقسوسي، كامل الخراط .

٥٤- "مُسندُ ابن الجعد" للامامِ الحافظِ الثبْتِ أبو الحسنِ عليُّ بن الجعدِ بنِ عُبيدٍ الجَوهري المولودِ ١٣٤ هـ والمُتوفى ٢٣٠ هـ، جمعه الإمامُ الحافظُ أبو القاسمِ عبدُ اللهُ بنُ محمدِ بنِ عبدِ العَزيزِ البَغوي المولودِ ٢١٤ هـ والمُتوفى ٣١٧ هـ -تلميذ ابن الجعدِ وأحمد بن حنبلٍ وعلي بنِ المديني- ط الأولى -مكتبة الفلاح- (١٤٠٥ هـ ١٩٨٥ م)، التحقيقُ والدراسةُ بقلم الدكتور عبدِ المَهدي بن عبدِ القادرِ بن عبدِ الهادي -مُدرسُ الحديثِ بكُليةِ أصولِ الدينِ جامعة الأزهر الشريف، وأستاذ الحديثِ المُساعد بكُليةِ أصول الدين جامعة محمد بن سُعود الإسلامية- .

٥٥- "مُسند ابن الجعدِ"، لمُسنِدِ بغدادَ الحافظِ الثبْتِ أبي الحسنِ علي بن الجَعدِ بنِ عُبيدٍ الجَوهَري المولود ١٣٤ هـ _ المُتوفى ٢٣٠ هـ، رواية وجمع الحافظِ الثقةِ الكبيرِ أبي القاسمِ عبدِ بنِ مُحمدَ البَغوي، المولود ٢١٤ هـ _ المُتوفى ٣١٧ هـ، دار الكتب العلمية -ط الثانية- (١٤١٧ هـ ١٩٩٦ م)، مُراجعة وتَعليق وفهرسةٌ الشيخُ عامر أحمَد حَيدَر .

٥٦- "مِصباحُ الزجاجةِ في زَوائِدِ ابن ماجه" تأليف الحافظ شهابُ الدينِ أبو العباسِ أحمدَ بنِ أبي بَكرِ ابنِ إسماعيلَ بنِ سَليم بنِ قايمازَ البوصيري الكناني المِصري، المَملكةُ العَربِيةُ السعودِيةُ -وزارةُ التعليمِ العالي- (الجامعةُ الإسلامِيةُ بالمَدينةِ المُنورةِ، عمادةُ البحثِ العلمي، رقم الإصدار (٦٣) -ط الأولى- (١٤٢٥ هـ _ ٢٠٠٤ م)، تَحقيق ودِراسةٌ الدكتور عوض بن أحمدَالشهري -عضوُ هَيئةِ التدريسِ في الجامعةِ الإسلامِيةِ بكُليةِ الحديثِ الشَّريفِ- .

٥٧- "مَعرفةُ الثقاتِ من رِجالِ أهلِ العلمِ والحديثِ ومن الضعفاءِ وذكرُ مَذاهبهم وأخبارهم" للإمامِ الحافظِ الناقدِ أبي الحسنِ أحمدَ بنِ عبدِ اللهِ بنِ صالحٍ العِجْلي الكوفي نزيل طرابلس الغرب (١٨٢ _ ٢٦١ هـ)، بترتيبِ الإمامينِ نورِ الدينِ أبي الحَسنِ علي بن أبي بَكرِ ابن سُليمانَ الهَيثَمي (٧٣٥ _ ٨٠٧ هـ)، وتَقيِّ الدينِ أبي الحَسنِ علي ابنِ عبدِ الكافي السُّبكي (٦٨٣ _ ٧٥٦ هـ)، مع زياداتِ الإمامِ الحافظِ شِهابِ الدينِ أبي الفَضلِ أحمدَ بنِ عَليِّ بنِ حَجرٍ العَسْقَلاني ٧٧٣ _ ٨٥٢ هـ، دراسةٌ وتحقيقٌ عبد العليم عبد العَظيمِ البَستَوي .

٥٨- "من كَلامِ أبي زَكريا يحيى بنِ معين في الرجالِ" -رواية ابن طهمان- (١٥٨ _ ٢٣٣ هـ)، دارُ المَأمونِ للتراثِ (دمشق)، المحقق الدكتور أحمد محمد نور سيف .

٥٩- "ميزانُ الإعتِدالِ في نقدِ الرجالِ"، تأليف الامام الحافظ شمس الدينِ مُحمدِ بنِ أحمدَ الذَّهبي (المُتوفى سنة ٧٤٨) ويليه ميزانِ الإعتدالِ للإمامِ أبي الفضلِ عبدِ الرحيمِ بنِ الحُسينِ العِراقي (المُتوفى سنة ٨٠٦ هـ)، دارُ الكُتبِ العِلميةِ -ط الأولى- (١٤١٦ هـ _ ١٩٩٥ م)، دراسةٌ وتحقيق وتَعليق الشيخ علي مُحمد معوَّض، الشيخ عادل أحمد عبد الموجودِ، شاركَ في تَحقيقِه الأستاذُ الدكتورُ عبدُ الفتاح أبو سنةَ -خَبيرُ التحقيقِ بمجمعِ البُحوثِ الإسلامِيةِ وعضو المَجلِسِ الأعْلى للشؤونِ الإسلامِيةِ- .

٦٠- "نَتائجُ الأفكار في تخريجِ أحاديثِ الأذكارِ"، تأليفُ الحافظِ ابن حجرٍ العَسقَلاني (٧٧٣ _ ٨٥٢ هـ)، دار ابن كثيرٍ -ط الثانيةُ- (١٤٢٩ هـ_ ٢٠٠٨ م)، تحقيق حَمدي عبد المجيدِ السلفي .

# فهرسُ الموضاعاتِ

(قال الشيخُ العُصيمي (ص ١٩_٢٠) : وأما حديثُ أبي سَعيدٍ الخُدري فله ثلاثُ عللٍ :

الأولى : الإختلافُ في رفعهِ ووقفِه .

الثانيةُ : الإضطِرابُ في متنِه .

(أ- أن هذه دعوى بلا دليلٍ، وكلُّ دعوى بلا دليلٍ ...إلخ) : ..................... ص ٤٨

(ب- أنه اذا كانَ قوله : "ليسَ بحُجةٍ" جرحًا مُفسرًا، فكذلكَ قول هؤلاء جرحٌ مُفسرٌ ...إلخ) : ..................................................... ص ٤٨

وإن قُلتُم أن كلَّ قوله : "ليسَ بحُجةٍ، وكانَ يُقدِّمُ عليًّا على الكلِّ" هو الجرحُ المُفسَّرُ، قُلنا لكم الردُّ عليكم من وُجوهٍ : ..................................................... ص ٤٨

(أ- أن يُقال لكم إذا كانَ كذلك فمعناهُ أن سببَ قولِ ...إلخ) : ............... ص ٤٨

(ب- أن يقالَ لكم سَلمنا أن قوَله : "وكانَ يُقدمُ عليًّا على الكلِّ" ليس تَفسيرًا لقولِه ...إلخ) : ..................................................................... ص ٤٩

(٤- وقد يقولُ القائلُ : أن الساجي لم يقل في عطيةَ : "ليس بحجةٍ" بناءً على قوله ...إلخ) : ..................................................................... ص ٤٩

الثالث : قوله : (ابن شاهين، فإنَّه ذكرهُ في الضعفاءِ (٤٨٠) قائلًا : (ضعفه أحمد ويَحيى) .

قلتُ : الآن جاءنا بقولِ ابن شاهينَ، ولنا مع هذا الكلامِ ردودٌ : ............... ص ٤٩

(١- أنكَ يا شيخُ لما ذكرتَ من وثقَ عطيةَ لم تذكر ابن شاهينَ ضمن من وثقَ عطيةَ ...إلخ) : ..................................................................... ص ٤٩

(٢- أن هذا الجرحَ من ابن شاهينَ غيرُ مُفسرٍ، وكما قلتَ يا شيخُ نُعيدها إذ أن سماعَها ...لله) : ..................................................................... ص ٥٠

(٣- أنه كما ضعفه ابن شاهينَ، فقد وثقه، فقال في ثقاته (١٠٢٣) : "عَطيةُ العَوفي ...إلخ) : ..................................................................... ص ٥٠

الرابعُ : قوله : (الحاكم كما في نصبِ الرايةِ (٤٠٦/١) .

(قلتُ : الآن اتى دور الحاكِم، وعليه فالرد عليك ...إلخ) : ..................... ص ٥١

الثامنُ : قوله : (ابن حجر العَسقلاني : ففي "تعريف أهلِ التقديس" له (ص ١٣)، قال : "ضَعيفُ الحفظِ، مَشهورٌ بالتَّدليسِ القَبيحِ" . اه وقال في "التقريب" : "صَدوقٌ يُخطأ كَثيرًا وكانَ شيعِيًّا"، وضعفه في الفتح (٦٦/٩، ٥/١٢، ١٠٢/١٣)، وفي "التلخيص" (٢٤١ -هندية-) .

(ج- أنه على رأي الذهبي في تصحيحِ الترمذي، فإن الترمذي لم يُحسن له فقط بل صحح ...إلخ) : ........................................................... ص ٧٥

التاسعُ : قوله : (فهذه كَلماتُ سبعة عشر إمامًا -(ولَدينا مزيد)- في تَضعيفِ عَطيةَ، وترى في أقوالِهم أنهم قَدحوا فيهِ بثلاثةِ أمورٍ :

أحدهما : ضعفُ حِفظِهِ وغلبةُ الخَطأ على حَديثِه .

الثاني : تَدليسه القَبيحُ .

الثالثُ : التَّشيعُ . اهـ) .

قلتُ : والرد عليكَ من وجوهٍ : ................................................... ص ٧٦

(١- اما عن قولك "أحدهما : ضعفُ حِفظِهِ وغلبةُ الخَطأ على حَديثِه"، فقد نقلتَ قول الذهبي في معرضِ دفاعكَ عن فضيلٍ ...إلخ) : ................................. ص ٧٦

وقد يقولُ القائلُ : كيفَ تُطبقونَ القاعدةَ وعطيةُ ضعيفٌ من جهةِ حفظه وكثيرُ الخطأ ؟!

قلنا له الرد عليكَ من وُجوهٍ : ................................................... ص ٧٦

(أ- أنكم قد فعلتم ذلك مع أبي حاتمٍ في معرض دفاعكم عن فُضيلٍ، فقد قال كما في "الجرح والتعديل" (٧/٧٥) ...إلخ) : ............................................ ص ٧٦

(٢- قوله "الثاني : تَدليسه القَبيحُ ."، قد تَقدم ان دعوى التدليسِ في عطيةَ مبنيةٌ ...إلخ) : ......................................................................... ص ٧٧

٣- قوله : "الثالث : التَّشيعُ" : ................................................... ص ٧٧

(قال الشيخُ العُصيمي (ص ٢٤_٢٥) : أما من وثقَ عطيةَ ...إلخ) : .......... ص ٧٨

(الاول : قوله : (وقد ذهبَ بعضُ المَشايخِ الفُضلاءِ الى أن هذه العبارة توثيقٌ، ثم ذكر اعتِماد ابن ...إلخ) : .............................................................. ص ٧٩